الأمم المتحدة A/79/PV.6

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والسبعون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **6**

الإثنين، 23 أيلول/سبتمبر 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد يانغ ..... (الكاميرون)

افتُتحت الجلسة الساعة 15/15.

مؤتمر القمة المعني بالمستقبل

البند 123 من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نود تذكير الوفود بأن البيانات ينبغي أن تقتصر مدتها على خمس دقائق للدول المشاركة وثلاث دقائق للبيانات الأخرى. وعملا بالمادة 72 من النظام الداخلي، إذا تجاوز أحد المتكلمين الوقت المخصص له، يُنبّهه الرئيس دون إبطاء إلى وجوب مراعاة النظام عن طريق قطع الميكروفون تلقائيا. ووفقا للقرار 313/72، يوصى بمبدأ "البروتوكول محل احترام الجميع"، الذي يشجّع المشاركين على تجنب إيراد العبارات البروتوكولية النمطية في بياناتهم.

وضمن هذا الإطار الزمني، أود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة معقولة، حتى يتسنى توفير الترجمة الشفوية باللغات الرسمية الأخرى للأمم المتحدة على الوجه السليم.

ويُنتهى من قائمة المتكلمين في كل جلسة عامة ولا يُنقل أي متكلم إلى الجلسة التالية. والمتكلمون الذين يتخلفون عن الحضور عند حلول دورهم في التكلم تُخصص لهم تلقائيا فترة التكلم التالية المتاحة ضمن فئتهم في الجلسة نفسها.

خطاب السيد غابرييل بوريتش فونت، رئيس جمهورية شيلي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة غابرييل بوريتش فونت، رئيس جمهورية شيلي، إلى مخاطبة الجمعية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرئيس بوريتش فونت (*تكلم بالإسبانية*): أدعو الأمين العام إلى الحديث عن المستقبل في الوقت الذي أتصور أن من الصعب جدا، بالنسبة للغالبية العظمى منا، فهم الحاضر. ففي السنوات الأخيرة، بات الحكم أكثر صعوبة كل يوم. وحدث تحول ديمقراطي لا يمكن إنكاره في مجال المعلومات يجبر من يتحملون مسؤوليات في الحكومة على توخي مزيد من الشفافية أمام مواطنينا بشأن كيفية وسبب اتخاذنا للقرارات التي نتخذها. ويسود العالم شعور بعدم الارتياح بمختلف مظاهره، ولا يبدو أن التفاؤل يهيمن عليه. وبالتالي، فإن ما علينا أن نتساءل عنه كحكام هو ماذا يمكننا أن نفعله بالتحديد لتغيير ذلك.

أعتقد أن هناك إجماعًا عالميًا اليوم على أنه لا توجد أو لا ينبغي أن تكون هناك طبقات ذات امتيازات وأن الثروة التي يولدها العالم يجب أن توزع بطريقة أكثر إنصافًا مما كانت عليه حتى اليوم، سواء فيما بين الدول القومية أو داخل بلداننا. والاعتبار الآخر المهم هو أن هذا يجب أن يتم مع الانتباه إلى الموارد المحدودة التي لدينا على كوكبنا، حيث يجب أن تكون أزمة المناخ التي أثرت بشدة على العديد من بلداننا من الشواغل ذات الأولوية. وقد تم تناول هذه المسألة جزئياً في أهداف التنمية المستدامة التي اتفقنا عليها كدول أعضاء في الأمم المتحدة.

غير أن الرئيس لولا دا سيلفا ذكّرنا، عندما تكلم هنا بالأمس من على هذا المنبر (انظر A/79/PV.3)، بأننا إذا واصلنا العمل بنفس الوتيرة التي نعمل بها اليوم، لن يتحقق سوى 17 في المائة – نعم، قلت 17 في المائة – من تلك الأهداف. لذلك من المقلق أن يأتي كل واحد منا إلى هنا ويكرر نوعًا من الابتهال ثم يعقد اجتماعًا ثنائيًا، من دون أن يستوعب أي منا الإحساس بإلحاح الأمور التي التزمنا بها ولا نفي بها.

ومن شيلي، أقول – بإحباط ولكن بأمل أيضًا – إننا إن لم نكن قد قمنا بما ينبغي لنا القيام به لبناء عالم أفضل، فلا يزال أمامنا الوقت لفعل ذلك، وذلك يتطلب تغيير مؤسساتنا. وذلك نقاش مطروح دائمًا على الطاولة لكنه لا ينتهي أبدًا إلى حل، لأن هذا الفضاء – الأمم المتحدة – مصمم لعالم لم يعد موجودًا. فنحن في عام 2024، لا عام 1945. وقد رأينا ذلك يحدث في حالات مختلفة حيث تستخدم دولة أو أخرى، اعتمادًا على الصراع الجيوسياسي، حق النقض ضد مشروع قرار إذا لم يكن مشروع القرار هذا على هواها – على سبيل المثال، استخدام الولايات المتحدة الأخير لحق النقض بشأن فلسطين أو استخدام روسيا آنفا لحق النقض فيما يتعلق بنزاع آخر. فواقع الأمر أن العالم لم يعد كذلك. فلا ينبغي أن يكون لتلك الدول حق النقض، والعالم كما هو اليوم غير ممثل في مجلس الأمن.

ورغم أن شيلي لا تسعى للانضمام إلى مجلس الأمن، فإنها تطالب بتغيير قواعد اللعبة بحيث تتكيف بشكل نهائي مع العالم الجديد الذي نعيش فيه. وإذا لم نكن قادرين على تغيير هذه المؤسسة، فمن نحن – نحن الذين يفترض أننا جادون وعقلاء هنا نمثل بلداننا – لنطالب شعوبنا بالتغيير؟

إن أمامنا تحديات هائلة علينا التغلب عليها. ولا شك في أن الأمم المتحدة جهة فاعلة مهمة في القيام بذلك، لكنها تفتقر إلى الحيوية. ويمكننا إضفاء هذه الحيوية عليها من خلال تغيير قواعد اللعبة. إن الأجيال الجديدة التي أنتمي إليها منتبهة لما نقوم به هنا. ولدي —

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس جمهورية شيلي على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد محمد عرفان علي، رئيس جمهورية غيانا التعاونية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد محمد عرفان علي، رئيس جمهورية غيانا التعاونية، إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس علي (*تكلم بالإنكليزية*): اعتمدنا أمس ميثاق المستقبل (القرار 1/79). وتتمثل مهمتنا الآن في الانتقال من الطموح إلى العمل – الإجراءات التي توجد نظامًا بيئيًا من الانسجام بين البيئة والناس والكوكب والتكنولوجيا، ولكن الأهم من ذلك كله تعزيز كرامة الإنسان.

لقد كان الفقر ملازمًا لمئات الملايين في الجيل الحالي والأجيال الماضية. ويجب علينا تغيير ذلك الآن. ويكتسي ضمان الأمن المناخي والأمن الغذائي وأمن الطاقة أهمية بالغة. ويجب علينا أن لا نعيد صياغة قصة المناخ. فكلنا نعرفها. يجب علينا أن نتحرك الآن. فلم يعد من الممكن تأجيل الوفاء بالتزامات تمويل المناخ. إن الغابات جزء لا يتجزأ من حل مشكلة المناخ، وقد حان الوقت لوضع آلية عالمية قائمة على السوق للكربون.

فأمننا الغذائي العالمي يستمر في التدهور، والتوقعات تنذر بالخطر. وتشير التقديرات إلى أن هناك حاجة إلى تمويل عالمي سنوي بقيمة 90 بليون دولار من الآن وحتى عام 2030 لتوفير شبكة أمان اجتماعي أساسية. وإذا لم نتمكن من تلبية الاحتياجات الأساسية لإطعام شعوبنا، فإن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بأكملها ستكون في خطر. وتقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية توفير مبلغ يتراوح بين 300 بليون دولار و 500 بليون دولار تلزم لتحويل نظامنا الغذائي العالمي. إن نقل التكنولوجيا والتأمين على المزارعين والحصول على التمويل وقواعد التجارة العادلة، كلها جزء من الحل.

يجب أن يُبنى أمن الطاقة على قاعدة من المساواة والحصول على التكنولوجيا. ويجب علينا ألا ننقسم حول معالجة الفجوة الرقمية. فلا يزال الكثيرون يفتقرون إلى التوصيلية الأساسية.

ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يغير قواعد اللعبة بشكل إيجابي للبشرية، ولكن لديه أيضًا القدرة على توسيع الفجوة بين الدول والشعوب إذا لم نقم بسد الفجوة الرقمية. وتقع على عاتق مجتمعنا العالمي مسؤولية ضمان أن يكون الذكاء الاصطناعي قوة للخير تعود بالنفع على الجميع.

ولتحقيق كل ذلك، يجب أن تكون سياساتنا العامة واستراتيجياتنا العالمية متوائمة وأن تكون مؤسساتنا العالمية متجاوبة. ويجب إصلاح الأنظمة العالمية القديمة والمعطلة. ويجب علينا إصلاح البنية المالية الدولية وجعلها أكثر شمولاً ومواتية للتنمية المستدامة للجميع. ولكن لا يمكن للتنمية المستدامة أن تزدهر بدون سلام وأمن. فيجب علينا إنهاء الحروب ومنعها. كما يجب إصلاح مجلس الأمن ليكون أكثر تمثيلاً واستجابة وديمقراطية. وإن لم يتم الإصلاح، فإنه سيفقد مصداقيته وأهميته.

وفي سعينا لخلق عالم عادل ومنصف، يجب علينا أن نركز على إشراك جميع شعوبنا. ويجب ألا تُترك أي منطقة أو بلد أو مجموعة خلف الركب. ويجب علينا أن نبذل المزيد من الجهد لضمان أن تكون المرأة والشباب جزءًا لا يتجزأ من جميع قراراتنا وأعمالنا. ويجب أن يستهدف المستقبل الذي نتصوره بشكل مباشر أكثر من 340 مليون امرأة وفتاة من المتوقع أن يعشن في فقر بحلول عام 2030. كما يجب عليه أن

يتصدى كذلك لـ 110 ملايين شابة وفتاة من المتوقع أن يبقين خارج العملية التعليمية بحلول عام 2030، و 24 في المائة من النساء والفتيات اللواتي من المتوقع أن يعانين من انعدام الأمن الغذائي و 245 مليون امرأة وفتاة سيتعرضن للعنف الجنسي أو الجنساني بحلول عام 2030. والمستقبل المستدام الذي نبنيه يجب أن يلبي احتياجات وتطلعات 1.3 مليون شاب إضافي في العالم بحلول عام 2030، بما يضمن تحقيق تنمية مستدامة يجب أن يتوفر فيها التعليم والصحة والإسكان والطاقة.

علينا الآن أن نحدد خطة تنفيذية لميثاق المستقبل لمواجهة التحديات التي تعترض بناء حياة كريمة لكل مواطن عالمي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس جمهورية غيانا التعاونية على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد مسعود بزشكيان، رئيس جمهورية إيران الإسلامية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد مسعود بزشكيان، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بزشكيان (تكلم بالفارسية، وقدم الوفد ترجمة شفوية إلى الإنكليزية): إن التصدي لتحديات اليوم والغد يتطلب تعاونًا متجذراً في العدالة والنزاهة. لنبني مستقبلاً عادلاً ومزدهراً لأطفالنا. وينصب التركيز الرئيسي لذلك الجهد المشترك على إبراز دور الأمم المتحدة ومكانتها كرمز لتعددية الأطراف وتعزيز احترام أهداف ومبادئ ميثاقها.

لقد أعربت جمهورية إيران الإسلامية في الماضي عن آرائها بشأن ميثاق المستقبل (القرار 1/79). فينبغي أن تركز جهودنا التعاونية للمستقبل على تعزيز النظام المتعدد الأطراف للتصدي بفعالية للتحديات الأساسية مثل الحرب والتمييز والفقر والجوع. ولا يمكن إنكار دور الثقافة والقيم الأسرية، وضرورة الحوار بين الأجيال للحفاظ على القيم الثقافية والاهتمام بدور المرأة والفتيات والشباب وتمكينهم. وتشمل أولويات إدارتي على المستوى الوطني التركيز على الصحة والتعليم العام والرعاية العامة والضمان الاجتماعي وخلق فرص متكافئة والحد من مختلف أشكال عدم المساواة والتوزيع العادل للدخل وتعزيز وتوطيد مؤسسة الأسرة والحد من الفقر والتمييز وتوسيع نطاق العدالة الاجتماعية وتمكين المرأة والشباب وتعزيز التمتع ببيئة مستدامة.

ويتطلب تحقيق السلام والتنمية احترام حق الأمم في التنمية والاهتمام بأولوياتها الإنمائية وفروقها الثقافية والالتزام بمبادئ الإنصاف والتضامن ووفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها تجاه الدول النامية. وقد أعاقت الجزاءات الأحادية الجانب التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويجب معالجتها في أي وثيقة يتم إعدادها للمستقبل. وأقترح أن يقدم الأمين العام، بالتعاون مع البلدان المتضررة من الجزاءات الأحادية الجانب، تقريرا شاملا عن تلك المسألة إلى الجمعية العامة.

إننا ندعو إلى إجراء إصلاحات عاجلة في هيكل حوكمة المؤسسات المالية الدولية لضمان مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرار ووضع المعايير وإنشاء إطار عادل وخاضع للمساءلة لتلبية الاحتياجات المالية للدول النامية. وينبغي أن يسهم الاتفاق الرقمي العالمي (القرار 1/79، المرفق الأول) في تقليص

الفجوة الرقمية بين الشمال والجنوب في العالم، لا سيما من خلال نقل التكنولوجيات الجديدة وبناء القدرات وإزالة الحواجز. إن المشاركة على قدم المساواة والفعالة لبلدان الجنوب العالمي في حوكمة الإنترنت والذكاء الاصطناعي واحترام القوانين الوطنية والتصدي للممارسات الاحتكارية ضرورات حاسمة.

إننا ندعو إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل من دون شروط مسبقة. وبوصفنا ضحية للإرهاب، كنا دائماً في طليعة الدول التي تكافح هذه الظاهرة الدنيئة ونحن على استعداد للتعاون مع الدول التي تسعى بصدق إلى مكافحتها. وتسعى إيران إلى منطقة قوية وآمنة ومستقرة يمكن فيها استخدام موارد الدول لتحقيق المنفعة المتبادلة في دفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي ومواجهة التحديات المشتركة.

ففي عالم يُقتل فيه المدنيون في غزة بلا رحمة ويستهدف الإرهاب الذي ترعاه الدولة الأطفال والنساء بوحشية وتدعم فيه الإبادة الجماعية والاغتيال، لن تضمن أي وثيقة تحقيق السلام والتنمية. إن إنهاء الاحتلال ووقف الفصل العنصري في فلسطين والوقف الفوري لإطلاق النار في غزة شروط مسبقة لتحقيق التنمية والسلام في العالم. وجمهورية إيران الإسلامية مستعدة للعمل مع الدول الأخرى لتحقيق الأهداف العالمية المشتركة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس جمهورية إيران الإسلامية على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد سانتياغو بينيا بالاسيوس، رئيس جمهورية باراغواي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد سانتياغو بينيا بالاسيوس، رئيس جمهورية باراغواي، إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بينيا بالاسيوس (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة اليوم في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل هذا. إنني أعتبر هذا المكان مكانًا فريدًا من نوعه، لأنه كما قال البطل العسكري ورجل الدولة في بلدي فيما بعد، برناردينو كاباييرو، "المستقبل ابن الحاضر". سيكون لما وافقنا عليه في مؤتمر القمة هذا تأثير مباشر على حياة أبنائنا وأحفادنا.

إن التوافق الذي توصلنا إليه لا يعني بالضرورة أننا متفقون على جميع المسائل، بل هو إجراء لتعزيز استمرار عمل النظام. وتدافع باراغواي، بوصفها "دولة صغيرة ولكنها معتزة" – على حد تعبير باراغوايي عظيم آخر، مانويل غوندرا – عن المواقف الدولية القائمة على المبادئ، لا على مجرد المصلحة أو الملاءمة أو البراغماتية. وبالتالي، فإننا مقتنعون بأن المبدأ الأساسي للعلاقات الدولية في المستقبل يجب أن يكون جعل العادل قوياً والقوي عادلاً. ومبدأ العدالة والإنصاف يجب أن يكون الركيزة الأساسية لنظامنا الدولي.

ولذلك السبب، لا ينبغي الاستماع إلى البلدان الأقوى أو البلدان المتقدمة فقط، بل ينبغي الاستماع إلى جميع البلدان، بما في ذلك بلدان مثل باراغواي، التي لديها الكثير الذي يمكن أن تسهم به بفضل تاريخها الغني. إن باراغواي تحب السلام وترفض الحرب، ونحن مقتنعون بأن المستقبل يجب أن يكون مستقبل سلام، مبتعدين عن العنف والغزو. ويمكننا تلخيص ذلك بعبارة "القوة لا تصنع الحق". ولذلك السبب، ندافع اليوم عن دول مثل أوكرانيا وإسرائيل وتايوان التي لها كل الحق في أن تُحترم وتُعامل بكرامة. كما إننا ندافع

عن حقوق البلدان التي، مثل باراغواي، وجدت نفسها لسوء حظها التاريخي غير ساحلية. ويجب أن نساوي بين الجميع بشكل عادل ونضمن المساواة الحقيقية بين الدول.

وبالنسبة لباراغواي، يجب أن يقوم المستقبل أيضًا على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ويعطينا تاريخنا الذي اتسم بالديكتاتوريات والاستبداد حقا خاصا في أن نقول هنا أن هذا المستقبل يجب أن يكون ديمقراطيًا. إننا نؤمن بتعددية الأطراف باعتبارها الأداة الأكثر فعالية لمواجهة المشاكل التي تتجاوز حدود بلداننا. لكن، يجب علينا أن ندرك أن تعددية الأطراف المعاصرة أظهرت أوجه قصور خطيرة. فنحن بحاجة إلى أفعال لا أقوال، وإلى تعزيز العمل الجماعي. لذلك فإنني أقترح أننا نحتاج – للاستجابة لأزمة تعددية الأطراف – إلى تعددية أطراف أفضل.

وإدراكاً منا بأن انعدام الأمن الغذائي يؤثر على عدة مناطق في العالم، يجب علينا حماية دور البلدان المنتجة للغذاء. ولذلك، لا ينبغي لتدابير مكافحة تغير المناخ أن تحد الدول الصغيرة، بل يجب أن تقويها حتى تتمكن من الكفاح من أجل مستقبل أفضل وأكثر استدامة.

إن باراغواي، التي تمتلك مصادر طاقة نظيفة وخضراء ومتجددة بنسبة 100 في المائة – أكرر، 100 في المائة – تُظهر الطريق إلى الأمام. وفي إطار الأمم المتحدة، تقع على عاتقنا مسؤولية ضمان إتاحة الثورة الرقمية والتكنولوجيات الناشئة للجميع واستخدامها بطريقة أخلاقية ومنصفة، مع الحرص بشكل خاص على ضمان حصول الدول النامية على نفس الفرص.

فيجب علينا توطيد نظام مالي دولي يضمن الوصول العادل إلى الموارد الأساسية لتعزيز رفاهية جميع البلدان، لا سيما تلك التي في طور التنمية والأضعف. ويساورنا القل من أن قدرة الاقتصادات الناشئة على مواجهة التحديات العالمية ستكون محدودة بسبب تباطؤ النمو. ونحتاج إلى شبكة أمان مالي قوية وفعالة قادرة على الاستجابة للأزمات التي تؤثر على الفئات المحرومة أكثر من غيرها.

إننا ندرك أن هذه الاتفاقية نتيجة لمفاوضات مكثفة كان على الدول أن توازن فيها بين مصالحها ومطالبها. ويجب علي أن أؤكد على عدم موافقتنا على بعض الجوانب الموضوعية للوثيقة المعتمدة. لذلك، أعتقد أن من الضروري التأكيد على ما يلي.

سيطبق الإعلان، الذي تستند مبادئه التوجيهية إلى وثيقة غير ملزمة، بما يتوافق مع دستورنا وتشريعاتنا الوطنية السارية. وبالمثل، من الأهمية بمكان أن تحافظ باراغواي على قيمنا ومبادئنا وثقافتنا التي تحترم دائمًا وفقًا لتقاليدنا. وعلاوة على ذلك، فإن القدرة الإنتاجية التي تضمن –

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس جمهورية باراغواي على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد فولوديمير زيلينسكي، رئيس أوكرانيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد فولوديمير زيلينسكي، رئيس أوكرانيا، إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس زيلينسكي (*تكلم بالإنكليزية*): من المهم أن يعمل العالم على تطوير رؤية مشتركة لمستقبل أفضل للبشرية. وبمجرد أن تبدأ تلك الجهود الجماعية تتكشف دائمًا المصالح الحقيقية. إن أوكرانيا تدعم الجهود الرامية إلى الحفاظ على جميع الدول موحدة وسالمة وملتزمة التزاما صارما بميثاق الأمم المتحدة.

ويمكن للجميع هنا أن يرى من الذي يقف دائمًا ضد الوحدة العالمية، ليس ذلك فحسب، بل يعمل بنشاط على تقويضها. فهذه المرة تصرفت نفس المجموعة الصغيرة المكونة من سبعة متواطئين بقيادة روسيا مرة أخرى – خلال العمل على ميثاق المستقبل (القرار 1/79) – بشكل هدّام، حيث ظلت تعارض باستمرار أي مبادرات عالمية تعزز فعالية ميثاق الأمم المتحدة. وظلت هذه المجموعة تتصرف على هذا النحو كلما حاولت الأمم المتحدة القيام بشيء لصالح الجميع – ويمكننا جميعًا أن نرى ذلك.

وأشكر ألمانيا وناميبيا على مشاركتهما في تيسير ميثاق المستقبل. كما أشكر زامبيا والسويد على تيسير المفاوضات بشأن التعاهد الرقمي العالمي (القرار 1/79، المرفق الأول). وأتوجه بالشكر إلى جامايكا وهولندا، اللتين شاركتا في رئاسة العملية الحكومية الدولية بشأن إعلان الأجيال المقبلة (القرار 1/79، المرفق الثاني).

من المهم جدًا جدًا أن نسمع صوتًا موحدًا من أفريقيا الآن. فالموقف المشترك للدول الأفريقية يعزز الجهود العالمية. وأتقدم بالشكر الجزيل لجميع الدول التي قدمت أفكارها المفيدة للمستقبل.

إن العالم يحتاج إلى مستقبل سلمي وتنمية مستدامة. أقول ذلك بصفتي رئيسًا لأوكرانيا، البلد الذي يقاوم عدوان روسيا الاستعماري الوحشي. إننا نعلم تمامًا مدى ما يمكن أن تحققه الوحدة العالمية، سواء هنا في الأمم المتحدة أو من خلال مؤتمرات قمة السلام من أجل أوكرانيا، حيث نهدف إلى التغلب على التدمير الذي تمارسه روسيا والمتواطئون معها. ونحن نستعد الآن لمؤتمر قمة السلام الثاني، ونمضي قدمًا مع شركائنا، خطوة بخطوة، وفقًا لصيغة السلام.

كما نعمل على الأمن الغذائي وأمن الطاقة ومحاسبة روسيا على إرهابها. وبعد ذلك، سنتطرق إلى جميع النقاط الأخرى في صيغة السلام، بما في ذلك إطلاق سراح الأسرى، واستعادة وحدة الأراضي وغيرها. ونحن بصدد إعداد وثيقة لتقديمها في مؤتمر قمة السلام الثاني. وأدعو جميع القادة والدول إلى مواصلة دعم جهودنا المشتركة من أجل مستقبل عادل وسلمي. لقد سرق بوتين الكثير بالفعل، لكنه لن يسرق مستقبل العالم مطلقا. إنني متأكد من ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس أوكرانيا على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد لويس رودولفو أبي نادر كورونا، رئيس الجمهورية الدومينيكية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد لويس رودولفو أبي نادر كورونا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أبي نادر كورونا (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن الشعب الدومينيكي وحكومته، أهنئ مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي نجتمع تحت شعاره بهدف خلق غد يقوم على ركائز المعرفة والسلام والإدماج والاستدامة. وكما قال بيتر دراكر: "أفضل طريقة للتنبؤ بالمستقبل هي أن تصنعه".

فيجب أن يكون النداء الأول لمؤتمر القمة هذا أن نترك جانبًا ما يفرقنا ونسعى إلى ما يوحدنا. ذلك هو أفضل نهج لتحقيق حلول مشتركة تؤثر بشكل ملموس على حياة الأجيال الحالية والمستقبلية. كما يتطلب منا أن نأخذ مأخذ الجد تحقيق الاقتصادات منخفضة الكربون لمواجهة أزمة المناخ. وعلى الرغم من ضرورة إسهام جميع البلدان، فإن دولاً مثل جمهورية الدومينيكان سيكون تأثيرها محدوداً ما لم يسهم المنتجون الرئيسيون لغازات الاحتباس الحراري بشكل متناسب مع مواردهم وتأثيرهم. ويجب إعطاء الأولوية لكل من الصناديق الخضراء واللوائح المعتمدة بشأن المسائل المناخية.

وللاستفادة الكاملة من إمكانات الذكاء الاصطناعي، يجب أن يكون متاحًا وشاملًا للجميع في إطار من السيادة الرقمية والأخلاقيات التكنولوجية، ما يسمح بإحداث ثورة في الإنتاج والتعليم والرعاية الطبية وحماية البيئة، مع منعه من أن يصبح أداة للاستغلال والإقصاء.

واليوم نشهد في الزمن الراهن معاناة مئات الآلاف من الناس من العنف غير المتناسب وغير المبرر الذي لا يتحملون المسؤولية عنه. فيجب علينا أن نسعى إلى إيجاد حوافز لمنع الدول من انتهاك المعايير الأساسية للتعايش وحل النزاعات بالطرق السلمية. وفي الوقت نفسه، من الضروري إعادة تصميم المعايير التي تستند إليها المنظمات الدولية حتى تتمكن من الامتثال الكامل لهدفها الأساسي المتمثل في صون السلام والاستقرار الدوليين.

ونؤكد مرة أخرى التزام الجمهورية الدومينيكية الثابت بتعددية الأطراف المتجددة والفعالة. وندعو إلى احترام القانون الدولي والامتثال له حتى يكون لدى جميع الدول وسائل فعالة لضمان أمنها. ولا يمكن تحقيق أي من ذلك بدون موارد. فيجب علينا أن نسرع في بناء هيكل مالي دولي جديد يضمن توافر الموارد للاستثمار في التنمية والرفاهية وحماية البيئة والقدرة على التكيف مع المناخ. فالمستقبل هنا، إنه حاضرنا. إنه الأساس الذي نبنيه اليوم من خلال مجموع قراراتنا اليومية.

إن ميثاق المستقبل (القرار 1/79) فرصتنا لإعادة تحديد مستقبل أكثر عدلا وإنصافا واستدامة يمكن فيه لجميع الناس، في كل مكان على هذا الكوكب، أن يزدهروا في سلام وكرامة وانسجام مع البيئة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمهورية الدومينيكية على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد موكغويتسي إريك كيبيتسوي ماسيسي، رئيس جمهورية بوتسوانا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد موكغويتسي إريك كيبيتسوي ماسيسي، رئيس جمهورية بوتسوانا، إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ماسيسي (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، تؤيد بوتسوانا البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا، بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين (انظر A/79/PV.4)، والبيان الذي سيدلي به ممثل سنغافورة بالنيابة عن منتدى الدول الصغيرة. ويشرفني أن ألقي هذا البيان بصفتي الوطنية.

أود أن أضم صوتي إلى الوفود الأخرى في تهنئة ناميبيا وألمانيا والإشادة بهما على العمل الاستثنائي الذي قاما به في الإشراف على المفاوضات الحكومية الدولية بشأن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. ولم يكن من السهل تحقيق توازن شامل بين الآراء المتباينة والتفاوض على ميثاق المستقبل (القرار 1/79)، وهو وثيقة عملية المنحى وموجزة. ونفخر بانضمامنا إلى الدول الأخرى في هذه اللحظة التاريخية كدليل على إرادتنا السياسية المشتركة ووحدتنا. وبالتالي، فإن اليوم هو شهادة واضحة على قوة العمل الجماعي ووحدة الهدف.

ويسعدنا أن مؤتمر القمة يتيح فرصةً لإعادة توجيه التركيز ورسم الطريق نحو تحقيق أهدافنا وتطلعاتنا المشتركة، كما وردت في أهداف التنمية المستدامة. وإذ يجدد مؤتمر القمة الأمل، فإننا مدينون للأجيال القادمة بأن نثبت إمكانية التغلب على جميع التحديات مهما بدت الحالة قاتمة بالتركيز والهمة المتجددين. وستظل هذه اللحظة التاريخية في الذاكرة دليلا على التزامنا المشترك بتعددية الأطراف والتزامنا المشترك بالقدر نفسه باستيعاب الجميع.

وتوافق بوتسوانا على موضوع مؤتمر القمة المعني بالمستقبل المعنون "حلول متعددة الأطراف من أجل غد أفضل" الذي جاء في وقته المناسب وتؤيده تماما، وهو ما يجدد التأكيد على ضرورة التصدي للتحديات العالمية جماعيا. وترحب بوتسوانا كذلك باعتماد ميثاق المستقبل ومرفقاته والتعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة (القرار 1/79، المرفقان الأول والثاني). ويود وفد بلدي أن يسلط الضوء على بعض المسائل التي تكتسي أهمية كبيرة لنا على النحو الوارد في ميثاق المستقبل ومرفقاته.

نرحب بالتركيز على تعاضد الركائز الثلاث لميثاق الأمم المتحدة، أي التنمية المستدامة والسلام والأمن الدوليان وحقوق الإنسان، فضلاً عن كونها حاسمة بموجب القانون الدولي. كما تود بوتسوانا أن تؤكد على أن التنمية المستدامة والتمويل يظلان الشاغل الرئيسي للدول النامية. ولا أجد عبارات أقوى لأقول إن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده ينبغي أن يحظى بالأولوية.

وينبغي أن نولي اهتماما لأكثر احتياجاتنا إلحاحًا، ومن ثم ينبغي أن نلتزم التزامًا تامًا بإصلاح الهيكل المالي الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة وسد الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ومعالجة قضايا الشباب والأجيال القادمة بضمان ألا يحرمهم ما نقوم به من الفوائد والفرص وبضمان الإنصاف بين الأجيال وإصلاح مجلس الأمن وتنشيط الجمعية العامة وضمان إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بلا عوائق وأخيراً تعزيز التعاون.

وأذكر أنني أبرزت في البيان الذي ألقيته أمام الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين ضرورة أن تنظر الأمم المتحدة في تعيين مرشحة لمنصب الأمين العام (انظر A/78/PV.7). وأشير إلى أن الميثاق يقر بأننا لم نقم بما يكفي على هذا الصعيد وأؤيد ذلك بلا تردد. ولا بد أن نبذل قصارى جهدنا للنهوض

بتكافؤ الجنسين. وقد وضعت إدارتي هذا الهدف في طليعة التعيينات الوطنية الرئيسية وسأواصل كفالة أن تظل فرص تمكين النساء والفتيات ركيزة أساسية لإدارتي.

وتسرني أيضا مختلف آليات الاستعراض الواردة في ميثاق المستقبل وأرحب بها، بما في ذلك مرفقاته، والتي تهدف إلى ضمان تحديد المنجزات المستهدفة الملموسة، مع ضمان إعادة الالتزام بمبادئ تعددية الأطراف. ولكن من الأهمية بمكان أن نعترف بالتقدم البطيء نحو تحقيق تلك الأهداف.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بأن أؤكد لكم، سيدي، وأعيد تأكيد التزام بوتسوانا ببذل كل ما في وسعها للإسهام في تحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا لصالح الأجيال القادمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس جمهورية بوتسوانا على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس الغزواني: يشكل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل هذا فرصة استثنائية ثمينة استدعاها الوعي المتعاظم لدى كل الدول والشعوب بوحدة المصير الإنساني وبالمسؤولية الجماعية تجاه المستقبل المشترك.

وإن ما تعرض له عالمنا في الآونة الأخيرة من صدمات عنيفة وما يجتاحه من أزمات حادة لمدعاة للقلق الشديد على المستقبل المشترك. فنحن إذا ما استمرينا في سعينا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نفس المسار وبنفس الآليات والوتيرة، لن نتمكن في المدى المنظور لا من القضاء على الفقر ولا من إحلال الأمن والسلام ولا من استعادة التوازن البيئي لكوكبنا ولا من بناء تنمية مستدامة شاملة. ولا يخفى ما في تعثر أو تباطؤ وتيرة تقدمنا على طريق تحقيق هذه الأهداف من انعكاسات هدامة على حاضرنا ومستقبل كوكبنا وأجيالنا القادمة.

ولذا بذلت القارة الأفريقية كاتحاد وكدول جهودا كبيرة في سبيل تحقيق خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 المنسجمة تماما مع أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار، عمل بلدنا، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، بجد على غرار بقية الدول الأفريقية على محاربة العنف والإرهاب والفقر والهشاشة وعلى ترقية وتأهيل رأس المال البشري وعلى الإسهام في تحقيق الاندماج الاقتصادي الأفريقي. لكن النتائج المحرزة إجمالا في هذا السياق إقليميا ودوليا لا ترقى إلى المستوى المطلوب. والأدهى من ذلك أن عوائدها الأمنية والإنمائية قوضتها الحروب والنزاعات والأزمات الاقتصادية وكذلك التغيرات المناخية وعبء المديونية واختلالات الحوكمة الدولية والسياسية والاقتصادية.

ولمواجهة كل هذه التحديات، كان لزاما على المجتمع الدولي البحث عن حلول جذرية ناجعة وفعالة تؤسس لبرنامج عمل مشترك لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بتجديد الثقة والتضامن بين الشعوب والبلدان وببعث دينامية جديدة في التعاون المتعدد الأطراف وبإعادة صياغة قواعد الحوكمة الدولية المالية والسياسية.

وإن بلدنا، الذي يتولى حاليا الرئاسة الدولية للاتحاد الأفريقي، ليرحب بميثاق المستقبل الذي تم اعتماده (القرار 1/79) ويجدد من هذا المنبر مطالبته بإصلاح منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن بنحو يتيح لقارتنا إيصال صوتها بالقوة التي تضمن مراعاة أولوياتها في الأجندات الدولية. كما يطالب بحل مشكلة المديونية وتعزيز التعاون لرفع التحديات البيئية المتعاظمة وترقية التعاون المتعدد الأطراف وضمان الأمن والسلم الدوليين لنتمكن معا من انتشال كوكبنا من الضياع وبناء تنمية مستدامة شاملة توفر الرقي والازدهار لكافة شعوب العالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد محمد يونس المنفي، رئيس المجلس الرئاسي لدولة ليبيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد محمد يونس المنفي، رئيس المجلس الرئاسي لدولة ليبيا، إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس المنفي: في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهذا المؤتمر الهام، كما أعبر عن تقديري للجهود الكبيرة المبذولة في سبيل تحقيق أهدافه السامية.

إن هذا المؤتمر يمثل فرصة استثنائية للنظر في التحديات الحالية التي تواجه العالم وإيجاد حلول مبتكرة وشاملة. نحن بحاجة إلى العمل المشترك لتأمين مستقبل أفضل للأجيال القادمة، مع التركيز على المبادئ الأساسية لهذه القمة التي تضعنا أمام مسؤولية كبيرة لتغيير أساليبنا في التعامل مع التحديات القائمة.

إن التقدم التقني، خاصة في المجال الرقمي، يوفر لنا أدوات جديدة لابتكار حلول فعالة ومستدامة. هذه الحلول ليست مجرد تقنيات حديثة، بل هي نتيجة تفكير استراتيجي يستشرف المستقبل ويعمل على تحقيق التوازن بين الابتكار والمسؤولية الاجتماعية. وعلينا أن ندرك أن هذه الأدوات لا تتعلق بمجرد الذكاء الاصطناعي، بل بتطوير استراتيجيات القدرة على دعم وتحقيق التحول الإيجابي في المجتمع. إضافة إلى ذلك، نؤكد على أهمية الشمولية والعدالة إذ إن الفجوات الرقمية والتفاوت الاقتصادي لا يزالان يعوقان التقدم، وعلينا العمل على تقليل هذه الفجوات وضمان فرص متكافئة للجميع.

تسعى ليبيا إلى الالتزام بدورها الإقليمي والدولي في دعم المبادئ التي تسعى هذه القمة إلى تحقيقها وتعزيز الحوار والتعاون لمواجهة التحديات المشتركة مثل تغير المناخ والهجرة غير الشرعية والإرهاب. وتلتزم بالعمل مع الشركاء الدوليين لإيجاد حلول مبتكرة ومستدامة من خلال استغلال الخبرات الإستراتيجية وتوظيف التقنيات الحديثة في مواجهة هذه التحديات. إن ليبيا، نظرا لموقعها الجغرافي ودورها كبلد عبور، تدرك تماما التحديات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية وتسعى دائما إلى تطوير حلول مستدامة لمواجهة هذه الظاهرة. ونؤكد في هذا الإطار على أهمية التعاون الدولي لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة وتوفير بيئة تنموية في الدول المتضررة وفقا للمبادئ التي ينادي بها مؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

إن هذا المؤتمر يضع نصب أعينه هدفا رئيسيا وهو بناء مستقبل يضمن الفرص المتساوية للجميع. وعلينا أن نعمل سويا ونتخطى الخلافات الإقليمية ونتحد لتحقيق هذا الهدف السامي. إن التعاون بين الدول

ليس خيارا بل ضرورة حتمية لضمان تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. كما علينا التركيز على المسؤولية بين الأجيال. فنحن أمام فرصة تاريخية لضمان أن القرارات التي نتخذها اليوم تأخذ بعين الاعتبار الأجيال القادمة وتضمن لهم مستقبلا مستداما، إذ لا يمكن تحمل تبعات الاستمرار في استغلال الموارد الطبيعية بشكل غير مسؤول.

وفي الختام، نؤكد على أهمية الالتزام بمبادئ مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي يدعو إلى تبني الابتكار والاستدامة والعدالة في جميع جوانب حياتنا. من خلال العمل معا، يمكننا التغلب على التحديات المقبلة وإنشاء عالم تتاح فيه الفرص للجميع للازدهار والعيش بكرامة وسلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس المجلس الرئاسي لدولة ليبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد غوستافو بيترو أوريغو، رئيس جمهورية كولومبيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد غوستافو بيترو أوريغو، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بيترو أوريغو (*تكلم بالإسبانية*): سُئل ستيفن هوكينغ، العالم الفيزيائي الشهير، ذات مرة عن الأسباب التي كان يعتقد أنها قد تؤدي إلى انقراض البشرية في العالم المعاصر. وذكر، بهذا الترتيب، الذكاء الاصطناعي وأزمة المناخ. ويبدو لي أنه إذا كنا سنتحدث قليلًا عن المستقبل، فسيكون من الجيد أن نرى الروابط بين المفهومين اللذين اعتبرهما ستيفن هوكينغ خطيرين جدا.

أولاً، قد يتسبب ويتسبب الذكاء الاصطناعي لأي إنسان في خطر الخلط السريع بين الواقع واللاواقع. إن الخط الفاصل بين الخيال والعالم الافتراضي والواقع الذي يمكننا رؤيته اليوم وهو يتلاشى بسبب الأخبار الزائفة قد يجعله الذكاء الاصطناعي غير واضح تماما. وهذا يشكل خطراً كبيراً على البشرية وقد يتسبب في فقداننا لاتجاهاتنا فيما يتعلق بالواقع. ثانيًا، لا شك في أن الذكاء الاصطناعي منتشر لأنه يزيد الإنتاجية الاقتصادية زيادة كبيرة – إنتاج السلع في الساعة – وقد يترتب عليه فقدان ملايين أو مئات الملايين من الوظائف، متسببا في اللامساواة الاجتماعية على نحو يتجاوز ما نشهده بالفعل. ثالثًا، يستهلك الذكاء الاصطناعي، نظراً لأنه يزيد من الإنتاجية، قدراً كبيراً من الطاقة. وتُستخدم الطاقة في العالم لزيادة الإنتاجية من أجل إنتاج المزيد وبيع المزيد وكسب المزيد في سياق الرأسمالية.

وبالتالي، فإن هذه العناصر الثلاثة، التي يمكن أن نراها جوانب سلبية للذكاء الاصطناعي في استخدامه لكميات هائلة من الطاقة تفوق بكثير ما نستخدمه اليوم، مرتبطة بأزمة المناخ. وبما أن الذكاء الاصطناعي يستخدم الوقود الأحفوري مصدرا للطاقة، فقد يؤدي إلى إطلاق العنان لدمار شامل مثلما حذر ستيفن هوكينغ. ولن يؤدي هذا العالَم، من الناحية السياسية، سوى إلى القضاء على الديمقراطية وانتشار الهمجية التي بدأنا نراها بالفعل في غزة، على سبيل المثال، ومن ثم السيطرة على البشرية بناءً على الذكاء الاصطناعي بإرباك البشر بخصوص ما هو حقيقي وما هو غير حقيقي، مما سيولد نوعًا من السلطة التي تتعارض تمامًا مع المشروع الديمقراطي الذي جُبلنا عليه في جمهورية كولومبيا. وعلاوة على ذلك، إذا أدى

إلى انفجار في الطلب على النفط والفحم، فإن ما سنشهده هو فناء الحياة على هذا الكوكب. وسيبدو أن ستيفن هوكينغ محق.

وكرؤية بديلة، إذا تمكنا من استخدام الطاقة النظيفة في المستقبل القريب لتشغيل الذكاء الاصطناعي وتحويل إنتاجيته المتزايدة إلى وقت فراغ للمجتمعات والأشخاص، فقد نجد حلولا أخرى لتحقيق التنمية في العالم مستقبلا. وستكون الطاقة النظيفة وإزالة الكربون والإنتاجية العالية والمجتمعات التي تتمتع بوقت فراغ أكبر الثروة الحقيقية للبلد. ويتعين بالضرورة أن يُبنى هذا العالم على أساس ديمقراطية عالمية يتساوى فيها كل إنسان في أي مكان في العالم وأي دولة في العالم مع الآخرين. لم تُبن بعدُ تلك الديمقراطية العالمية.

ويمكن أن تقودنا أهدافي ورؤيتي للمستقبل إلى عكس ما رآه ستيفن هوكينغ خطراً إذا كنا، نحن البشر، قادرين على النضال من أجله، أي ديمقراطية عالمية تتولى التخطيط لتوزيع الطاقات النظيفة في جميع أنحاء العالم وتسمح بنمو الذكاء الاصطناعي والتقدم الرقمي الذي يزيد الإنتاجية ليس بناءً على الأرباح الخاصة التي ستجعل العالم أكثر تفاوتًا اجتماعيًا، وإنما بناءً على وقت الفراغ للإبداع والعمل المتحرر من القيود الذي سيجعل البشرية أغنى وأسعد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس جمهورية كولومبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد باسيرو ديوماي دياكا فاي، رئيس جمهورية السنغال

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد باسيرو ديوماي دياكا فاي، رئيس جمهورية السنغال، إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فاي (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الأمين العام على مبادرته بتنظيم هذا المؤتمر وأشيد بجهوده التي يبذلها من أجل عالم ينعم بالسلام والاستقرار وتسوده التنمية الشاملة للجميع.

إن المستقبل الذي ننشده يتطلب منا ألا نترك أحدًا خلف الركب في مواجهة التحديات العديدة المتمثلة في تحقيق السلام والأمن والحد من أوجه عدم المساواة والقضاء على الفقر وتحقيق العدالة والإنصاف. ولا يمكننا تحقيق هذا المستقبل إلا بالبحث عن حلول مشتركة تستند إلى إطار متعدد الأطراف يوحي بالثقة ويحفز الدعم ويخدم مصالح الجميع، وإلا فإنه سيستمر في إثارة عدم الثقة لدى البعض والتحدي عند البعض الآخر وبالتالي سيفقد المصداقية والشرعية المرتبطة بسلطته. وفي هذا الصدد، أود أن أبدي أربع ملاحظات.

أولاً، من الواضح أن مستقبلنا لا يمكن أن يُبنى على النموذج الحالي الذي تهيمن عليه أوجه الظلم والفقر المدقع الذي يؤثر على 10 في المائة من سكان العالم والتوترات الجغرافية السياسية الشديدة والاحترار العالمي غير المسبوق الذي يؤثر بشكل خطير على بلداننا. إن هذه الملاحظة مثيرة للقلق وسيظل 575 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع بحلول عام 2030 إذا استمرت الاتجاهات الحالية على غرار ما تبرزه تقارير الأمين العام. وهو ما سيزيد من إعاقة أي أمل في تحقيق التنمية المستدامة.

وأمام هذه الحالة، لا بد من معالجة الحلقة المفرغة للديون التي تخنق معدلاتها المرتفعة بصورة غير طبيعية العديد من بلدان الجنوب. ويشكل هذا النظام من عدم الإنصاف، الذي أبرزه تقرير الاستثمار

العالمي لعام 2024 الصادر مؤخراً عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، عقبةً متزايدةً أمام الازدهار العالمي، ولا سيما في البلدان النامية التي تزيد معدلات الاقتراض فيها بمقدار 2 إلى 12 ضعفًا عن المعدلات المطبقة على البلدان المتقدمة النمو. ولتحسين القدرة على تحمل الدين، من الضروري إصلاح شروط الحصول على الائتمان، وخاصة ائتمان التصدير، من خلال التخفيف من القواعد التي تنظم معدلات الاقتراض وطول فترات السماح وفترات السداد.

ثانياً، ينبغي إصلاح الحوكمة السياسية والاقتصادية والمالية العالمية لتعكس حقائق اليوم. وعلى الرغم من التقدم المحرز مؤخرا، بما في ذلك بخصوص قرار مجموعة العشرين بمنح مقعد دائم لأفريقيا وقرار الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بمنح مقعد ثالث لأفريقيا في مجلس إدارته، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لضمان الإدماج الكامل للبلدان النامية في هذه الهيئات.

ثالثا، لا بد من تعزيز الإجراءات لصالح التعليم والتدريب المهني والتقني من أجل مكافحة الجهل والتلقين وتوفير فرص عمل للشباب وتزويدهم بوسائل التنمية. وسيسهم هذا الاستثمار في مكافحة أوجه عدم المساواة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. لذلك، من الملح جدا التعجيل بتنفيذ خطة الإنعاش والتعجيل المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة التي بادر إليها الأمين العام.

رابعا، من الضروري زيادة الاستثمار في التوصيلية والرقمنة بتعزيز البنية التحتية الرقمية والابتكار ودعم الصناعة الإبداعية للشباب التي يعتمد عليها المستقبل. ويجب أن نزود الشباب بالوسائل التي تمكنهم من التدريب والنجاح والازدهار. ويجب أن يكونوا في صميم أعمالنا وأن يشاركوا في الإدارة وصنع القرار بصفتهم عوامل لتحقيق السلام وجهات فاعلة في التنمية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس جمهورية السنغال على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد بريثفيراجسينغ روبون، رئيس جمهورية موريشيوس

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد بريثفيراجسينغ روبون، رئيس جمهورية موريشيوس، إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس روبون (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نجتمع اليوم في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل بصفتنا ممثلين عن فرادى الدول وكذلك قيّمين على المصير الجماعي للبشرية. ونجد أنفسنا في عصر من الإمكانات غير المسبوقة حيث يعد الإبداع البشري بالكثير. ولكن المفارقة أن البلدان تواجه تحديات تهدد بتفكيك نسيج مجتمعنا. فالكوارث الناجمة عن المناخ والنزاعات وويلات الفقر والجوع والأوبئة ليست حوادث معزولة؛ فهي تشكل خيوطًا في النسيج المعقد لخطتنا العالمية.

إن هذا الترابط هو ما يجمعنا تحت شعار "حلول متعددة الأطراف من أجل غدٍ أفضل" والذي ينبغي أن يكون أيضا بمثابة دعوة واضحة للعمل. إن ميثاق المستقبل عهدٌ مع الأجيال القادمة، وهو وعد رسمي للأجيال التي لم تولد بعد بأننا، نحن المسؤولين اليوم، لن نتوانى في أداء واجبنا بحماية إرثهم. ويجب أن يكون الميثاق بمثابة حجر الزاوية الذي نبني عليه عالمًا أكثر إنصافًا واستدامة وقدرة على الصمود. ويجب أن يحيي تطلعاتنا الجماعية.

وتعرب موريشيوس عن تأييدها المجتمع الدولي في إعادة تأكيد التزامنا المشترك بالمبادئ المنصوص عليها في الميثاق. وما فتئت موريشيوس تعطي الأولوية للشمول، كما بنت نظام حماية اجتماعية قوي لإيجاد فرص متكافئة لجميع المواطنين. ويمتد هذا الالتزام ليشمل سعينا الجماعي إلى تحقيق التنمية المنصفة التي نقر فيها بالأهمية البالغة لضمان استفادة الجميع على قدم المساواة من الفرص الاقتصادية والموارد.

وتشكل الدول الجزرية الصغيرة النامية نظم مراقبة لتغير المناخ. وتجسد التحديات التي نواجهها صورة مصغرة للكفاح العالمي ضد حالة الطوارئ المناخية والهشاشة الاقتصادية. ومع ارتفاع المد والجزر على طول سواحلنا، يجب أن يرتفع أيضا مستوى عزمنا الجماعي من أجل التصدي لتلك التهديدات الوجودية. وبالمثل، بينما يسعى المجتمع الدولي جاهدا إلى تحقيق تلك الأهداف، يجب أن نلتزم بدعم المبادرات التي تعزز التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يأخذ في الاعتبار مواطن الضعف المتأصلة والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية.

وإذ نرحب بالعصر الرقمي بحفاوة، ينبغي أن نفعل ذلك بحكمة. ولهذا السبب، يشكل ميثاق المستقبل، إلى جانب التعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة (القرار 1/79)، كلها أجزاء حاسمة في استراتيجيتنا التطلعية. وتوفر جميعها خريطة طريق لتنشيط التزامنا بأهداف التنمية المستدامة وستشهد على ما يمكن تحقيقه عندما نتحد حول الهدف والعمل. وتؤكد موريشيوس مجددا اقتناعها التام بمبادئ تعددية الأطراف وتحقيق الميثاق.

ويمكننا معًا، بل ويجب، أن نصنع مستقبلًا يحترم كرامة كل فرد ويسخّر الإمكانات الحقيقية لكل بلد ويحافظ على ما تبقى من النظم البيئية الطبيعية لكوكبنا. فلنترك للأجيال التي سترث العالم الذي نضع ملامحه اليوم إرثًا من الشجاعة والبصيرة والالتزام الثابت ليُذكر أننا واجهنا محنًا غير مسبوقة بتضامن غير مسبوق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس جمهورية موريشيوس على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد راتو ويليام مايفاليلي كاتونيفيري، رئيس جمهورية فيجي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد راتو ويليام مايفاليلي كاتونيفيري، رئيس جمهورية فيجي، إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كاتونيفيري (*تكلم بالإنكليزية*): العالم في خطر، فالنزاعات تحتدم وأزمة المناخ تتصاعد والتنمية تتعثر ونُظمنا البيئية تتداعى، بينما تنتشر أوجه عدم المساواة وأشكال الظلم في كل مكان. وتعاني أشد الفئات ضعفا من العواقب. وسيدفع غداً أطفالنا وأطفالهم والأجيال المتعاقبة ثمن تقاعسنا عن العمل. وفي مواجهة التحديات العالمية الملحة، تكتسي قيم تعددية الأطراف أهمية وطابعا ملحا أكثر من أي وقت مضى.

تقر فيجي بأن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل فرصة لتقوية عزمنا وتعزيز توافقنا في الآراء بشأن حماية مستقبل البشرية. ويمثل ميثاق المستقبل (القرار 1/79)، الذي اعتُمد في مؤتمر القمة هذا، التزامنا الجماعي بتحسين أدائنا معا وعدم ترك أحد خلف الركب.

نحمل رؤية مشتركة لمستقبل مستدام. وتعتمد كيفية تحقيقنا هذه الرؤية على الجهود التي نبذلها. ولم يتبق أمامنا سوى 6 سنوات إلى غاية عام 2030 لإحراز تقدم في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ويجب أن نعيد تقويم التعاون الدولي وأن نصلح النظام المتعدد الأطراف على وجه الاستعجال. ويجب أن نتبع نهجا شاملا للجميع على نحو مقصود. ويجب أن نعمل معًا بصفتنا دولا أعضاء يدعمنا نظام متعدد الأطراف قادر على تحقيق الغرض المنشود ومراع للجهات من غير الدول والقطاع الخاص وجميع أفراد المجتمع. ويجب أن نختار السلام بدلا من النزاع وأن نحترم حقوق الإنسان المكفولة للجميع على النحو الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن نحترم بيئتنا ومواردها ونحميها برا وبحرا وجوا. ويجب أن نثق ببعضنا البعض لأن الثقة تشكل أساس الشراكات القوية. ويجب أن نلتزم بما نقول.

يعتمد إرثنا لأجيال الغد على ما نتخذه من إجراءات اليوم. ويجب أن نحقق نتائج أفضل من أجلهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس جمهورية فيجي على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد كزافيي إسبوت زامورا، رئيس حكومة إمارة أندورا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو دولة السيد كزافيي إسبوت زامورا، رئيس حكومة إمارة أندورا، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد إسبوت زامورا (أندورا) (*تكلم بالفرنسية*): يشكل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل إحدى أكثر اللحظات حسما في تاريخ البشرية حيث نجتمع فيه ليس لاستعراض التحديات المطروحة اليوم فحسب، بل أيضا لنرسم معا مسارا يقودنا إلى مستقبل أكثر عدلا واستدامة وشمولا للجميع. وقد حان الوقت لنقوم بذلك. ونتحمل بصفتنا قادة مسؤولية أن نواجه بعزم التحديات العالمية التي تهدد رفاه الأجيال القادمة وأطفالنا وشبابنا. لقد حان الوقت لنحكم بقدر أكبر من الحداثة والإنسانية والتعاطف والنزاهة.

تعرب أندورا عن استعدادها للمشاركة في مرحلة جديدة من تاريخ الأمم المتحدة يمكن أن تزدهر فيها الروح التي تأسست بها المنظمة. ونلتزم بالتقيد بميثاق المستقبل (القرار 1/79)، وهو ميثاق بين الشعوب ومن أجل الشعوب. وبعد العديد من المحاولات، بات من الملح أن نبعث برسالة إلى مواطني العالم وأن نبين لهم أن تعددية الأطراف هي أفضل أداة نملكها – الأداة الوحيدة – لمواجهة التحديات العالمية. لقد كشفت الأيام أن بعض التحديات لا يمكن معالجتها انفراديا أو من جانب مجموعات قليلة من الدول.

ولا يزال تغير المناخ أكثر الأزمات إلحاحا في عصرنا. ولا يمكننا أن نتجاهل التهديد أو نوكل حل المشكلة لأبنائنا. لقد ظهرت عواقبه منذ سنوات وهي مدمرة. وتتطلب اتخاذ إجراءات فورية وتعاونا غير مشروط والتزامات حازمة. ولا يشكل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر خيارا بل ضرورة. فليس هناك بديل آخر.

علاوة على ذلك، نعيش في عالم يزداد ترابطا حيث تحوّل التطورات الرقمية جميع مجالات الحياة البشرية. ويشكل الذكاء الاصطناعي والتحوير الجيني وزيادة جمع البيانات البيومترية والطب الشخصي وإدخال الروبوتات في النسيج الإنتاجي بلا شك تطورات تولد الثقة في التقدم البشري، ولكنها قد تخلّف أيضًا آثارا ضارة أو مؤذية حسب كيفية استخدامها أو الأهداف المنشودة. ولهذا السبب، يجب أن ننظم التكنولوجيا وفقًا لمعايير أخلاقية وشاملة لتكون قوة إيجابية، بما يضمن عدم ترك أحد خلف الركب في الثورة الرقمية.

ومن المناسب أيضا أن تصبح حماية البيانات والخصوصية أولوية عالمية، وهي فرضية تبنتها أندورا بنفسها من خلال برنامجها الطموح المعني بالتحول الرقمي. ويتضمن البرنامج إطاراً أخلاقيًا وقانونيًا للحفاظ على الحقوق الرقمية للمواطنين وحماية الخصوصية وأمن البيانات وحرية الوصول إلى المعلومات الرقمية. ونفذت أندورا أيضا خطة عمل لتحسين الرفاه الرقمي للأطفال والشباب وكانت إحدى أوائل الدول التي وقعت على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الذكاء الاصطناعي، مؤكدة بذلك التزامها الراسخ بتعزيز نظام حماية حقوق الإنسان في عصر التقدم التكنولوجي.

إن التصور الانتصاري الذي يتبناه بعض الخبراء، وعن حق أحيانًا، بأننا نعيش اليوم في عالم أفضل بكثير مما كنا نعيشه قبل 100 أو 200 عام، لا يمكن اتخاذه ذريعة. ولا يمكننا أن نرفض جميع أشكال التعاطف أو أن نستمر في تجاهل المعاناة من حولنا أو النزاعات والحروب والإرهاب التي تشكل تحديا للأمن العالمي. ومع تغير العالم، يجب أن تتكيف الآليات الأمنية التي حمتنا لعقود. ويجب أن نعزز تعددية الأطراف وأن نجعل آلياتها المتعلقة بصنع القرار أكثر تمثيلاً وفعالية وأن نعزز قدرات منع نشوب النزاعات والوساطة. ولن يتحقق السلام إلا بالحوار المفتوح والدبلوماسية.

أخيراً، ينبغي ألا ننسى مكافحة أوجه عدم المساواة. ويجب أن نعمل معا من أجل إعادة توزيع الفرص والموارد. ولا يزال المسار الذي يجب أن نتبعه هو المسار الذي حددته خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويجب أن تتمثل أولوياتنا في الصحة والتعليم والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين. علاوة على ذلك، أود أن أشدد على التعليم الذي يعد إحدى أقوى الأدوات التي نملكها لتحويل عالمنا. أندورا مقتنعة بأهمية –

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس حكومة إمارة أندورا على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد سياوسي أوفاكيفاهولاو سوفاليني، رئيس الوزراء ووزير التعليم والتدريب، ووزير الشرطة وخدمات الإطفاء وخدمات الطوارئ، ووزير القوات المسلحة لصاحب الجلالة في مملكة تونغا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو دولة السيد سياوسي أوفاكيفاهولاو سوفاليني، رئيس الوزراء ووزير التعليم والتدريب، ووزير الشرطة وخدمات الإطفاء وخدمات الطوارئ، ووزير القوات المسلحة لصاحب الجلالة في مملكة تونغا، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سوفاليني (تونغا) (*تكلم بالإنكليزية*): أحمل إليكم تحيات حارة من قارة المحيط الهادئ الأزرق. إنني أخاطب الجمعية بصفتي رئيس منتدى جزر المحيط الهادئ في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، ذلك الحدث البالغ الأهمية. فالتحديات التي نواجهها كثيرة، وهي عاجلة ومترابطة.

ويرسم لنا ميثاق المستقبل (القرار 1/79) طريقاً للمضي قدماً. إنه منارة الأمل التي نحتاجها جميعاً في وقت تتزايد فيه الشكوك. ويُطرح هذا الميثاق في وقت يتزايد فيه الطلب العالمي على عالم أكثر عدلاً وأماناً واستدامة لأجيالنا القادمة. وميثاق المستقبل هو مخطط لكيفية تحقيق ذلك. ويقر الميثاق بأهمية أن تجري الأنشطة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار بشكل أخلاقي بضمان حماية حقوق الإنسان. ويتضمن التزاما بحماية موارد كوكبنا المشتركة وتعزيز نظام دولي يحترم كرامة الإنسان والعدالة. إن القرارات التي

نتخذها اليوم ستشكل مستقبل إنسانيتنا المشتركة. وقد عقد الأعضاء الثمانية عشر في منتدى جزر المحيط الهادئ العزم على العمل بشكل استباقي وعدم ترك مستقبلنا للصدفة.

وفي عام 2022، أطلق منتدى جزر المحيط الهادئ استراتيجية قارة المحيط الهادئ الأزرق لعام 2050. وهذه الاستراتيجية هي نتيجة رؤيتنا للسلام والأمن والإدماج الاجتماعي والازدهار. ولكن الرؤية وحدها لا تكفي؛ إن هذا هو التزامنا الرسمي تجاه شعوبنا والأجيال القادمة ببناء قدرتنا المشتركة على الصمود وتحقيق الازدهار. وتتعرض قارة المحيط الهادئ الأزرق، موطننا، للتهديد. وتختبر عوامل التغير المناخي والتوترات الجيوسياسية والتفاوتات المالية والاقتصادية المتزايدة باستمرار قدرتنا على الصمود. ونحن مصممون على القيام بكل ما هو ضروري لتحويل تلك الرؤية إلى واقع ملموس لشعوبنا، ولكن ذلك سيتوقف إلى حد كبير على وجود نظام دولي مستقر ومنفتح ومزدهر، قائم على ميثاق الأمم المتحدة.

إن السلام هو أساس الأمن. ونحن في المحيط الهادئ الأزرق لم ولن نعتبر أبدا السلام أمرا مفروغا منه. ويجب أن تشمل إصلاحات مجلس الأمن أن يدرج في جدول أعماله التحديات الأمنية للقرن الحادي والعشرين وما بعده، بما في ذلك مسائل من قبيل تغير المناخ. ويجب أن يشمل التمثيل الإضافي في مجلس الأمن أصوات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

فمنذ العقد الأخير من القرن الماضي، ونحن ندق ناقوس الخطر بأن تغير المناخ يشكل تهديدا لشعوب المحيط الهادئ. وقد تفاقم الوضع بمرور الوقت، وما كان في السابق تهديداً أصبح الآن أزمة – أزمة تتطلب إجراءات فورية وحاسمة. ولم تعد الكلمات كافية. إن جزر المحيط الهادئ، باعتبارها دول خط المواجهة، تتحمل وطأة تغير المناخ. نعم، نحن ضحايا ولكن، الأهم من ذلك، نحن أيضاً قادة في مكافحة هذا التحدي العالمي. وندعو إلى اتخاذ إجراءات عالمية عاجلة وتحويلية للحد من الاحترار إلى 1,5 درجة مئوية.

يؤكد ميثاق المستقبل بحق على الصلة بين تغير المناخ والسلام ويحث على الوفاء بالالتزامات لمساعدة البلدان الضعيفة على التكيف وبناء القدرة على الصمود. وندعو إلى إصلاح المؤسسات المالية الدولية لتعبر عن حقائق اليوم ولتكون ملائمة للغرض الذي أنشئت من أجله. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد ضروري للتقييم الدقيق للتحديات التي نواجهها.

اسمحوا لي أن أنتقل للحظة إلى منتدى جزر المحيط الهادئ. لقد اتخذنا خطوات لبناء القدرة على الصمود. ويشمل ذلك مرفق القدرة على الصمود لمنطقة المحيط الهادئ، وهو مبادرة رائدة حيث أنها الأولى من نوعها للاستجابة للمناخ والكوارث بقيادة المحيط الهادئ. وقد اعتمدنا إعلانات رئيسية، مثل إعلان عام 2023 بشأن استمرارية كيان الدولة وحماية الأشخاص في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ وإعلان عام 2021 المتعلق بالحفاظ على المناطق البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ. كما وضعنا واعتمدنا الإطار الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ بشأن التنقل المرتبط بالمناخ وقدمنا إطار التنمية القادرة على الصمود في منطقة المحيط الهادئ. وبالمناسبة، فإن هذا الأخير هو أول إطار إقليمي في العالم يربط بين تغير المناخ ومخاطر الكوارث.

إنني أعتقد اعتقادا راسخا أن ميثاق المستقبل حافز حيوي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويجب أن يكون ميثاق المستقبل هو التزامنا ببناء مستقبل أكثر عدلاً وأماناً للجميع. والتعاهد الرقمي العالمي (القرار 1/79، المرفق الأول) بالغ الأهمية لتعزيز الأمان والشمول والاستدامة –

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الوزراء ووزير التعليم والتدريب، ووزير الشرطة وخدمات الإطفاء وخدمات الطوارئ، ووزير القوات المسلحة لصاحب الجلالة في مملكة تونغا على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد أمادو أوري باه، رئيس وزراء ورئيس حكومة جمهورية غينيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو دولة السيد أمادو أوري باه، رئيس وزراء ورئيس حكومة جمهورية غينيا، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد باه (غينيا) (*تكلم بالفرنسية*): إننا مقتنعون اقتناعا راسخا بأن المستقبل ليس مجرد شيء ننتظره، بل شيء نبنيه معا.

وبالنيابة عن الفريق مامادي دومبويا، رئيس الجمهورية، وشعب غينيا وحكومتها، أقدم تحياتنا الأخوية وتهانينا للميسرين المشاركين لمؤتمر قمتنا، جمهورية ناميبيا وجمهورية ألمانيا الاتحادية.

إن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل فرصة فريدة من نوعها لترجمة التزاماتنا الجماعية إلى إجراءات ملموسة وحاسمة. وميثاق المستقبل (القرار 1/79) إطار طموح للتصدي للتحديات التي تواجه كوكبنا، سواء كانت عدم المساواة أو التهديدات المناخية أو الحاجة إلى إعادة ابتكار نهجنا للتنمية المستدامة. ونرحب بدور التعاون الدولي في تقديم استجابات مناسبة.

يجب أن يكون الاستثمار في الشباب والأجيال القادمة في صميم عملنا. ويجب أن نوفر لهم الوسائل اللازمة لتحقيق إمكاناتهم بالكامل في سياق تستنزف فيه الهجرة موارد بلداننا البشرية.

ويجب استخدام الابتكارات التكنولوجية والرقمية لخدمة البشرية جمعاء لأن التكنولوجيا والابتكار لا يمكن أن يكونا مفيدين حقاً إلا إذا استفاد منهما الجميع. ولهذا السبب، فإننا ندعو إلى التكافؤ في فرص الوصول إلى التكنولوجيا، مع التشديد على القضايا الأخلاقية المتعلقة باستخدامها.

إن السلام والأمن، وهما عنصران أساسيان للاستقرار العالمي، شرطان أساسيان بالغا الأهمية لأي تنمية مستدامة. ولذلك، ندعو إلى تعزيز التعاون بين الدول بهدف منع نشوب النزاعات وتعزيز الدبلوماسية الدولية. والتنمية المستدامة وتمويل التنمية ركيزتان أساسيتان لذلك التحول العالمي. ومن الضروري اعتماد تدابير طموحة وشاملة للجميع من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويطمح بلدي، باعتباره بلدا ملتزما بهذه الدينامية، إلى تعزيز آليات التمويل الدولية لتمكين جميع الدول، لا سيما الأكثر ضعفاً، من المضي قدما لتحقيق نمو مستدام وقادر على الصمود وشامل للجميع.

وفي هذا الصدد، لا يمكننا تجاهل أهمية الحفاظ على بيئتنا، لا سيما النظم الإيكولوجية الحساسة مثل كتلة فوتا جالون الجبلية. إن ذلك الموقع، وهو خزان مياه حقيقي لكل غرب إفريقيا، ضروري للتوازن البيئي في منطقتنا وأمره يهم 15 دولة. إن حمايته ليست قضية وطنية فحسب، بل هي مسؤولية جماعية. ونؤكد

بشدة التزامنا بإدراجه في قائمة التراث العالمي لليونسكو لضمان الحفاظ عليه للأجيال الحالية والمقبلة وتعزيز الجهود العالمية في مجال التنمية المستدامة واستباق حدوث النزاعات على المياه ومنع نشوبها.

إن لدينا اليوم فرصة نادرة وثمينة لإعادة تحديد مصيرنا الجماعي. يجب أن يكون لمؤتمر القمة هذا دور أكبر من كونه مجرد ملتقى؛ يجب أن يكون نقطة تحول حاسمة نختار فيها معا بناء مستقبل واقعي وشمولي ومزدهر للجميع.

وتعتزم جمهورية غينيا المساهمة بنشاط في تنفيذ ميثاق المستقبل. إننا نؤمن بقوة تعددية الأطراف والتعاون الدولي لبناء عالم يجد فيه الجميع مكانهم – عالم أكثر عدلاً وشمولاً واستدامة. يحيا التعاون الدولي! تحيا تعددية الأطراف!

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس وزراء ورئيس حكومة جمهورية غينيا على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد ليزلي فولتير، مستشار رئيس المجلس الرئاسي الانتقالي لجمهورية هايتي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو فخامة السيد ليزلي فولتير، مستشار رئيس المجلس الرئاسي الانتقالي لجمهورية هايتي، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد فولتير (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): بإحساس عميق بالمسؤولية أخاطب الجمعية اليوم في سياق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. لا يمثل هذا الحدث اجتماعا لقادة العالم فحسب، بل يمثل أيضا لحظة حاسمة لبناء مستقبل مشترك قائم على مبادئ التضامن والإنصاف والعدالة.

وبصفتي رئيسا لهايتي، البلد الذي يواجه العديد من التحديات المعقدة، أود أن أؤكد على أهمية ميثاق المستقبل (القرار 1/79)، الذي اعتمدناه بالأمس. لا يرمز الميثاق إلى التزام تاريخي بتعددية الأطراف المتجددة فحسب، بل يرمز أيضا إلى فرصة فريدة لتعزيز الهياكل الدولية من أجل الاستجابة لمختلف الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي نواجهها.

إن العالم اليوم يواجه تحديات غير مسبوقة تتطلب تعاوناً دولياً أقوى وأكثر شمولاً. ومن هذا المنظور، يتيح مؤتمر القمة فرصة لتنشيط تعددية الأطراف وتحديث منظومة الأمم المتحدة بحيث تكون أكثر شمولاً وتمثيلاً للواقع الحالي. ويجب أن تتكيف آليات الحوكمة العالمية مع الديناميات الاقتصادية والسياسية الجديدة وتضمن أن يكون لكل دولة، كبيرة كانت أم صغيرة، صوت في حل الأزمات العالمية.

ويشكل هذا الحدث الكبير أيضا فرصة لإعادة التفكير في الحوكمة العالمية من خلال معالجة قضايا من قبيل تمويل التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين وحماية التنوع البيولوجي. وإصلاح الهيكل المالي الدولي، على وجه الخصوص، أمر حاسم لدعم انتقال بعض البلدان نحو التنمية المستدامة، لا سيما أقل البلدان نموا. ومن الضروري ضمان تقاسم فوائد النمو بشكل عادل في جميع أنحاء العالم.

إن أحد الأركان الأساسية لميثاق المستقبل هو إدماج الشباب وحماية الأجيال القادمة. يعيش اليوم أكثر من 1,9 بليون شاب على كوكبنا، ومشاركتهم في عمليات صنع القرار أمر بالغ الأهمية لضمان السلام

الدائم والتنمية العادلة. في كثير من الأحيان، يُستبعد الشباب من المناقشات السياسية والاقتصادية، على الرغم من أن لديهم إمكانات هائلة لحل الأزمات العالمية، سواء أكان ذلك في مجال تغير المناخ أو التفاوتات الاجتماعية. وفي هايتي، يلتزم المجلس الرئاسي الانتقالي والحكومة بإدماج الشباب في جميع جوانب إعادة الإعمار على الصعيد الوطني. وبالتعاون مع المجتمع الدولي، سوف نضمن ألا تتحمل الأجيال القادمة عبء أخطاء الماضي، بل أن تستفيد من التقدم نحو السلام الدائم والعدالة الاجتماعية. ومؤتمر القمة هذا هو فرصة لتجديد هذا الالتزام العالمي بجعل الشباب فاعلين أساسيين في التغيير وليس مجرد مراقبين.

إن هايتي تواجه أزمة متعددة الأوجه تهدد أسس الدولة ذاتها. والأزمة الأمنية التي يغذيها الاتجار بالأعضاء والمخدرات والأسلحة والذخائر، وهي أزمة تتضافر جوانبها مع أزمة إنسانية، تستدعي حلا عاجلا من السلطات الهايتية بمساعدة المجتمع الدولي. إن تغير المناخ، الذي يزيد من حدة الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير وموجات الجفاف، يؤثر بشدة على بلدنا. وتتجاوز هذه التحديات حدودنا وتتطلب استجابة عالمية جماعية. إن استقرار هايتي أمر بالغ الأهمية ليس فقط للمنطقة، بل للتوازن العالمي.

وللتغلب على هذه التحديات، تحتاج هايتي إلى الدعم من الجميع. إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومكافحة أوجه عدم المساواة، وزيادة الدعم في مجالات الأمن والعدالة المناخية أمور ضرورية لضمان مستقبل مزدهر لبلدنا. ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل خطوة حاسمة لتجديد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف. يجب إصلاح المؤسسات الدولية لتصبح أكثر شمولاً وتكيّفاً مع التحديات الحالية. يجب أن يُسمع صوت البلدان النامية مثل هايتي في المحافل الدولية الرئيسية التي تُتخذ فيها القرارات الرئيسية.

إن إصلاح مجلس الأمن ضروري ليعكس الديناميات الجيوسياسية الحالية بشكل أفضل. وتدعو هايتي إلى تعددية أطراف منصفة حقا تكون فيها كل قارة وكل دولة، بغض النظر عن حجمها أو نفوذها –

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مستشار رئيس المجلس الرئاسي الانتقالي لجمهورية هايتي على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب دولة السيد محمد مصطفى، رئيس الوزراء ووزير خارجية دولة فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو دولة السيد محمد مصطفى، رئيس الوزراء ووزير الخارجية في دولة فلسطين، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد مصطفى (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): اجتمعنا في عام 2015 من أجل الاعتماد التاريخي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهي خطة العمل الأكثر طموحا وتحولا لبناء عالم مزدهر ومنصف ومستدام. والأهم من ذلك، تتمحور الخطة حول الكرامة الإنسانية والازدهار المشترك في عالم عادل لا يتخلف فيه أحد عن الركب. ولسوء الحظ، شهدت السنوات الأخيرة تصاعدا في الأزمات الاقتصادية والسياسية والمناخية والإنسانية، مما أدى إلى تعميق تهميش المجتمعات الضعيفة. وإذا لم تعالج هذه الأزمات، فإنها ستقوض أنظمتنا المتعددة الأطراف وستبعدنا أكثر عن تحقيق أهداف خطة عام 2030. ومن خلال ميثاق المستقبل (القرار 1/79)، لدينا فرصة لعكس اتجاه هذا المسار الخطير من خلال إعادة بناء الثقة في المؤسسات الدولية وتمهيد الطريق لمستقبل يسوده السلام والعدالة والتنمية المستدامة للجميع.

في دولة فلسطين، وفي الوقت الذي نسعى فيه جاهدين للقيام بدور إيجابي في الاستجابة للتحديات العالمية، فإننا للأسف نتحمل المزيد من الأعباء بسبب الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني والاعتداءات الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وعلى مدار أكثر من 76 عاما، أُجبر شعبنا على تحمل كوارث متعددة من صنع الإنسان قوضت بشكل مباشر جهودنا لتحقيق العدالة والسلام والازدهار. وبينما أتحدث هنا، يعيش شعبنا في غزة أحد أحلك الفصول في التاريخ الحديث. لقد تسببت حرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل منذ ما يقرب من عام حتى الآن في خسائر ومعاناة وكارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل. وفي الوقت نفسه، لا يزال شعبنا في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، يواجه تهديدات ممنهجة مدفوعة بعنف المستوطنين المتصاعد، والمداهمات العسكرية، والقيود المفروضة على الحركة والحصار المالي، وحجز عائدات الضرائب الفلسطينية.

وعلى الرغم من سنوات طويلة من القمع والاحتلال، لا يزال شعبنا صامدا. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن رأس المال البشري هو أعظم أصولنا، ولذلك فنحن ملتزمون بتعزيز أداء مؤسساتنا وضمان فعالية الحوكمة وتقديم الخدمات وتهيئة بيئة مواتية حيث يتوفر لكل فلسطيني الوسائل التي تمكنه من البقاء والازدهار في سلام واستقرار.

إن قدرة شعبنا الرائعة على الصمود، حتى في مواجهة الفظائع المستمرة، تجدد ثقتنا في أنه سيتعافى وينهض من هذه المأساة. وقد أظهرت فلسطين قدرة اجتماعية على الصمود على المستوى الوطني، حيث وقفت مجتمعاتنا المحلية بقوة في وحدة وثبات. ومن واجبنا الجماعي الآن أن نوقف العدوان وأن نوسع نطاق هذه القدرة على الصمود لتتجاوز المجال الاجتماعي وتشمل اقتصادنا وبنيتنا التحتية وجميع المجالات الإنمائية. ويجب أن نضمن أن تكون فلسطين مجهزة للتأقلم والتكيف والتحول في مواجهة التحديات المتنوعة وأن نعدّ أنفسنا ليس للصمود في وجه التحديات المقبلة فحسب، بل أيضاً لبناء أمة أقوى وأقدر على الصمود.

ويجب أن يكون في صميم هذا الهدف انتقال عادل، وهو إطار أساسي لخطة عام 2030. وكما ثبت في الماضي، يمكن لفلسطين أن تحقق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ولكن هذه المرة يجب أن نضمن أن يكون السعي لتحقيق هذين الهدفين عادلاً ومنصفاً وشاملاً للجميع، بما يكفل استفادة كل مواطن على نحو منصف ويضمن مستقبلاً مزدهراً ومستداماً للجميع. فلنعمل معاً، بالتضامن والتعاون العالميين المتأصلين في خطة عام 2030 وميثاق المستقبل، للتغلب على التحديات التي تهدد البشرية. ولنبقَ أوفياء للمبادئ التي أكدنا عليها خلال مؤتمر القمة هذا من خلال إعادة الأمل للأجيال القادمة، بما في ذلك الشعب الفلسطيني الذي يجب ألا يُترك خلف الركب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الوزراء ووزير خارجية دولة فلسطين على البيان الذي أدلى به للتو.

وأدعو معالي السيد فيليب إيفانوفيتش، نائب رئيس وزراء الجبل الأسود، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد إيفانوفيتش (الجبل الأسود) (*تكلم بالإنكليزية*): نجتمع هنا اليوم لتبني خطة جديدة وطموحة، هي ميثاق المستقبل (القرار 1/79)، بهدف جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية ومصداقية وملاءمة للقرن الحادي والعشرين والتحديات العالمية المتعددة التي نواجهها.

إن إحدى الخطوات الرئيسية التي تنتظرنا لتحقيق هذا الهدف هي إصلاح المؤسسات القائمة منذ عقود، مع الأخذ في الاعتبار أن العالم قد تغير بشكل كبير منذ لحظة إنشاء الأمم المتحدة. ويشمل ذلك إصلاح مجلس الأمن وتنشيط أعمال الجمعية العامة وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي هذا السياق، يرحب الجبل الأسود بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن الوثائق الختامية لمؤتمر القمة هذا ويؤمن إيمانا راسخا بأن ميثاق المستقبل، إلى جانب مرفقيه، سيكون له تأثير مجدٍ، مما يمهد الطريق أمام مستقبل أكثر إشراقا للأجيال الحالية والمقبلة على السواء.

ومن الخطوات المهمة الأخرى نحو مستقبل مزدهر لجميع المواطنين التعاون على تسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ويجب أن نضمن في تلك المسيرة عدم تخلف أحد عن الركب. ومن الأهمية بمكان أن نواصل تعبئة الموارد لأقل البلدان نمواً، الأمر الذي سيمكنها من إحداث تأثير كبير.

لقد كان الجبل الأسود من أوائل البلدان التي اعتمدت استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة حتى عام 2030. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أن الجبل الأسود قدم بالفعل استعراضين وطنيين طوعيين، في عامي 2016 و 2022، بشأن تنفيذ خطة عام 2030. وعلاوة على ذلك، فإن الجبل الأسود من بين الدول الأعضاء الـ 32 في الأمم المتحدة التي اعتمدت وثيقة التزام وطنية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تشتمل على تعهدات ونقاط مرجعية محددة للتركيز على إجراءات التنمية المستدامة وتعزيزها في السنوات القادمة. ويعلق الجبل الأسود، بوصفه بلداً مرشحاً لعضوية الاتحاد الأوروبي، أهمية كبيرة على التكامل والتآزر بين جدول أعمال اتحادنا الأوروبي وأهداف التنمية المستدامة، ويظل ملتزماً التزاماً كاملاً بإحراز تقدم وتحقيق النجاح في كلتا العمليتين.

إن إعادة تنشيط دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وتحديث النهج المتبع إزاء الأمن الجماعي ليحول على نحو أفضل دون نشوب النزاعات والاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في المجال العسكري وتكييف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مع الحقائق والتهديدات الجديدة، بما في ذلك تعزيز حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، كلها أمور حاسمة لضمان مستقبل أكثر عدلاً وأمناً وسلاماً للجميع. وفي هذا الصدد، نرحب بخطة الأمين العام الجديدة للسلام وتوصياته.

ونرحب باعتماد التعاهد الرقمي العالمي (القرار 1/79، المرفق الأول)، المدرج كمرفق لميثاق المستقبل العملي المنحى، والذي يهدف إلى ضمان تسخير التكنولوجيا لتحقيق المصالح الفضلى للبشرية، إلى جانب الجهود الرامية إلى سد الفجوة الرقمية العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، ندعم زيادة استخدام العلم في صنع السياسات من أجل ضمان استفادة المزيد من الناس من أوجه التقدم في مجالات العلوم والتكنولوجيا

والابتكار. ونرحب أيضا باعتماد المرفق الثاني للميثاق، إعلان الأجيال المقبلة، الذي يعزز التزامنا بالمشاركة الهادفة للشباب في عمليات الأمم المتحدة.

ونؤمن إيماناً راسخاً بأنه لا يمكن معالجة التحديات العالمية بفعالية إلا من خلال التعاون المشترك بين جميع الجهات الفاعلة الدولية، بما يضمن إطار حوكمة عالمية أكثر شمولاً ومساءلة وفعالية. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد مجدداً أن الجبل الأسود لا يزال شريكا بناءً في التصدي لتلك التحديات العالمية من خلال تعددية أطراف متجددة وأكثر فعالية، يعززها تعاون أوثق ووحدة وتضامن بين البلدان وتدعمها مؤسسات دولية أقوى. وأتطلع إلى العمل مع جميع الأعضاء لما فيه مصلحة الأجيال الحالية والمقبلة.

خطاب السيد عزيز أخنوش، رئيس حكومة المملكة المغربية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو دولة السيد عزيز أخنوش، رئيس حكومة المملكة المغربية، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد أخنوش (المغرب): يطيب لي في البداية أن أنقل تحيات صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في هذه القمة المهمة. وهذه القمة التي تنعقد في سياق عالمي مليء بالتحديات المعقدة، لذلك فهي تمثل فرصة فريدة من نوعها لتجديد تمسكنا بميثاق الأمم المتحدة وإعادة تأكيد التزامنا الجماعي بالعمل على بث دينامية جديدة في نظام تعددية الأطراف، وذلك لتحقيق مستقبل أفضل ومستدام للأجيال الحالية والمقبلة.

إن المغرب الذي يلتزم التزاما راسخاً بالمساهمة في إصدار ميثاق المستقبل (القرار 1/79) يعتقد أن تنفيذه سيعتمد على خمسة شروط أساسية.

أولا، من الضروري وضع السلام والاستقرار والتنمية في صلب عملنا الجماعي. فلا مجال لتحقيق تنمية مستدامة بدون بيئة تضمن السلام ولا يمكن أن يكون هناك سلام واستقرار دون تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي. ومن هنا، تأتي الحاجة إلى مقاربة عالمية دامجة تقوم على الثقة والحوار والاحترام المتبادل.

ثانيا، يجب أن يرتكز تجديد العمل المتعدد الأطراف على إرادة سياسية حقيقية للعمل بشكل جماعي. إذ نحن مدعوون أيضاً إلى تعزيز الحلول الدامجة القائمة على الإنصاف والشرعية والتضامن. وفي هذا الصدد، أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس في رسالته إلى المشاركين في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي انعقدت في مراكش، أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها السنوات الأخيرة تستدعي إصلاح المؤسسات والقواعد التي تحكم نظام تعددية الأطراف.

ثالثا، يجب وضع أفريقيا في صلب أولويات عمل الأمم المتحدة والإجراءات المتخذة من طرفها. وهنا نتساءل: ألا تمثل أفريقيا معياراً لقياس فعالية التعاون التنموي وتعبئته الجماعية لصالح المُثُل العليا للسلام والاستقرار والتنمية في مختلف أنحاء العالم؟ لذلك، نحن مدعوون أكثر من أي وقت مضى لمساعدة أفريقيا على تحويل التحديات الحالية التي تواجهها إلى فرص سانحة لتحقيق التنمية.

رابعا، لا بد من ترجمة الالتزامات التي تم التعهد بها إلى إجراءات ملموسة وقابلة للقياس، خاصة وأن مكافحة تغير المناخ ومكافحة الإرهاب والتطرف والاتجار بالبشر ومكافحة الفقر والفوارق الاجتماعية وانعدام الأمن الغذائي تتطلب إرادة سياسية متجددة ونشطة. وفيما يتعلق بالمناخ، تجدر الإشارة إلى أن المغرب رفع سقف طموحاته عبر تحديد هدف جديد يتمثل في خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 45.5 في المائة بحلول عام 2030. ويهدف المغرب أيضا إلى زيادة حجم الاستثمار في الطاقات المتجددة، بما في ذلك الطاقة الخضراء، لدعم تحقيق الهدف المحدد في تجاوز 52 في المائة من حصة الطاقة النظيفة في مزيج الكهرباء بحلول عام 2030. وهي الجهود نفسها التي تُبذل في مجال الحماية الاجتماعية وتعزيز السيادة الغذائية والصحية، كما أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس في خطاب العرش الأخير، الذي قال فيه "إن ما حققناه يعطينا الثقة في الذات والأمل في المستقبل".

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس حكومة المملكة المغربية على البيان الذي أدلى به للتو.

أدعو معالي السيد إيان بورغ، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والأوروبية والتجارة في جمهورية مالطة، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد بورغ (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أستهل بياني بعرض أربع أفكار رئيسية.

تتعلق الفكرة الأولى بحقيقة أن التحديات العالمية تتطلب حلولاً عالمية. إننا نجتمع في مؤتمر القمة هذا من أجل هدف مشترك، وهو جعل العالم مكاناً أفضل للأجيال الحالية والمقبلة. فلا يوجد شيء لا يمكننا تحقيقه معاً.

والفكرة الثانية هي وجوب تسريع العمل هنا والآن إذا ما أردنا تهيئة مستقبل أفضل. فتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 أو تحقيق صافٍ صفري بحلول عام 2050 يتطلب اتخاذ إجراءات فورية.

والفكرة الثالثة هي أن مؤتمر القمة هذا ليس وجهة نهائية، بل نقطة انطلاق – مسيرة. ونشيد بالعناصر الإيجابية في ميثاق المستقبل (القرار 1/79) ونشجع الدول الأعضاء على أن تكون أ كثر جرأة في رؤيتها وأن تغتنم هذه المناسبة كنقطة انطلاق نحو عمل أكثر طموحا.

رابعا، يجب أن نعترف بالترابط بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة: التنمية المستدامة والسلام والأمن وحقوق الإنسان وأن نعمل على تسخير أوجه التآزر بينها. فالأمم المتحدة تقف شامخة عندما تكون هذه الركائز الثلاث قوية.

فيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين، فإن اتباع نهج شامل يضم هذه الركائز الثلاث أمر ضروري في عالم تزداد فيه النزاعات والأزمات تعقيداً وترابطاً. ونؤيد دعوة الأمين العام، المدرجة الآن في ميثاق المستقبل، إلى زيادة التركيز على منع نشوب النزاعات. ومشاركة النساء والشباب في عمليات السلام أمر بالغ الأهمية لمنع نشوب النزاعات وتسويتها ولبناء السلام والحفاظ عليه. ويجب علينا أيضا معالجة الآثار الضارة لتغير المناخ على السلام والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة، فإن اتخاذ إجراءات شاملة فيما يتعلق بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يحقق أفضل النتائج. ومن غير المقبول أن يستمر الفقر المدقع والجوع في عالم اليوم. ونجدد التزامنا بالقضاء عليهما في ميثاق المستقبل. ويجب أن نحول التحديات المناخية والبيئية إلى فرص من أجل عالم أنظف وأكثر مراعاةً للبيئة من خلال زيادة الطاقة المتجددة والتحول عن الوقود الأحفوري وتحقيق صافٍ صفري. ويجب أن نعمل أيضاً لضمان سلامة محيطاتنا وقدرتها على الصمود واستدامتها وأن نتخذ إجراءات لمعالجة ارتفاع مستوى سطح البحر الذي يؤثر بشكل غير متناسب على الدول الجزرية الصغيرة النامية.

فلنستفِد من مزايا العلم والتكنولوجيا والابتكار والتعاون الرقمي لتحسين كل جوانب حياتنا، بينما نراقب عن كثب التهديدات المحتملة. وفي عصر العولمة والتغير السريع، ينبغي أن تكون الحكومات بمثابة عوامل تحفيز وتيسير، حيث تهيئ بيئات مواتية للتعاون والدينامية، وذلك بموازاة تبني قوة العمل المتعدد الأطراف.

ونسلط الضوء على أهمية الاستثمار في الشباب وتوفير الفرص الوافرة والتعليم الجيد لهم لتحقيق كامل إمكاناتهم وتمكينهم وضمان انخراطهم ومشاركتهم. فهم المبتكرون ورواد الأعمال والحالمون والمبدعون الذين يشكلون هذا العالم.

ونعترف أيضاً من خلال الميثاق بأن الأطفال هم حاضرنا إلى حد كبير. ونحن ملتزمون بحمايتهم من النزاعات المسلحة والعنف وبالعمل من أجل القضاء على الفقر والجوع وبإلحاق المزيد من الأطفال بالمدارس والاستثمار في تعليمهم.

ويجب علينا احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها لكل شخص على هذا الكوكب بغض النظر عن الجنسية أو العرق أو لون البشرة أو الأصل الإثني أو الدين أو نوع الجنس أو الميل الجنسي. ونؤكد مجدداً ضرورة الحد من عدم المساواة وعدم ترك أحد خلف الركب في أي مكان في العالم.

وتشكل المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات ومشاركتهن الكاملة والمتساوية والهادفة في عمليات صنع القرار شروطاً أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

معا، نكون أقوى. إننا نتكاتف في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لدعم الجهود الرامية إلى إحداث تحول في الحوكمة العالمية وتعزيز النظام المتعدد الأطراف، وفي صميمه الأمم المتحدة، ونتبنى إصلاحاً هيكلياً ومنهجياً من أجل نظام أكثر فعالية –

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو معالي السيد فيفيان بالاكريشنان، وزير خارجية جمهورية سنغافورة، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد بالاكريشنان (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): إن وجود نظام متعدد الأطراف أقوى تُطبَّق فيه القواعد على الصعيد العالمي أمر حيوي. ويتوقف السلام والأمن على التقيد بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونؤيد بقوة ميثاق المستقبل والتعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة المرفقين به (القرار 1/79). فهذه لبنات حاسمة لنظام متعدد الأطراف أقوى ومؤهل للمستقبل.

أولا، نؤكد من جديد التزامنا بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وهذا أمر حيوي في خضم النزاعات والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة اليوم. ويجب علينا جميعا أن نجدد التزامنا بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية من خلال المساعي الدبلوماسية. إن عالماً يتآكل فيه احترام السيادة والسلامة الإقليمية والقانون الدولي سيكون عالما خطيرا للغاية للأجيال الحالية والمقبلة، وخاصة بالنسبة للدول الصغيرة.

ثانيا، لقد اعتمدنا التعاهد الرقمي العالمي، وهو وثيقة رائدة. فمع استمرار التكنولوجيا الرقمية في تشكيل حياتنا بطريقة شاملة، نحتاج إلى وضع قواعد مشتركة لإطلاق العنان لإمكاناتها التحويلية، في الوقت الذي نحد فيه من المخاطر. يمكن لأكثر من ثلثي أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أن تستفيد مباشرة من الابتكارات الرقمية. وقد عملت سنغافورة مع رواندا لإصدار دليل للذكاء الاصطناعي للدول الصغيرة. معا، وبفضل جهودنا لبناء القدرات في إطار المنتدى الرقمي للدول الصغيرة، سيمكننا الدليل من تعزيز الذكاء الاصطناعي للمنفعة العامة.

ثالثا، يسعدنا أن إعلان الأجيال المقبلة يؤكد على مشاركة الشباب. إذ أن للشباب حصة أكبر في المستقبل الذي سيرثونه. والتركيز على إدماج التخطيط الاستباقي والاستشراف في عملنا أمر جاء في أوانه. ويجب علينا أن نضمن أن السياسات التي نضعها اليوم جاهزة للمستقبل لبناء عالم أفضل للأجيال المقبلة.

ويمثل اعتماد الميثاق بداية رحلة طويلة وضرورية لتعزيز وتجديد النظام المتعدد الأطراف. ويجب أن ندعو إلى التزام جماعي لمواصلة العمل. ويجب أن نتحلى بروح التوافق لإيجاد حلول مشتركة. ويجب أيضا أن نتحلى بالشجاعة لاتخاذ خطوات جسورة ضرورية للرفاه الطويل الأمد للأجيال المستقبلية. ويجب أن نبني مستقبلا عادلا ونزيها ومنصفا وشموليا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أرنولدو ريكاردو أندريه تينوكو، وزير الخارجية وشؤون العبادة في جمهورية كوستاريكا.

السيد أندريه تينوكو (كوستاريكا) (*تكلم بالإسبانية*): إن ميثاق المستقبل (القرار 1/79) ليس مجرد رؤية، بل هو دعوة ملحة إلى العمل الجماعي – دعوة لوضع الحوار قبل الأسلحة، والتفاوض قبل الإكراه والتعاون قبل التنافس. فالميثاق الذي اعتمدناه البارحة يضع الوقاية في صميم العمل ويحثنا على الاستثمار سياسيا وماليا في مكافحة الأسلحة النووية. فالوقاية لا تنقذ الأرواح فحسب، بل وتحمي أيضا تقدم التنمية.

ويؤكد الميثاق مجددا على خيبة أملنا العميقة إزاء انعدام التقدم في نزع السلاح النووي، ومع ذلك لم يتمكن من تحديد مواعيد نهائية واضحة ويمكن التحقق منها للدول الحائزة للأسلحة النووية لتدمير ترساناتها الكبيرة، ولا يشير حتى إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية التي تعتبر النبراس الذي نهتدي به. فالأسلحة النووية تهدد حاضرنا ومستقبلنا.

يقر الميثاق بأن تغير المناخ أقوى خطر على الأجيال المقبلة ويشدد على أن العمل الجماعي وبالأخص من قبل أكبر مسببي الانبعاثات، ضروري لمعالجته. وترحب كوستاريكا بالتأكيد على العمل المناخي وحفظ التنوع البيولوجي وتدعو جميع الدول لتسريع جهودها لتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاق باريس

بشأن تغير المناخ وإطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، وبالتالي وقف فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2030.

ويدعونا الميثاق إلى رفع سقف طموحاتنا بشأن المحيطات. فإذا أردنا كوكبا صالحا للسكن، فنحن بحاجة إلى محيطات تتمتع بالسلامة. ينبعث من المحيطات تصدر 50 في المائة من الأوكسيجين الذي نتنفسه وهو أكبر مصدر للبروتين في العالم وأكبر بالوعة كربون وأكبر منظم للمناخ. ويدعم تنوعه البيولوجي 3 بلايين شخص في العالم. ولذلك، من الضروري أن يدخل الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن، وأن نبرم معاهدة بشأن البلاستيك وألا نبدأ التعدين في قاع البحار إلى أن نضمن أنه ليس له آثار ضارة على البيئة البحرية. وأدعو الجميع إلى المشاركة في المؤتمر الثالث للأمم المتحدة المعني بالمحيطات، الذي ستستضيفه كوستاريكا وفرنسا وسيقام بمدينة نيس في حزيران/يونيه 2025، للبحث عن حلول للتحديات التي تواجه محيطاتنا.

ونثني على تركيز الميثاق على العلم والتكنولوجيا والابتكار كعوامل تمكينية لتحقيق التنمية المستدامة. ووضع أطر حوكمة للذكاء الاصطناعي هو أحد أهم اتفاقاته. وتؤيد كوستاريكا إنشاء الفريق العلمي الدولي المستقل المعني بالذكاء الاصطناعي. وفي الأمم المتحدة، يمكننا ويجب علينا التوصل إلى إجماع دولي لمعالجة التحديات التي تواجه الكوكب جراء الذكاء الاصطناعي وبالتالي حماية الأجيال المقبلة.

ويبعث الميثاق كذلك إشارة سياسية على أعلى مستوى مفادها أن الوقت قد حان لبدء محادثات عاجلة، لا سيما بالنسبة لمن يطالبون بهيكل مالي دولي أكثر عدلا وإنصافا وتمثيلا. ويجب أن تعالج هذه المحادثات احتياجات البلدان الأضعف والأكثر تأثرا بالأزمات الاقتصادية والبيئية عبر الترويج لنظام يضمن وصول الجميع إلى التمويل، بما في ذلك التمويل بشروط ميسرة.

ويتوقع أنه مع نهاية القرن، سيصل تعداد سكان العالم إلى 10 بلايين شخص، وسيولد معظمهم في البلدان النامية. وضمان الإنصاف وإدراج النساء والشباب في القرارات التي ستشكل مستقبلهم ضروري لبناء مجتمعات منصفة ومستدامة حيث تحترم آراؤهم وحقوقهم. ويدعونا الميثاق إلى تجاوز خلافاتنا واتخاذ خطوات حاسمة لحماية كوكبنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو معالي السيد أمري براون، وزير الخارجية والجماعة الكاريبية لجمهورية ترينيداد وتوباغو، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد براون (ترينيداد وتوباغو) (*تكلم بالإنكليزية*): إن عقد مؤتمر القمة هذا حاسم الأهمية لتجديد التضامن العالمي والوفاء بالتزاماتنا الحالية والاستفادة من الفرص الجديدة والتحديد الفعال لمسار واضح لمعالجة التحديات المعاصرة. وفي سعينا لتحقيق التنمية المستدامة، يجب أن نضمن تكافؤ الفرص لجميع الدول الأعضاء. ويجب توفير الدعم اللازم للدول التي تعيش ظروفا فريدة على وجه الخصوص، عبر التعاون الدولي لكي نضمن حقا عدم تخلف أي بلد عن الركب. ووفقا لذلك، يجب ألا نتراجع عن التزاماتنا تجاه أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولذلك تؤكد ترينيداد

وتوباغو على أهمية إصلاح الهيكل المالي الدولي وتشدد على أنه ينبغي للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تسترشد بمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد.

ومن المؤسف حقا حاليا أن يفشل المجتمع الدولي في الحفاظ على السلام والأمن في العالم. فالتصعيد غير المسبوق في عدد النزاعات وحجمها يتعارض مع ذات الغرض الذي أنشئت من أجله الأمم المتحدة. ويجب أن نتصرف بجرأة وبحزم لوضع حد فعلا لتلك النزاعات ولتحقيق السلام المستدام للجميع. ولا يزال الحصول السهل على الأسلحة النارية غير المشروعة في البلدان الكاريبية يضر بمجتمعاتنا بعواقب غير مقبولة. وفي هذا السياق، من الضروري أن يكون هناك تعاون أفضل داخل وبين الأطراف المعنية الوطنية والإقليمية والعالمية لمكافحة التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومنعها والقضاء عليها.

وتعترف ترينيداد وتوباغو بدور العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة. لكن مع ولوجنا عصرا نعتمد فيه بشدة على التكنولوجيا وسط تطورات سريعة في مجال الذكاء الاصطناعي، يجب أن ندرك حجم المخاطر الناشئة عنها. ولذلك، بوصفنا بلدا ناميا صغيرا، فنحن ندعو إلى التعاون ليس لمجرد سد الفجوة الرقمية، ولكن أيضا لتعزيز كفاءتنا في مجال الأمن السيبراني لمواجهة تلك المخاطر.

إن شبابنا هم الطرف المعني الأساسي في سعينا إلى تحقيق التنمية المستدامة. وعليه، وجب علينا أن نضمن أنهم مجهزون بالأدوات اللازمة ومزودون بالفرص لتحقيق كامل إمكاناتهم. وإضافة إلى ذلك، يجب أن تتضمن سياساتنا وبرامجنا أحكاما تضمن رفاه الأجيال المقبلة. وفي هذا السياق، تبقى ترينيداد وتوباغو ثابتة في التزامها بتحسين نوعية حياة شبابنا وكذلك الأجيال المقبلة.

أكد مؤسس دولتنا ورئيس الوزراء الأول لجمهورية ترينيداد وتوباغو السيد إريك ويليامز، في تصريح أدلى به سنة 1968، أن المسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة هي الحفاظ على السلام في العالم ليس عبر المصالحة والتحاور وحدهما، ولكن أيضا من خلال تشجيع التنمية البشرية. ولا زالت كلماته سديدة إلى اليوم وهي تُذكرنا بأهمية الوفاء بالتزاماتنا كأعضاء مسؤولين في الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو معالي السيد جيهون عزيز أوغلو بايراموف، وزير خارجية جمهورية أذربيجان، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد بايراموف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): يقف العالم عند مفترق طرق حاسم ويواجه تحديات غير مسبوقة تشمل تغير المناخ والنزاعات المحتدمة والتوترات الجغرافية السياسية وتزايد انعدام المساواة. وفي هذا المنعطف الحرج، يوفر مؤتمر القمة المعني بالمستقبل فرصة لمواجهة التحديات الملحة وسد الثغرات وإظهار أن النظام المتعدد الأطراف يمكنه تحقيق النتائج المرجوة عندما يتكلم بصوت موحد. لقد كابدت أذربيجان نفسها أشد العواقب مأساوية لانتهاكات القانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني، وعانت من الظلم جراء عدم تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة وسلسلة من قرارات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة.

وفي ظل هذه الخلفية، تعترف أذربيجان تماما بدعوة مؤتمر القمة إلى التقيد الصارم بالقانون الدولي وعكس وتيرة تآكل القواعد الدولية. ويجب تطبيق الميثاق، إلى جانب كافة الأدوات والآليات التي يشتمل عليها، دون تحفظ ودون أي ازدواجية في المعايير سواء أكانت سياسية أو جغرافية أو من أي نوع آخر.

إننا الآن في منتصف الطريق نحو التاريخ المقرر للوفاء بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ولكن العمل يسير في المسار الصحيح نحو تحقيق 17 في المائة فقط من غايات الخطة. وتوجد حاجة ماسة لترجمة التزاماتنا السياسية إلى إجراءات حاسمة لإحراز تقدم. وفي هذا السياق، تدعم أذربيجان تماما جهود الأمين العام لتحفيز تحقيق التقدم في أهداف التنمية المستدامة وتبقى ملتزمة بالتعهدات المقطوعة في الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار 1/75). وعلى الصعيد الوطني، نحرز تقدما بإعطاء الأولوية لـ 17 هدفا و 88 غاية ومائة و 119 مؤشرا، لنضرب بذلك مثالا يُحتذى به. وقد حققنا ذلك عبر عملية تعاونية وشاملة للجميع بمشاركة المجتمع المدني ودوائر الأعمال والنساء والشباب والأطراف المعنية أخرى.

كما فتح تحرير أراضينا من الاحتلال صفحة جديدة لنا فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فقد شرعت الحكومة في مجهودات على نطاق كبير للإعمار وإعادة التأهيل بتكلفة عشرات البلايين من دولارات الولايات المتحدة، مغطية كل جوانب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، أعلنت أذربيجان عن هدف وطني، هو الثامن عشر من أهداف التنمية المستدامة والذي يركز على الإجراءات المتعلقة بالألغام. ونطلب دعما وتضامنا دوليا أكبر نظرا لأهمية نزع الألغام في معالجة الاحتياجات الإنسانية الفورية واستعادة سبل العيش وإنعاش المجتمعات المحلية. ونحن كذلك من بين البلدان القليلة في العالم وأولها في منطقتنا التي تقدم أربعة تقارير وطنية طوعية عن خطة عام 2030. وقد وأذربيجان متقدمة في الترتيب على ثلثي البلدان في تقرير التنمية المستدامة لسنة 2024.

إن أذربيجان تلج مرحلة جديدة بعد أن استعادت حقوقها في السيادة والسلامة الإقليمية بضمانة من الميثاق. وبوضع حد للاستخدام غير المشروع للقوة، بادرت أذربيجان بخطة لتطبيع العلاقات بعد النزاع مع أرمينيا، قائمة تماما على الاعتراف المتبادل واحترام سيادة بعضهما. واستنادا إلى التقدم المحرز من خلال المفاوضات الثنائية، ندعو إلى اتخاذ إجراءات سريعة لمعالجة العراقيل المتبقية ونؤكد أهمية ممارسة الإرادة السياسية والمسؤولية اللازمتين.

لا بد من مجابهة تغير المناخ بوصفه أكبر تحد عابر للأوطان في القرن الحالي. فهو ليس خطرا مستقبليا ولكنه يهدد حياة بلايين الأشخاص في أنحاء العالم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، ستستضيف أذربيجان المؤتمر التاسع والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. واهتداء بدعوة التضامن من أجل عالم أخضر، ستوظف أذربيجان كل جهودها لتعزيز التآزر من أجل عالم أكثر استدامة وأقدر على تحمل تغير المناخ. ونهدف إلى التقريب بين البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء وتشجيع روح التآزر في مواجهة التحديات المناخية كالتزام مشترك وواجب أخلاقي.

ونظرا لتولينا رئاسة مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين القادم، فإننا نعمل مع جميع الأطراف وأصحاب المصلحة من غير الأطراف. فرئاسة أذربيجان للمؤتمر رئاسة شاملة. وقد وُضعت استراتيجية شاملة للجميع تستند إلى ركيزتين متعاضدتين، هما زيادة مستوى الطموح والتمكين من اتخاذ إجراءات، فضلا عن وضع هدف جديد للتمويل المناخي كأولوية رئيسية لهذا العام. وسيكون مؤتمر الأطراف التاسع والعشرون كذلك فرصة للإسهام في السلام العالمي وجدول الأعمال المتعلق بالمناخ. ونظرا لتشابك النزاعات وأزمة المناخ،

قدمت أذربيجان مبادرة هدنة رائدة بمناسبة المؤتمر، كُرست في نداء رسمي مشترك أُعلن عنه قبل أيام قليلة. وندعو إلى الوحدة واحترام الهدنة خلال شهور المؤتمر —

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو معالي السيدة سيليندا سوسا لوندا، وزيرة الشؤون الخارجية لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، إلى مخاطبة الجمعية.

السيدة سوسا لوندا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): بداية، أرجو أن تقبلوا تهاني الأخوية نيابة عن الشعب البوليفي وعن شقيقنا الرئيس لويس آرسي كاتاكورا.

إن البشرية وكوكبنا يواجهان آثار الأزمة المتعددة الأبعاد للنظام الرأسمالي التي تتجلى في تفاقم الفقر واللامساواة وانعدام الأمن الغذائي وأزمة المناخ والحرب، إضافة إلى آفات أخرى. وإن لم نتمكن من معالجة المشاكل العالمية بحلول جماعية، سنواجه احتمال انهيار البشرية جمعاء. ولذلك، يجب أن تكون قيم التعاون والتضامن والتكامل والسلام والتوازن مع الطبيعة واحترام سيادة الشعوب وحقها في تقرير المصير هي القيم المشتركة التي توجه القرارات التي نتخذها والمسارات الجديدة التي سنبنيها.

وفي هذا السياق، فإن التعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة (القرار 1/79) أدوات مهمة تسمح لنا بالتخطيط لمستقبل أفضل للأجيال الحالية والمقبلة. ومهمة ميثاق المستقبل الكبرى هي معالجة التفاوتات الصارخة التي خلفتها قرون من الهيمنة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وللأسف، يجب علينا أن نقر كذلك بأن أهداف التنمية المستدامة لن تتحقق بحلول عام 2030. ومع ذلك، نؤمن بأن ميثاق المستقبل يجب أن يُستخدم كحافز لتسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وأود أن أشارككم ثلاثة مبادئ نعتبرها مهمة لتنفيذ الميثاق من أجل المستقبل.

المبدأ الأول هو الإنصاف في الحوكمة العالمية. ففي العالم الحديث، حيث يضم جنوب الكرة الأرضية أكبر عدد من الدول والسكان في العالم، يجب أن تكون القرارات المتعددة الأطراف قرارات جماعية وعلى قدم المساواة ويجب أن تحترم السيادة التي تتمتع بها جميع الدول. وسيتطلب ذلك إصلاحاً حقيقياً وعميقاً لمجلس الأمن والمنظمات المالية الدولية وغيرها من المحافل المتعددة الأطراف.

والمبدأ الثاني هو العدالة المناخية والتنمية المستدامة. فقد كانت دولنا الأكثر تضرراً من أزمة المناخ، على الرغم من أنها الأقل مسؤولية عنها. ويجب أن تضمن الالتزامات المتعهد بها في الميثاق من أجل المستقبل مسؤوليات مشتركة ولكن متباينة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، مع توفير التمويل الملتزم به للتكيف والتخفيف. وليس من المقبول أن تحاول الآن الدول الأكثر مسؤولية عن تغير المناخ أن تحاول إعادة التفاوض على محتويات اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ويجب أن نبني بشكل نهائي نموذجًا تنمويًا قائمًا على احترام أمنا الأرض وحقوق جميع شعوبنا.

المبدأ الثالث هو بناء القدرات. ففي عالم تتقدم فيه التكنولوجيا بوتيرة متسارعة وأصبح الذكاء الاصطناعي جزءًا من حياتنا اليومية بالفعل، من المهم أن تكون البلدان النامية قادرة على تحقيق نفس التطور التكنولوجي في مجالات التعليم والتنمية والصحة وغيرها، حتى تتمكن مجتمعاتنا من امتلاك القدرات

اللازمة لمواجهة تحديات المستقبل. إن شباب ونساء الجنوب العالمي هم القوة الدافعة لمجتمعاتنا. لذلك من الضروري الاستثمار في تطويرهم حتى يتمكنوا من قيادة التغيير الذي نحتاجه.

وعلاوة على ذلك، نقر بإدماج القطاعات الأكثر ضعفًا في مجتمعاتنا والإشارة إليها، مثل الشعوب الأصلية والنساء، على الرغم من أن هذا الإدماج لا يزال غير كافٍ. وفي بوليفيا، نعتبر أنه من الضروري التحرك نحو عمليات أعمق، ولهذا السبب نقترح تعزيز عملية إنهاء الاستعمار وإزالة الطابع الوطني لتفكيك –

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو معالي السيد ديفيد لامي، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد لامي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): إنني أقف هنا بصفتي رجلا متعدد الهويات: بريطاني لندني، وبريطاني وطني، ومحامٍ فخور بتراثي الأفريقي والغوياني والكاريبي والهندي، وملتزم بتعددية الأطراف، ومؤمن بأهمية الأمم المتحدة. إنني أتفق مع سلفي العظيم، إرني بيفن، عندما قال في عام 1945: "يجب أن تكون أنظارنا شاخصة إلى الأمم المتحدة... يجب أن تتحد جميع أمم العالم في التطلع إلى ذلك الطريق".

لا تزال مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها لا غنى عنها اليوم كما كانت في زمن بيفن. ومهمتنا هي أن نستعيد تلك الروح التأسيسية حتى يتسنى لنا أن نستمر في إرثهم عندما نصل إلى الذكرى المئوية لتأسيس الأمم المتحدة. ولكن لا يمكننا تجاهل التحديات التي نواجهها. هناك الآن نزاعات أكثر من أي وقت مضى منذ عام 1945، مما يكلف الاقتصاد العالمي أكثر من 900 بليون دولار ويتسبب في أكبر عدد من اللاجئين والنازحين على الإطلاق. والتوترات الجيوسياسية في تصاعد. وقد توقف التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والثقة في تعددية الأطراف في تعثر.

ويتيح الميثاق من أجل المستقبل (القرار 1/79) ومؤتمر القمة هذا فرصة للدول الأعضاء لإظهار قيادة عالمية مسؤولة، والتفاعل مع التغيرات السريعة التي يشهدها عصرنا والمضي قدماً في تلبية احتياجات الجميع، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفاً. كما أعلم جيدًا أن بلدان الجنوب العالمي عانت من ظلم كبير في الماضي، وقد سمعت مراراً وتكراراً مدى إحباط الشركاء من ظلم النظام العالمي. ولا يمكننا تجاهل هذه الإحباطات. ويجب أن نتصرف.

أولاً، وكما قال الأمين العام، نحن بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود الجماعية لمنع نشوب النزاعات وإنهائها. وبالنسبة لبريطانيا، هذا يعني دعم سيادة أوكرانيا، والحث على وقف فوري لإطلاق النار في غزة ولبنان ودعم إنهاء القتال في السودان. وهذا يعني تحدي الدول الأعضاء التي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة بقوة، ورفض عالم تكون فيه الغلبة دائما للأقوى. وهذا يعني مجلس أمن أكثر تمثيلاً. وهذا يعني دعم سيادة القانون الدولي وتطبيقه بشكل متساوٍ وعادل، ولهذا السبب رشحت بريطانيا السيد دابو أكاندي المتميز لانتخابه قاضياً في محكمة العدل الدولية.

ثانيًا، نحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن أزمة المناخ والطبيعة. وتجدد بريطانيا مع حكومتها الجديدة طموحاتنا في الداخل، بهدف توفير الطاقة النظيفة بحلول عام 2030، وأنا مصمم على أن نعيد

التواصل في الخارج أيضًا، عبر بناء تحالف عالمي للطاقة النظيفة؛ ومناصرة الابتكار والإصلاحات لإطلاق التمويل الدولي للمناخ والطبيعة، لا سيما من القطاع الخاص؛ وتعزيز الجهود الرامية إلى حماية 30 في المائة على الأقل من أراضي الكوكب ومحيطاته بحلول عام 2030.

ثالثًا، يجب على دول مثل بريطانيا تحديث نهجنا في التنمية. وتؤمن حكومتنا بأن الشراكة، وليس الوصاية، هي السبيل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاستفادة من التكنولوجيا على أفضل وجه; وضع السكان الأصليين والمجتمعات المحلية، بما في ذلك النساء والفتيات، في قلب عملية اتخاذ القرار بشأن برامج التنمية؛ وقيادة إصلاح أسرع للنظام المالي العالمي لتعزيز صوت الفئات الأكثر ضعفًا ومعالجة الديون التي لا يمكن تحملها.

والعمل على حل النزاعات والمناخ والفقر، من خلال نظام متعدد الأطراف تم إصلاحه، هو الطريق إلى السلام والازدهار على كوكب صالح للعيش. ففي جميع أنحاء العالم، وفي كل منطقة حرب، وفي كل مخيم للاجئين، توجد الأمم المتحدة هناك كمنارة للأمل والإنسانية التي يجب أن تتجه إليها أنظار جميع الأمم كما قال بيفن. ويجب أن توجه هذه القمة أنظار العالم نحو هذه المنارة مرة أخرى، وبريطانيا فخورة بدعمها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو معالي السيد أنتوني بلينكن، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد بلينكن (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): في مؤتمر القمة هذا، أكد الأمين العام غوتيريش والعديد من قادة العالم بقوة على أننا بحاجة ماسة إلى الدعم والإصلاح والتنشيط لتحقيق الغرض الأساسي للأمم المتحدة. وتوافق الولايات المتحدة تمامًا على ذلك.

ولهذا السبب انضممنا إلى زملائنا من الدول الأعضاء في صياغة مجموعة واسعة من الأولويات والالتزام بها في الميثاق من أجل المستقبل (القرار 1/79)؛ صياغة الاتفاق العالمي الرقمي (القرار 1/79، المرفق الأول); التوقيع على إعلان الأجيال المقبلة (القرار 1/79، المرفق الثاني)؛ وتمكين الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية من الاستجابة بشكل أفضل للصدمات مثل الأوبئة والكوارث الطبيعية، التي أصبحت أكثر حدة بسبب أزمة المناخ؛ والتصدي للتهديدات المتنامية والمتنوعة للسلام والأمن الدوليين في البر والبحر والجو والفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني؛ وضمان احترام حقوق الإنسان العالمية على قدم المساواة على الإنترنت وخارجه؛ وتمكين النساء والفتيات من خلال جهود الأمم المتحدة؛ وإصلاح مجلس الأمن لتمثيل العالم النامي بشكل أفضل، وعلى نطاق أوسع، العالم كما هو اليوم. وتعتقد الولايات المتحدة أن ذلك ينبغي أن يشمل مقعدين دائمين لأفريقيا، ومقعداً بالتناوب للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتمثيلاً دائماً لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالإضافة إلى المقاعد الدائمة للدول التي أيدناها منذ فترة طويلة وهي: ألمانيا واليابان والهند. وتؤيد الولايات المتحدة بدء المفاوضات بشأن إصلاحات المجلس على الفور.

فميثاق المستقبل لا يتضمن كل الأولويات أو كل الإصلاحات التي نعتقد أن الأمم المتحدة بحاجة إليها، ولكنه خطوة هامة نحو تعزيز وتطوير هذه المؤسسة التي ينبغي على كل دولة عضو أن تساندها وتعمل على تحقيقها. كما أننا نسعى أيضاً إلى إجراء إصلاحات في مؤسسات دولية أخرى، وكذلك في

بلدنا، تعزز الأهداف الجريئة وتطلعات العديد من الدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي استمعنا إليها مباشرة من البلدان النامية.

لقد دعمنا بقوة انضمام الاتحاد الأفريقي إلى مجموعة العشرين حتى تُمثل الأصوات الأفريقية تمثيلا أفضل في تلك المجموعة. ونحن نقود الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة بنوك التنمية المتعددة الأطراف على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونحن من نقدّم، من بين جميع البلدان، أكبر الاستثمارات على الإطلاق لتسريع الانتقال إلى الطاقة النظيفة في البلد، بينما نخصص البلايين لمساعدة الناس في البلدان النامية على التكيف مع آثار أزمة المناخ وإدارتها. وبصفتنا الجهة المانحة الرائدة في المجال الإنساني في العالم، فإننا نصوغ شراكات جديدة في القطاعين العام والخاص لتلبية الاحتياجات غير المسبوقة في جميع أنحاء العالم.

تلك خطوات مهمة، ولكن يجب القيام بالمزيد لأن مجرد الحفاظ على الوضع الراهن ليس خياراً مقبولاً. إن الولايات المتحدة ملتزمة بتكييف نظام الأمم المتحدة ليجسد عالم اليوم والغد وليس العالم الذي كان موجوداً في عام 1945، ولكننا نعارض وسنظل نعارض بحزم الإغراق في التعديل. ولن نقبل بالجهود الرامية إلى هدم المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة أو تخفيفها أو تغييرها بشكل جوهري، وهي مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال. وسنواصل التأكيد على أنه لا يحق لأي دولة عضو إعادة رسم الحدود بالقوة أو قمع شعبها. وسنستمر في معارضة فكرة أن الدول يمكنها تأكيد مناطق نفوذها أو أن تملي على الدول الأخرى من تتحالف أو تتشارك معه. وسنصد بشراسة محاولات تقويض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهدات حقوق الإنسان الدولية المرتبطة به.

إن إعادة تنشيط المنظمة وإصلاحها وتكييفها لمواجهة تحديات المستقبل أمر، ومحاولة تغيير هدفها الأساسي ومبادئها الأساسية التي لا غنى عنها لتجنب تكرار أهوال الماضي أمر آخر تماماً. وفي ميثاق المستقبل، يحتل الإصلاح مكان الصدارة؛ أما الإغراق في التعديل فلا ينبغي أن يكون له مكان بتاتاً. وفي وقت يشهد اختباراً كبيراً للنظام المتعدد الأطراف، فإن هذا إنجاز يمكننا ويجب أن نرتكز عليه في السنوات القادمة.

والولايات المتحدة ملتزمة بهذا الجهد الجماعي. فنحن نعلم أننا أقوى وأفضل حالاً وأكثر فعالية عندما نعمل جميعاً معاً بهدف مشترك. وهذا هو ما يحتاج إليه العالم في هذه اللحظة، وهو بحاجة إلى نظام قوي متعدد الأطراف إذا ما أراد أن يلبي أهداف وتطلعات الشعوب التي نمثلها جميعاً.

خطاب السيدة مته فريدريكسن، رئيسة وزراء الدانمرك

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو دولة السيدة مته فريدريكسن، رئيسة وزراء الدانمرك، إلى مخاطبة الجمعية.

السيدة فريدريكسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن مهمتنا الأنبل هي منح الجميع فرصة العيش الكريم في حرية وكرامة – وهي مهمة لا يمكن تحقيقها إلا إذا التزمنا حقاً بالعمل معاً. إننا نشهد الآن حروباً وحشية ومأساوية في جميع أنحاء العالم، في أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا. ونواجه كمجتمع عالمي كوارث بشرية كالفقر والجوع وتغير المناخ. وإذا لم نفعل شيئاً فلن يزداد الأمر إلا سوءاً. وستحدد القرارات التي نتخذها اليوم مستقبل الأجيال القادمة.

لذلك كان ميثاق المستقبل (القرار 1/79) خطوة هامة إلى الأمام بالنسبة للأمم المتحدة. وأشكر ناميبيا وألمانيا على قيادتهما للمفاوضات بشأن الميثاق، وأشكر الأمين العام غوتيريش على التزامه. لم يكن الأمر سهلاً دائماً، ولكنه كان مثالاً رائعاً للتعاون الناجح. وركزت المفاوضات على نتائج ملموسة وعملية المنحى مع الاستعداد اللازم لإيجاد حلول وسط قابلة للتطبيق. فمن المهم حقاً أننا تمكنا من تكييف الميثاق بتوافق الآراء.

وإننا بحاجة إلى نظام عالمي أكثر مساواة بكثير، يعزز التضامن المتبادل والتمثيل العادل من أجل مستقبل أكثر مساواة نضمن فيه تمثيلاً عادلاً وخاصة للدول الأفريقية. وقد ناقشنا ذلك طيلة عقود. وحان الوقت الآن لتحقيقه.

ويجب علينا أيضاً أن نواجه حقيقة قد تكون صعبة بعض الشيء بالنسبة لنا جميعاً – وهي أن نظامنا المالي الدولي الحالي قد عفا عليه الزمن. فلا يمكنه حالياً مجابهة التحديات التي نواجهها. فالأنماط وهياكل السلطة القديمة تقف عائقاً في طريق التقدم الضروري. ويجب علينا إصلاحها لجعلها منصفة وعادلة ومتجاوبة حتى نتمكن من تعبئة التمويل على النطاق الذي نحتاج إليه، عندما نحتاج إلى ذلك، والاستثمار في التنمية المستدامة، والتعليم لجميع الأطفال، والصحة لجميع البشر، والحلول المناخية خاصة.

وتقدم الدانمرك بالفعل مساهمة جيدة للمؤسسة الدولية للتنمية، وأعلن اليوم بفخر أننا نعتزم زيادة هذه المساهمة بنسبة 40 في المائة.

وفي العام المقبل، ستنضم الدانمرك إلى مجلس الأمن. ونحن نعلم أنها مسؤولية كبيرة. وسنبذل قصارى جهدنا لضمان تنفيذ الميثاق، ونتطلع إلى العمل مع الأعضاء الآخرين على أمل تعزيز التعاون البناء، والعمل صوب مجلس أمن أكثر مساءلة وفعالية وتمثيلاً.

إننا نقف عند مفترق طرق. وما نقوم به هو ما يهم حقاً الآن. وعلينا أن نحدد مساراً أفضل لعالمنا لنجعله أكثر عدلاً وإنصافاً حتى تتاح الفرصة لجميع الناس في جميع أنحاء العالم ليعيشوا حياة كريمة في حرية وكرامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيسة وزراء الدانمرك على البيان الذي أدلت به للتو.

وأدعو معالي السيد جان نويل بارو، وزير أوروبا والشؤون الخارجية في الجمهورية الفرنسية، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد بارو (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): نجتمع اليوم لنؤكد من جديد التزامنا بتعددية أطراف طموحة وفعالة وتمثيلية لمواجهة تحديات المستقبل. فالعديد منا يريد تطوير نظامنا المتعدد الأطراف – وهو نظام قائم على احترام سيادة القانون والمبادئ الواضحة التي وُضعت بعد الحرب العالمية الثانية وعلى احترام ميثاق الأمم المتحدة؛ نظام قائم على التعاون بين الأمم والتنمية المستدامة للجميع والتضامن بين الدول؛ وهو نظام يجب إصلاحه الآن، لأن الحوكمة العالمية يجب أن تكون أكثر تمثيلاً وأكثر فعالية من الناحية الجماعية. ويجب أن يساهم الجميع في ذلك؛ ويجب على الجميع تحمل المسؤولية.

وأشكر الأمين العام على إتاحة الفرصة لنا لإحراز تقدم في هذا المشروع الأساسي للأجيال القادمة، والذي تدعمه فرنسا بقوة واقتناع. ويجب أن يشجع مؤتمر القمة المعني بالمستقبل على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت المحدد لها. ويجب علينا تسريع جهودنا لمعالجة قضايا المناخ.

لقد عملت فرنسا، وفاءً منها لالتزامها التاريخي تجاه الأمم المتحدة، على ضمان أن يلبي ميثاق المستقبل (القرار 1/79) توقعات الدول الأعضاء بشأن إصلاح مجلس الأمن. وندعو إلى توسيع فئتي العضوية وتعزيز حضور أفريقيا، بما في ذلك بين الأعضاء الدائمين. وبنفس الروح، ننفذ مبادرة مشتركة مع المكسيك لتنظيم استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية، وهي مبادرة تحظى بالفعل بدعم 106 دولة من جميع مناطق العالم.

كما قدمت فرنسا مقترحات مبتكرة لإصلاح الهيكل المالي الدولي، بروح ميثاق باريس من أجل الشعوب والكوكب، أطلقها رئيس الجمهورية في مؤتمر القمة من أجل ميثاق تمويلي عالمي جديد في حزيران/يونيو 2023.

ويجب أن تعمل الخطة الجديدة للسلام على تحديث أدوات الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين. وعلينا أن نضمن أن عمليات السلام، التي تطورت تطوراً كبيراً، تتيح الاستجابة للتحديات الجديدة. أود هنا أن أشيد بعمل أصحاب الخوذ الزرق الذين يعملون كل يوم من أجل السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. وأصلي من أجل نساء ورجال قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفرقتها الفرنسية. كما أفكر في الشعب اللبناني الذي قُتل المئات من أبنائه مؤخرا، بينهم عشرات الأطفال، جراء الضربات الإسرائيلية. ويجب أن تتوقف تلك الضربات، التي تُنفذ على جانبي الخط الأزرق وفي المنطقة الأوسع نطاقا فوراً. وتدعو فرنسا مجدداً الأطراف وداعميها إلى خفض التصعيد وتجنب اندلاع صراع إقليمي سيكون مدمراً للجميع، ولا سيما المدنيين. ولهذا السبب طلبت عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن بشأن لبنان هذا الأسبوع.

وفيما يتعلق بلبنان والقضايا الأخرى، ستظل فرنسا في حالة تأهب كامل لحل الأزمات الكبرى التي تقوض النظام الدولي. وستأخذ زمام المبادرة وتواصل إدانتها الحازمة لحرب العدوان الروسية على أوكرانيا، والمطالبة بالسلام واحترام العدالة، والإصرار على تحرير جميع الرهائن، واحترام القانون الدولي الإنساني، ووقف إطلاق النار في غزة. ترى فرنسا أن كل الأرواح البشرية متساوية في كرامتها. ولن تغض فرنسا الطرف عن أي نزاع مسلح وستواصل مبادراتها في السودان، إلى جانب شركائها.

يطلب منا الأمين العام أن نتطلع إلى المستقبل معاً. وسيتسم ذلك المستقبل بتقدم كبير في التكنولوجيا الرقمية، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي. ويؤكد التعاهد الرقمي العالمي (القرار 1/79، المرفق الأول) التزام المجتمع الدولي بأسره بالتنسيق بشأن هذه التحديات الجديدة. ويجب ألا تؤدي الثورة الرقمية إلى زيادة توسيع الفجوة الرقمية، بل يجب أن تخدم أهداف التنمية المستدامة. وستكون هذه الأولوية في صميم مؤتمر قمة العمل في مجال الذكاء الاصطناعي، الذي سيعقد في فرنسا يومي 10 و 11 شباط/فبراير.

إن مكافحة تغير المناخ وحماية البيئة ليست قضية مستقبلية بل تحدٍ راهن. فالتهديد المناخي يُحدث دماراً بالغاً. إن التقاعس عن العمل وغياب الطموح أمران مذمومان. نحن مدينون لشعوبنا بإجراءات حازمة وملموسة وفورية وناجعة. وفي هذا السياق، سيشترك رؤساء الجمهورية الفرنسية وكازاخستان والبنك الدولي في تنظيم مؤتمر قمة المياه الواحدة هذا العام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو معالي السيد ريكسون راموفافيا وزير التخطيط الوطني وتنسيق التنمية في جزر سليمان، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد راموفافيا (جزر سليمان) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن شعب وحكومة جزر سليمان، يشرفني أن أخاطب هذا المحفل. ينعقد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل على خلفية أهداف التنمية المستدامة. والتقدم يتباطأ. فالنظام متعدد الأطراف والهيكل المالي الدولي منفصلان تماما عن واقعنا العالمي.

تمتلك جزر سليمان اقتصاداً صغيراً ومنفتحاً نسبياً، مما يجعلنا شديدي التأثر بالصدمات الخارجية. كما أن جغرافيتنا الاقتصادية المتباعدة تزيد من تكلفة التواصل وإيصال الخدمات لشعبنا، وكذلك تكلفة التجارة المحلية والدولية. كما نواجه تحدي العبء المزدوج للأمراض المعدية وغير المعدية. وفي تموز/يوليه، أفادت جزر سليمان، في استعراضنا الوطني الطوعي الثاني، أننا حدنا عن مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك أهداف استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية. وهذا يؤكد أهمية اعتماد ميثاق المستقبل بالأمس (القرار 1/79).

إن الشراكة والتعاون أمران لا غنى عنهما لتحقيق التنمية في بلدنا. غير أننا ندرك أيضاً أننا بحاجة إلى شراكة مجدية.

لا يزال تغير المناخ يمثل قضية فاصلة بالنسبة لجزر سليمان ومنطقة المحيط الهادئ. إنها أزمة خارجية تؤثر علينا بالفعل. فنظامنا الإيكولوجي واقتصادنا البحري معرضان للخطر بسبب تغير المناخ. كما أن ظواهر الطقس المتطرفة الناجمة عن تغير المناخ تتسبب بالفعل في وفيات وتؤثر على بنيتنا التحتية وتنميتنا الاقتصادية وثقافتنا الأصلية. إن من المحبط لنا – نحن القابعون في الخطوط الأمامية لمواجهة تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر – أن نرى التمويل المناخي ما زال يُعبَّأ بطرائق وشروط لا تتناسب والحالة المناخية الطارئة التي نواجهها.

ندرك أن مستقبل عالمنا سيعتمد بشكل متزايد على التكنولوجيا والتحول الرقمي. يتيح التعاهد الرقمي العالمي (القرار 1/79، المرفق الأول) فرصة لسد الفجوات الرقمية وضمان عدم تخلف أحد عن الركب في العصر الرقمي. لا يزال وصول بلدي إلى التكنولوجيا الرقمية بأسعار معقولة محدوداً رغم الجهود الأخيرة، بما في ذلك توسيع شبكة اتصالاتنا واستخدام التكنولوجيا الرقمية لتعميم الخدمات المالية. وأطلقت جزر سليمان أول استراتيجية وطنية للأمن السيبراني الشهر الماضي، متخذة خطوة إيجابية نحو حوكمة التكنولوجيا الرقمية.

لا يمكننا تجاهل الحاجة الملحة لإقامة عالم يسوده السلام والأمن. نحن ملتزمون بشدة بالسلام العالمي والنظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. غير أنه يجب إصلاح منظومة

الأمم المتحدة لتعكس الواقع الذي نواجهه على الأرض وتستجيب له بفعالية. فالحوار والدبلوماسية على الصعيد العالمي هما السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سلمي لأي نزاع.

وفيما نتكلم عن المستقبل، علينا أن نتذكر أنه ملك لشبابنا وللأجيال القادمة. إذ تقل أعمار أكثر من 60 في المائة من سكان جزر سليمان عن 30 عاماً. شبابنا يزخرون بالإمكانات، لكنهم يواجهون تحديات جسيمة، بما فيها تأثير تغير المناخ. ونحن نعمل على تكثيف الجهود لتمكين الشباب من خلال التنمية البشرية والتحول الاقتصادي.

وختاماً، فلنمضِ قدماً مستشعرين المسؤولية المشتركة والطموح والالتزام بميثاق المستقبل. ولنختر مستقبلاً ينعم فيه الجميع بالازدهار والصمود والسلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو معالي السيد إلمر شيالر سالسيدو، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية بيرو، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد شيالر سالسيدو (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): في مستهل كلمتي، أنقل تحيات رئيسة بيرو، دينا بولوارت سيغارا، التي كانت تتطلع إلى حضور هذا الجمع الرفيع اليوم.

إننا نعيش لحظات من تحول عالمي عميق. نعيش في زمن تسمه تحديات غير مسبوقة تدعونا إلى العمل معاً لصوغ مستقبل أكثر عدلاً واستدامة للجميع. وكما نعلم جميعاً، سيتطلب ذلك حوكمة عالمية جديدة أكثر شمولاً وإنصافاً. وفي مواجهة هذا الواقع، تبذل بيرو جهوداً حثيثة لتقليص الفجوات الاجتماعية وإدماج شرائح من السكان طال تهميشها. ويتطلب ذلك الهدف مزيداً من الطموح في إجراءاتنا الوطنية والجماعية، إلى جانب التزامات مالية مستدامة من المجتمع الدولي تضمن توفير موارد كافية للبلدان النامية.

من النتائج المهمة لمؤتمر القمة الالتزام بإطلاق عملية حكومية دولية لاعتماد مؤشرات متعددة الأبعاد للتقدم تتجاوز قياس التقدم الذي تحرزه البلدان واحتياجاتها المترتبة على ذلك للتعاون والتمويل بما يتخطى الأرقام المجردة لإجمالي الناتج المحلي، ولهذا نرحب بإنشاء فريق خبراء رفيع المستوى للعمل على تطوير تلك المؤشرات الجديدة. ونثق بأن هذا العمل سيكون حاسماً في توجيه التعاون الدولي بالطريقة الأكثر كفاءة وشمولاً، بما في ذلك مع البلدان متوسطة الدخل حيث لا تزال هناك جيوب من الفقر والإقصاء.

كما نرحب بأن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل يتناول المسائل المستجدة ذات الأثر الكبير على الأجيال الجديدة، مثل الرقمنة والذكاء الاصطناعي. تعتقد بيرو أنه من الضروري التحرك نحو بناء نظام حوكمة عالمي يعزز نقل المعرفة والتكنولوجيا ويضع مبادئ توجيهية للاستخدام الصحيح للذكاء الاصطناعي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تونيه (تونغا)

ترى بيرو أن ميثاق المستقبل (القرار 1/79) أداة يجب أن تحترم سيادة الدول وتعزز التعاون القائم على التضامن والاحترام المتبادل والإنصاف. بالنسبة لنا، فإن هذا الميثاق لم ولن يكون يوماً إملاءً يُفرض علينا أو خطة تنال من تقاليدنا أو تقوّض نظامنا القانوني الداخلي. بل منصة تتيح لنا العمل مع الدول الأخرى لمواجهة التحديات التي نتشاركها، مثل مكافحة الفقر وحماية البيئة وإقامة نظام اقتصادي عالمي أكثر عدلاً وإنصافاً

لصالح البلدان النامية. إنه في جوهره دعوة لبناء مستقبل تصبح فيه التنمية المستدامة والسلام والازدهار في متناول الجميع، دون أن يستدعي ذلك منا التخلي عن هويتنا وقيمنا أو استقلالنا كدولة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو معالي السيد باولو رانجيل، وزير الدولة والشؤون الخارجية في جمهورية البرتغال، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد رانجيل (البرتغال) (*تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية بالإنكليزية*): بشعور من الأمل والمسؤولية أتكلم في مؤتمر قمة المستقبل، ممثلا للبرتغال ورئيس وزرائها الذي حالت دون حضوره مؤتمر القمة الحرائق الرهيبة التي دمرت بلدنا قبل أيام قليلة.

نحن هنا من أجل مستقبل العالم وأوطاننا. إن تلك الحرائق المستعرة ترتبط ارتباطا وثيقا بتغير المناخ والتنمية المستدامة والتخطيط الحضري. وجدول الأعمال المتعدد الأطراف يبرهن بجلاء على المنطق الكامن وراء خطتنا الجديدة التي طرحها الأمين العام (A/75/982) ومسعاه الطموح لاستعادة الثقة في نظام فعال متعدد الأطراف محوره الأمم المتحدة. وتماشياً مع تلك الرؤية الطموحة والشاملة لتعددية أطراف أكثر فاعلية، شاركت البرتغال بجدية في مفاوضات ميثاق المستقبل والتعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة (القرار 1/79)، في تعبير واضح عن عزمنا على تعزيز السلام والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان.

إن السلام والأمن الدوليين يبدآن بضمان أن تتاح لكل إنسان في كل ركن من أركان المعمورة فرصة العيش بكرامة على كوكب مستدام ومزدهر. إن التزام البرتغال بجدول الأعمال المتعدد الأطراف ليس بالجديد. فعندما يتعلق الأمر بالسلام والأمن والبيئة والتعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق، كنا دوماً ملتزمين بالسعي نحو حلول جماعية للجميع. وسنظل على هذا المستوى من الطموح في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية العام المقبل عبر إقامة شراكات تعزز الصمود في مواجهة التحديات العالمية، والاستثمار في تطوير القدرات الوقائية والاستباقية، والدعم الفعال للحوكمة الرشيدة في العالم الرقمي والفضاء الخارجي، والنهوض بالابتكار والاستخدام المسؤول للعلوم والتحول الرقمي.

إن البرتغال بلد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبحر. إننا ندرك ما للمحيطات من دور جوهري في الاقتصاد العالمي وفي مكافحة تغير المناخ. ولهذا ندعم بحماس الحوكمة المسؤولة والمستدامة تطلعاً إلى المؤتمر الثالث المعني بالمحيط جنباً إلى جنب مع شركائنا، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. إننا ملتزمون بإصلاح نظام الحوكمة العالمي، بما في ذلك الهيكل المالي الدولي. ولا نزال راسخين في التزامنا بذلك الهدف بوصفنا بلداً تلقى دعوة من الرئاسة البرازيلية لمجموعة العشرين – التي نؤيد نداءها للعمل – واستشرافاً لآفاق المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية الذي تتشارك البرتغال وبوروندي رئاسة مساره التحضيري.

في مستهل مؤتمر القمة، احتفلنا باليوم الدولي للسلام. فمن أجل صون السلام والأمن وتعزيزهما تحديداً أنشأنا الأمم المتحدة. وهذا أيضاً أحد أهداف ميثاق المستقبل الذي نلتزم به، بما في ذلك في ضوء ترشحنا لمقعد في مجلس الأمن للعامين 2027 و 2028.

نحن نعيش في عالم تسوده التوترات الجيوسياسية والنزاعات والأزمات التي تؤثر في ثقة المواطنين في تعددية الأطراف. لا يمكننا أن ننسى من لقوا حتفهم في النزاعات في غزة وأوكرانيا والسودان والساحل،

كما لا يمكننا أن نتجاهل عدم المساواة والعنف الجنساني أو التداعيات المتزايدة والمدمرة لتغير المناخ، من الظواهر المناخية في جزر المحيط الهادئ والكاريبي إلى موجات الجفاف في إثيوبيا والهند، إلى حرائق الغابات في البرتغال وأجزاء كثيرة أخرى من العالم.

إن التحديات التي نواجهها اليوم لا تعرف حدوداً وتستحق ميثاقاً للمستقبل. والآن يقع على عاتق كل بلد، وكل قائد، وكل فرد منا أن يختار مساره نحو المستقبل. وتختار البرتغال مسار العمل الجماعي والتفاعل وتعددية الأطراف والحوار والسلام والالتزام الراسخ بمستقبل أفضل للجميع.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو معالي السيد خواجة محمد آصف، وزير الدفاع الاتحادي في جمهورية باكستان الإسلامية، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد آصف (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكر في البداية أنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة بينما تستمر المآسي التي يشهدها العالم المتقدم النمو مثل تلك التي تحدث في غزة.

إن اعتماد ميثاق المستقبل (القرار 1/79) تعبير عن تصميمنا الجماعي على الاستجابة للتحديات العالمية للأمن والتنمية التي تهدد أجيال الحاضر والمستقبل. بالنسبة لأكثر من 100 بلد نام، يوفر الميثاق فرصة لتنشيط التنمية وإصلاح النظام الاقتصادي المالي الدولي غير المتكافئ. لن يكون لهذا الميثاق أثر تحويلي إلا إذا ترجمنا التزاماتنا إلى أفعال ملموسة.

لسد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة البالغة 4 تريليون دولار، يجب علينا الوفاء بالالتزامات طويلة الأمد للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتنفيذ خطة الأمين العام لتحفيز أهداف التنمية المستدامة، وإعادة توجيه 50 في المئة من مخصصات حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة لعام 2021، وتقديم مؤسسة دولية للتنمية أكبر وأفضل وأكثر طموحاً من خلال ضمان تجديد قوي بقيمة 100 مليار دولار في كانون الأول/ديسمبر، وتوسيع الإقراض من قبل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وخفض تكاليف الاقتراض للبلدان النامية، وتحسين تمثيل البلدان النامية في المؤسسات المالية الدولية، ومراجعة هيكلية الديون السيادية لجعلها أكثر إنصافاً، واعتماد نظام ضريبي دولي عادل، وإصلاح منظمة التجارة العالمية لتكون وسيلة لتوسيع نطاق الصادرات والتنمية من خلال المعاملة التفضيلية للبلدان النامية وتجنب نزعة حماية جديدة بيئية. وتبقى الأمم المتحدة، بحكم عضويتها العالمية وولايتها، منبراً لا غنى عنه لدفع ورصد تنفيذ تلك الالتزامات.

إن سد الفجوة الرقمية أمر أساسي لتحقيق مستقبل عادل. وترحب باكستان بنتائج التعاهد الرقمي العالمي (القرار 1/79، المرفق الأول) في هذا الصدد. يجب علينا رأب الانقسام بين الشمال والجنوب ومنع تجزئة الفضاء الرقمي بين الشرق والغرب. يجب علينا ضمان حوكمة عادلة للبيانات ويجب علينا احتواء وضبط قوة الذكاء الاصطناعي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو معالي السيد بكاري بادجي، وزير الشباب والرياضة بجمهورية غامبيا، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد بادجي (غامبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب حكومة غامبيا عن خالص امتنانها للأمين العام على عقد مؤتمر القمة المهم، الذي يسعى إلى تعزيز الحلول متعددة الأطراف المستدامة لدفع خطة التنمية

المستدامة لعام 2030 وما بعدها. كما نعرب عن تقديرنا العميق للميسرين المشاركين، ناميبيا وألمانيا، على جهودهما الدؤوبة في تيسير عمليات التفاوض ومساهماتهما القيّمة في إعداد وتنفيذ مؤتمر القمة.

ويبرهن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل على إرادتنا الجماعية لتعزيز تعددية الأطراف، حيث يمثل فرصة مهمة لإعادة تأكيد التزامنا بالتصدي للتحديات العالمية المشتركة بينما نتفاعل في مناقشات حول تعزيز تعددية الأطراف وتغير الحوكمة العالمية في الأيام المقبلة. لنسرّع في التزامنا بتعزيز مبادئنا المقدسة متعددة الأطراف المتمثلة في إعلاء حقوق الإنسان، والحفاظ على السلام، ودفع عجلة التنمية المستدامة. ولتكن قيم التضامن واحترام كرامة الإنسان ركيزة لأعمالنا وتعهداتنا الجماعية على جميع المستويات، سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي. هذه هي ويجب أن تظل الأسس الراسخة لمساعينا.

إن موضوع "حلول متعددة الأطراف من أجل مستقبل أفضل" يأتي في وقت مناسب ويتسم بأهمية بالغة. إنه موضوع يكتسب أهمية خاصة في هذه اللحظة الحرجة التي يواجه فيها العالم، ولا سيما بلدان الجنوب، تحديات وجودية مستمرة، بما في ذلك تصاعد التوترات وعدم الاستقرار الإقليمي، مثل الأزمات الجارية في أوكرانيا وفلسطين ومنطقة الساحل، والتي أدت إلى زيادة تهجير السكان، وخاصة النساء والأطفال، مما زاد من تراجع اقتصادات البلدان النامية.

بوصفها بلدا ناميا، تشعر غامبيا بقلق عميق إزاء التأثيرات غير المتناسبة للتحديات العالمية على البلدان الصغيرة، لا سيما الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية السلبية لجهود التعافي من جائحة فيروس كورونا، وتزايد مخاطر المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، والفقر، والتهديدات الصحية الناشئة، التي تواصل مفاقمة أوجه عدم المساواة القائمة، مما يدفع بالملايين نحو براثن الفقر. وتشكل النساء الغالبية ضمن دائرة الفقر هذه، حيث يواصلن مواجهة عوائق كبيرة في مجالات التعليم والموارد الاقتصادية والمعايير الجنسانية المتجذرة، مما يعيق مشاركتهن في القوى العاملة وعمليات صنع القرار. لقد أدت هذه التحديات إلى تعطيل التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع اقتراب الموعد النهائي وبقاء العديد من الغايات دون تحقيق. نحن بحاجة ماسة إلى إجراءات جريئة وحلول شاملة وموارد كبيرة لمعالجة هذه المسائل العالمية الملحة.

لا يزال الشباب يواجهون نقصاً هيكلياً في فرص العمل اللائق، تفاقمه الشكوك الاقتصادية العالمية، مما يجعل من الصعب على الحكومات الاستفادة من إمكاناتهم. في استجابتنا الجماعية لهذه التحديات المعقدة، تبرز الحاجة إلى التعاون متعدد الأطراف، مع نهج شمولي قائم على الحوار والتفاهم المشترك والتضامن والمسؤوليات المشتركة، كعنصر أساسي لصون الاستقرار العالمي وضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال هذا العقد.

في هذا الصدد، نظّمت حكومة غامبيا، بدعمٍ من الأمم المتحدة، مشاوراتٍ وطنية للشباب استمرت ليومين لإعداد ورقة موقف واختيار ممثلين شباب لحضور مؤتمر القمة. وخلال تلك المشاورات، طالب الشباب من مختلف أنحاء البلد ومن قطاعاتٍ متنوعة حكومتنا بالدفاع عن إعادة هيكلة النظام المالي الدولي لتلبية احتياجاتهم بشكلٍ أفضل. كما دعوا إلى زيادة فرص الوصول إلى تمويل المناخ، وتنمية المهارات

التقنية لأعمال الابتكار المناخي، واتخاذ تدابير قوية. وطالب الشباب أيضاً بأن يشاركوا في عملية صنع القرار على المستويين السياسي والدولي.

وترحب غامبيا ترحيباً كاملاً باعتماد ميثاق المستقبل (القرار 1/79)، وتعترف به كالتزامٍ بحلولٍ قابلة للتنفيذ تضع الأجيال القادمة في صميم اهتماماتنا. ونؤكد مجدداً التزامنا بتعزيز التعاون الدولي لضمان تحقيق أهداف مؤتمر القمة لبناء مستقبلٍ أفضل للأجيال القادمة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو سعادة السيدة أدريانا ميرا، نائبة وزير الشؤون الخارجية بجمهورية السلفادور، إلى مخاطبة الجمعية.

السيدة ميرا (السلفادور) (*تكلمت بالإسبانية*): تقر السلفادور بحماسٍ بأهمية مؤتمر قمة المستقبل، الذي يمثل معلماً بارزاً في تاريخ مجتمعنا الدولي. إن الصكوك التي تفاوضنا عليها للوصول إلى مؤتمر القمة تمثل فرصة عظيمة لتعزيز تعاونٍ دولي أفضل وتعددية أطراف متجددة ستكون المحفز للمناقشات المقبلة التي ستسمح لنا بتجاوز الاتفاقات إلى آليات حقيقية وإجراءات قطاعية لدعم تنمية الجميع. نأمل أن يستقبل العالم بأسره نتائج مؤتمر القمة بأمل، خاصة في وقتٍ تحتاج فيه البلدان النامية إلى الوصول إلى تمويل وموارد أكبر لمواجهة التحديات العالمية التي نتعرض لها.

يمثل هذا الاجتماع أيضاً فرصة لزيادة الثقة والتضامن بين البلدان. سيواصل النظام متعدد الأطراف الحالي انحداره إذا سمحنا لاستراتيجيات وموازين قوى الفئة القليلة بالتغلب على القواعد التي تم إرساؤها لصالح الجميع. السلفادور ليست وحدها؛ فالعديد من بلدان الجنوب ترفع أصواتها وتتجه نحو رؤى تنموية مصممة وفقاً لواقعها الخاص.

وخلال المفاوضات بشأن ميثاق المستقبل (القرار 1/79)، أكدت السلفادور مجدداً على الحاجة الملحة لإصلاح مجلس الأمن ليصبح جهاز أكثر تمثيلاً وديمقراطية وشرعية وكفاءة وشفافية تتيح مشاركة المزيد من البلدان التي تُعاني اليوم من نقص التمثيل في هذا المحفل، حيث تُتخذ قرارات مهمة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

يتزايد قلق أجيال الحاضر بشأن المشاكل التي تثقل كاهلهم وتثقل حياتهم اليومية وتجعل من الصعب عليهم تخيل غد أفضل. تجبرنا هذه المناقشة على أن نسأل أنفسنا ما إذا كانت الإجراءات التي نتخذها كافية لبناء المستقبل الذي تحتاج إليه شعوبنا حقاً.

وأنا فخور بأن أقول إن حكومة السلفادور، في ظل رؤية الرئيس نجيب أبوكيلة، أعادت الأمل من جديد من خلال تحولها إلى أكثر البلدان أماناً في نصف الكرة الغربي. بالنسبة للسلفادور، الأمن هو الشرط الأساسي لاستعادة مستقبلنا. لذلك، ودون إهمال الحفاظ على هذا الإنجاز، يمكننا الآن إعطاء الأولوية للإجراءات التي تعالج سياق النمو الاقتصادي والاستثمار والتجارة الدولية المفتوحة. تدفعنا البيئة الدولية إلى الاستثمار وتوجيه السياسات التي تهدف إلى الصناعات التكنولوجية والتكيف مع تغير المناخ والتحول إلى الطاقة الخضراء.

وقد اتخذت السلفادور، إدراكاً منها لإمكانات الابتكار التكنولوجي، خطوات مهمة لتحويل البلد إلى مركز تكنولوجي في المنطقة من خلال تنفيذ سياسات الحوكمة الرقمية والأدوات القانونية لزيادة استخدام التقنيات وتدفقات الاستثمار. يضع بلدي الأسس اللازمة لتحقيق الهدف المتفق عليه المتمثل في مستقبل رقمي شامل ومفتوح وعادل وآمن. إننا ملتزمون بالقضاء على الفجوة الرقمية من خلال زيادة مستويات التوصيلية والوصول إلى الإنترنت. إن شراكتنا مع غوغل وافتتاح أول مركز بيانات تجاري معتمد من المستوى الثالث في السلفادور هو تجسيد لالتزام الحكومة بالاستخدام السليم للابتكار التكنولوجي.

إن البذرة التي نزرعها اليوم من خلال هذه الأدوات تعد بمستقبل أفضل للجميع، وخاصةً للشباب والأجيال القادمة. وخلال فعالية حول تصور المستقبل والعمل والشباب والفرص، التي نظمتها الأمم المتحدة وأقيمت في بلدي، توصلنا إلى أن من الضروري الاستماع إلى أصوات الشباب وخلق مساحات للحوار تتيح لنا التواصل مع وجهات نظرهم، بحيث يمكن تنفيذ الإجراءات الخاصة بشبابنا استناداً إلى أهدافنا. ونثق بأننا سنواصل الاستثمار في الشباب من خلال العمل المشترك مع فريق منظومة الأمم المتحدة في البلد وشركاء التنمية الاستراتيجيين الآخرين.

وأختتم كلمتي بالإعراب عن التزام السلفادور بالنهوض بالنتائج التي ستتمخض عنها هذه القمة، على أمل أن نحقق معاً الأهداف التي زرعناها معاً هذا اليوم من أجل مستقبل أفضل.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

السيد ستوك (المنظمة الدولية للشرطة الجنائية) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة في هذا التجمع لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل. يمثل مؤتمر القمة لحظة للتأمل ولحظة للعمل، حيث نؤكد من جديد التزامنا ببناء عالم مرن ومنصف وأكثر أماناً. في عصر يتسم بتغيرات عميقة، من التقدم التكنولوجي السريع إلى الأزمات البيئية، يرتبط الأمن العالمي والتنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً.

تعترف المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) بالدور الحاسم الذي تقوم به أجهزة إنفاذ القانون في ضمان أمن ورخاء المجتمعات في جميع أنحاء العالم. فمن خلال تأمين الشوارع، تعزز الشرطة أسس التنمية. ومن خلال حماية المجتمعات، تمكّن الشرطة من الوصول إلى أبعد من ذلك. ولهذا السبب أطلقت الإنتربول الأهداف العالمية للعمل الشرطي في عام 2017. وهي تقدم مخططاً لإنفاذ القانون من أجل النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بالتكامل مع أهداف التنمية المستدامة.

كما ستسعى الجمعية العامة في وقت لاحق من هذا العام إلى اعتماد الاستعراض الرابع لقرارها بشأن التعاون بين الإنتربول والأمم المتحدة. ومن خلال الاستعراضات السابقة، عزز المجتمع الدولي هذا التكامل وأكد مكانة الإنتربول كشريك رئيسي في التنفيذ.

ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب أن ندرك أيضاً أنه لا يمكن لأي بلد أو منظمة أن تعمل بمفردها. يتم بناء شبكات إجرامية في جميع أنحاء العالم. ويتم إنشاء الروابط وتنسيق الإجراءات. ولمواجهتها، نحتاج إلى أن نكون أكثر ابتكاراً ومرونة. وبصفتي الأمين العام للإنتربول، فإنني على اقتناع بأن المستقبل الآمن يتوقف على بنية أمنية عالمية واحدة وقوية تتجنب التقوقع والازدواجية، وتضمن شمولية المعلومات

والشبكات والوصول إلى التكنولوجيا، وتمنع الثغرات وفقدان المعلومات الهامة. وتقف الإنتربول على أهبة الاستعداد لمواصلة بناء هذا التعاون مع الدول الأعضاء والشركاء الإقليميين والعالميين.

يدعونا مؤتمر القمة هذا إلى بناء الفرص لأجيال الغد، على أساس تعددية الأطراف ونظام أمني قوي ومتكامل. ولتحقيق هذه المهمة، يجب علينا استعادة الثقة في المؤسسات المصممة لحماية السلام والأمن والازدهار والحفاظ عليها. وهذا يعني تطوير مناهجنا لمعالجة التحديات الناشئة بمسؤولية وأخلاق ونزاهة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.

السيد كاساس – زامورا (المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية) (*تكلم بالإنكليزية*): أقف هنا بصفتي الأمين العام للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية لأتكلم عن مستقبل كوكبنا والميثاق الذي نحتاج إليه لجعله قابلاً للاستمرار.

بالنسبة لي، المستقبل له وجوه. لديّ طفلان، أنالينا وسيمون، يبلغان من العمر 15 و 12 عاماً. إن ميثاق المستقبل (القرار 1/79) الذي صغناه هنا يتعلق بالعالم الذي سنورثه لهما. أريدهما أن يعيشا في عالم لا تكون فيه النساء مواطنات من الدرجة الثانية في أي مكان، ولا يضطرا إلى الانتظار، وفقًا للاتجاهات الحالية، 46 عاماً لتحقيق التمثيل المتكافئ في البرلمانات، والمزيد من السنوات ليصبحا شريكين متساويين في مجالس الإدارة. إذا لم ينهض الميثاق بهذا الحق الإنساني، الذي هو أفضل فرصة لمستقبلنا، فإننا نضيع وقتنا.

أريدهما أن يعيشا في عالم لم يعد يقبل بأن يمتلك 81 شخصاً ثروة تعادل ما يملكه 50 في المائة من البشرية مجتمعة. إذا لم يفتح الميثاق الباب أمام إصلاح جذري للرأسمالية لجعلها أكثر عدالة، بحيث لا يستحوذ فاحشو الثراء على عملياتنا السياسية وإمكانية تحقيق مستقبل مستدام، فنحن نضيع وقتنا.

أريدهما أن يعيشا في عالم تكون فيه الأمم قادرة حقاً على التعاون لحل المشاكل الكبرى في عصرنا. وإذا لم يساعدنا الميثاق على تقريب هياكل الحوكمة الدولية من حقائق القوة في العالم، بدءاً بمجلس الأمن، فإننا نضيع وقتنا.

أريدهما أن يعيشا في عالم يُقدّر الديمقراطية كإحدى القمم في مسيرة الإنسانية. وأنا أستخدم كلمة "الديمقراطية" عن عمد – ليس "الحوكمة" ولا "المؤسسات" ولا كل العبارات المُلطفة التي تستخدمها العديد من الحكومات لإخفاء الحقائق البسيطة – لأن الديمقراطية هي النظام السياسي الوحيد الذي يحترم احتراماً كاملاً مواثيق الأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، التي وقع عليها تقريباً كل بلد حاضر هنا، ولأن الديمقراطية هي أفضل وسيلة دفاع ضد ظهور ميادين القتل في أوكرانيا والشرق الأوسط، وفي السودان وميانمار، وبالتالي فهي تحمي السلام العالمي. إذا لم ينهض الميثاق بالديمقراطية، فنحن نضيع وقتنا.

سأل الكاتب البريطاني ألدوس هكسلي ذات مرة عما إذا كان العالم جحيم كوكب آخر. لا أعرف. ما أعرفه هو أننا ملزمون بعدم تحويله إلى جحيم لجيل أنالينا وسيمون. قد يكون الميثاق أفضل فرصة لنا ـ

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

السيد أوتون (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) (*تكلم بالفرنسية*): إن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل هو دعوة إلى بناء مجتمعات أكثر عدلا وازدهارا وسلاما. ولمواجهة تحدي التنمية المستدامة، فإن ولاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) التي تركز على التربية والعلم والثقافة ضرورية. وهذا بالتحديد ما يذكرنا به ميثاق المستقبل (القرار 1/79).

أولا، فيما يتعلق بالتعليم، ليس هناك مستقبل قابل للاستمرار في عالم لا يزال فيه أكثر من 250 مليون شاب محرومين من هذا الحق الأساسي. وكما يؤكد ميثاق المستقبل، يجب أن نجري إصلاحات عميقة تتماشى مع العمل الذي اضطلعت به اليونسكو بالفعل من أجل توفير التعليم للجميع، ولا سيما الفتيات، وتعزيز تدريب المعلمين واستخدام التكنولوجيات الرقمية للمتدربين.

واليونسكو على قناعة بأن التقدم واستمرار الحد من أوجه عدم المساواة يتطلبان أيضاً نشر الابتكار والمعارف. غير أن الجميع يستطيع أن يرى الفجوة التي لا تزال قائمة في جميع أنحاء العالم. لذلك فمن الضروري أن يكرس ميثاق المستقبل ضرورة تعزيز التعاون العلمي الدولي، بما يتماشى مع توصية اليونسكو الخاصة بالعلم المفتوح. وبهذه الطريقة يمكننا تعزيز نقل التكنولوجيات وظهور جميع المواهب وإدارة المخاطر بطريقة مسؤولة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مارشيك (النمسا).

وأخيراً، هناك الثقافة. وهي تشكل في سياق تنوع تعبيراتها محركاً للتنمية المستدامة وأقوى منافعنا العامة العالمية. والحفاظ على مواقع التراث العالمي مثال صارخ على ذلك. فهذه المواقع ليست شهادات على تاريخ البشرية وجمال الطبيعة فحسب، بل إن حمايتها ضرورية أيضاً للسكان المحليين المعرضين لتهديدات تغير المناخ أو الاتجار غير المشروع أو الضغط السياحي. وتقف منظمتنا أيضاً إلى جانب المبدعين وجميع الاختصاصيين في المجال الثقافي، لأنهم من خلال مواهبهم يطلقون العنان لخيالنا ويجمعوننا ويولدون ملايين الوظائف، الأمر الذي يشكل رافعة قوية لإدماج الشباب والنساء على وجه الخصوص. ويقرّ الإجراء 11 من ميثاق المستقبل بأن الثقافة تلعب دورا حاسما في مجتمعاتنا – دور في التماسك الاجتماعي والرفاه والتنمية الاقتصادية التي يجب أن يكون لها مكانها في السياسات العامة. وهذه خطوة كبيرة إلى الأمام اليوم، ولكن يمكننا معاً أن نذهب إلى أبعد من ذلك من خلال ضمان الارتقاء بالثقافة أخيراً إلى مرتبة هدف كامل في برنامج التنمية لما بعد عام 2030 الذي لم يوضع بعد. فالثقافة وحدها هي التي تملك القدرة على جعل الناس ينفتحون على بعضهم البعض وإظهار أفضل ما لديهم.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد غروسي (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (*تكلم بالإنكليزية*): قال أحدهم ذات مرة إن أفضل طريقة للتنبؤ بالمستقبل هي بناؤه. وهذا ما يحدث الآن مع اعتماد ميثاق المستقبل (القرار 1/79) وإعادة الالتزام بالأهداف التي ينطوي عليها.

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي مؤسسة ولدت من فكرة أُعلنت من على هذا المنبر نفسه قبل 70 عاماً، تقوم بذلك بالضبط بالتعاون مع الدول الممثلة هنا. وهي تقوم بذلك من خلال دعم نظام عدم انتشار الأسلحة النووية الذي يمنع تحويل آلاف المواد النووية في جميع أنحاء العالم لاستخدامات عدائية. وتقوم بذلك من خلال منع المزيد من الدول من إضافة أسلحة نووية إلى تلك الموجودة بالفعل. وتقوم بذلك بالانتشار في مناطق الحرب لمنع مفاقمة بؤس الحرب الدائرة نتيجة لحادث نووي ذي عواقب إشعاعية رهيبة.

والأهم من ذلك أنها تقوم بذلك أيضاً من خلال برامجها، مثل برنامج "أشعة الأمل" الذي يجلب علاج الأورام والطب النووي إلى الأماكن التي لا توجد فيها أي وحدة للعلاج الإشعاعي. وتقوم بذلك في الأماكن التي يندر فيها الطعام من خلال مشروع "الذرّة من أجل الغذاء". وتقوم بذلك من خلال حماية البيئة باستخدام تقنياتها النووية ضد التلوث البلاستيكي، حيث تحمي المحيطات من التحمض والمشاكل الأخرى المماثلة. وهي تقوم بذلك بكل تلك الوسائل.

يحتاج العالم والميثاق الذي اعتمدته الجمعية العامة للتو إلى أدوات ملموسة لتجسيد تلك الأهداف، بما في ذلك من خلال الطاقة النووية النظيفة التي تسمح لعدد متزايد من الدول بتحقيق التنمية الاقتصادية دون الإضرار بالبيئة. وتجسد الوكالة ذلك بالضبط. فهي أداة لجميع الأهداف والأفكار السامية التي تم تبنيها هنا، وستواصل الوكالة القيام بذلك تحديداً.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

السيدة بيانييما (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز) (*تكلمت بالإنكليزية*): نجتمع في وقت تهدد فيه الأزمات العالمية بإغراقنا. ولكن يجب ألا نيأس. لقد جئت إلى هنا بمسار ثبت نجاحه – مسار يمكن للعالم من خلاله التغلب على جميع التحديات.

فمنذ أكثر من 25 عاماً، اجتمعت الحكومات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص ومحبي الخير هنا في الأمم المتحدة لمكافحة أحد الأمراض – فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأنشؤوا مؤسسات مثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو البرنامج الذي أقوده. وأنشؤوا الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ووضعوا أهدافا وعملوا معا وتعاونوا لمكافحة المرض. واليوم، هناك ما يقرب من 31 مليون شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية في جميع أنحاء العالم يتلقون العلاج ويعيشون حياة صحية. إن الاستجابة للإيدز تحدد طريق النجاح – وهو طريق يتسم بتعددية الأطراف.

والعناصر الرئيسية لهذا النجاح هي، أولاً، المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي. فلا يمكن لأي بلد أو كيان أن يحل المشاكل العالمية بمفرده. ثانيا، ضمان تقاسم جميع البلدان لفوائد الابتكار العلمي. ثالثا، وضع حقوق الإنسان في صميم جميع الخطط وضمان الوصول إلى الفئات الضعيفة والمهمشة أولا وضمان ألا تمنع أي وصمة عار أو تمييز ذلك. رابعاً، تقاسم الموارد المالية. ونحن نواجه اليوم تحديا يتمثل في أن

البلدان الأكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتي تتحمل العبء الأكبر تخنقها الديون. إن مسألة إعادة هيكلة الديون حاسمة الأهمية اليوم، إذ ينبغي تقاسم الموارد.

أخيرا، ينبغي أن يلهمنا مثال الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية، أي تكاتف البلدان، لإعادة تأكيد التزامنا بتعددية الأطراف. وقد فعلنا ذلك في السابق. وحاربنا هذا المرض خلال 25 عاما ـ

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

السيد كرينبول (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (*تكلم بالإنكليزية*): اعتمد قادة العالم أمس ميثاق المستقبل (القرار 1/79). واللجنة الدولية للصليب الأحمر تتفق معهم عندما يقولون في الميثاق إن إخوانهم من البشر يعانون معاناة رهيبة. ونتفق معهم أيضا عندما يحذروننا من تزايد المخاطر الكارثية والوجودية المتصاعدة، والعديد منها ناجم عن الخيارات التي نتخذها. ومع ذلك، فهم محقون أيضا عندما يقولون إن هناك طريقا لمستقبل أكثر إشراقا للبشرية جمعاء. والصيغة التي يطرحونها لهذا المستقبل الأكثر إشراقاً تتضمن التعاون الدولي القائم على احترام القانون الدولي، وهذا أمر له صدى قوي لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

نحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف لعام 1949، التي ترسي إطارا لتنظيم كيفية خوض الحروب. وقد التزمت كل دولة ممثلة في الجمعية العامة باحترام تلك القواعد وضمان احترامها قولا وفعلا. ونؤيدهم فيما يتعلق بالإجراء 14 من ميثاق المستقبل. وسنحمي جميع المدنيين في النزاعات المسلحة. ويقضي القانون الدولي الإنساني بألا تهاجم الأطراف المتحاربة سوى الأهداف العسكرية وأن تتخذ جميع الاحتياطات اللازمة لتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين إلى أدنى حد ممكن، ثم أن تقوم بذلك بالفعل. ونشجع جميع الدول الممثلة هنا اليوم على استخدام نفوذها للتحدث إلى الأطراف المتحاربة مباشرة للتأكد من حدوث ذلك. وفي العام الماضي، قُتل مئات الآلاف من المدنيين أو عانوا من إصابات مروعة، وكثير منهم كانوا ضحايا هجمات متعمدة أو عشوائية. ويمكننا، بل ويجب علينا، أن نفعل ما هو أفضل.

كما أننا نتفق معهم فيما يتعلق بالإجراء 15. وسنضمن حصول الأشخاص المتضررين من حالات الطوارئ الإنسانية على الدعم الذي يحتاجونه. إن قواعد المساعدة الإنسانية منصوص عليها في القانون الدولي الإنساني. ويجب على أطراف النزاع المسلح السماح بمرور الإغاثة الإنسانية وتيسير ذلك. ومع ذلك، فإننا نواجه واقعا قاهرا. فالملايين من الأشخاص في مناطق الحرب محرومون من الدعم الإنساني الأساسي بسبب عدم وجود الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في هذه المناطق. ويمكن تجنب تدمير البنية التحتية الأساسية إذا كانت هناك قيود على الهجمات واستندت إلى قاعدتي التناسب والتمييز.

والحقيقة اليوم هي أن الآثار المضاعفة للتدمير وتصفية الاستثمارات والتخلي تؤدي إلى تكلفة لا يمكن تحملها للأجيال القادمة. ويمكننا، بل ويجب علينا، أن نفعل ما هو أفضل. لقد قال قادة العالم إن الطريق إلى مستقبل أكثر إشراقا للبشرية متاح لنا. وفي الحرب، تضيء هذا الطريق اتفاقيات جنيف. ونحن، في اللجنة الدولية للصليب الأحمر، نمدّ يدنا إلى المجتمع الدولي على طول هذا الطريق ونطلب أن نسير فيه معاً.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جامعة الدول العربية.

السيد أبو الغيط (جامعة الدول العربية): المستقبل يُصنع اليوم وكل قرار نتخذه أو مسار نسير فيه سينعكس على أجيالنا المستقبلية. وعلى هذه القمة أن ترسل رسالة قوية بأن أجيال المستقبل تستحق أن تعيش عالماً خالياً من الصراع ومن الجوع والفقر المدقع ومن تهديدات المناخ المتطرف أو التكنولوجيا المنفلتة. إن القضايا التي نواجهها مرتبطة ومتشابكة. وكلها تتقاطع عند نقطة واحدة رئيسية هي صيانة التعددية والعمل المشترك على الصعيد الدولي. والقضايا الملحة مثل مواجهة ارتفاع درجات الحرارة وتغير المناخ؛ والفجوة القائمة بين العالم النامي والدول الغنية، خاصة فيما يتعلق بتمويل المناخ وتقاسم تبعات التكيف مع التغير المناخي على نحو عادل ومنصف؛ والفقر المدقع؛ وأزمات الديون والتحديات الخطيرة التي تفرضها التكنولوجيا الجديدة، وبخاصة الذكاء الاصطناعي والتي لن يتسنى مواجهتها إلا بعمل متعدد الأطراف وتنظيم عالمي.

وبرغم جسامة تلك التحديات، إلا أنني ما زلت مقتنعا بأن المهمة الرئيسية لهذه المنظمة هي صيانة الأمن والسلم الدوليين وأن بقية الأهداف سيصعب تحقيقها في عالم يسوده الصراع والخوف. علينا أن نعترف بأن بؤر الصراع توسعت وجهود المعالجة والحل تعطلت وأن المنافسة بين القوى الكبرى ليست في صالح منظومة الأمم المتحدة، وهي تعيدنا إلى زمن فُرضت عليها فيه حالة تشبه الشلل.

الجميع صار مقتنعا بأن مجلس الأمن بشكله الحالي لم يعد يعكس حقائق عالمنا اليوم ولم يعد يخدم أهداف العمل المتعدد الأطراف على نحو فعال ومؤثر في النزاعات القائمة. مثال آخر على ذلك كيف ظل الاعتداء الإسرائيلي متواصلا لشهور على غزة، قتلا وتدميرا وتخريبا وتجويعا وتشريدا دون أن يتمكن المجلس من التوصل لقرار. وعندما صدر القرار، لم يتمكن المجلس من إنفاذه للأسف حتى اليوم. واليوم، جاء الدور على لبنان.

إن المنطقة العربية تعاني. وعلينا أن نعمل جميعا، هذه المنظومة والمجتمع الدولي، من أجل إنقاذ الوضع في الشرق الأوسط، وإلا توسع الصدام واهتز الاستقرار والسلام.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثلة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

السيدة تشيليك (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) والخطة الحضرية الجديدة التي كُلف البرنامج بقيادتها.

إن الخطة الحضرية الجديدة هي رؤية مشتركة للأمم المتحدة من أجل مستقبل أفضل وأكثر استدامة. وبينما نبدأ التخطيط لتنفيذ ميثاق المستقبل (القرار 1/79)، يشجع موئل الأمم المتحدة الدول الأعضاء على إدراك أن مدننا وبلداتنا هي التي من المتوقع أن يعيش فيها ثلثا سكان العالم بحلول عام 2050. وهذا التحول نحو التحضر مدفوع بعوامل مختلفة، بما في ذلك الفرص الاقتصادية وتحسين فرص الحصول على الخدمات، وبشكل متزايد النزوح غير الطوعي والكوارث والنزاعات. وإلى جانب النمو الإجمالي لسكان العالم، يمكن أن يضيف ذلك نصف بليون شخص آخر إلى سكان المدن كل خمس سنوات.

وفي ضوء هذا التوقع، يقف موئل الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم الدول الأعضاء في الالتزام بميثاق المستقبل لضمان حصول الجميع على سكن لائق وآمن وميسور التكلفة ودعم البلدان النامية في تخطيط وتنفيذ مدن عادلة وآمنة وصحية وميسّرة ومستدامة وقادرة على الصمود، فضلاً عن الالتزامات الداعمة للحصول على الخدمات الأساسية المستدامة في المدن وإدماج الحد من مخاطر الكوارث في السياسات والبرامج. ويمكن للبنية التحتية والإسكان والخدمات الحضرية الجيدة التخطيط أن تجعل حياة الناس في المدن أكثر استدامة وقدرة على الصمود.

إن السلطات المحلية وسلطات الأقاليم، التي تشمل الجميع وتتوفر لها الموارد ويشارك فيها الشباب في المدن، هي التي توجه التنمية الحضرية المستدامة. وستوفر هذه التنمية الأساس لاستقرار المجتمعات وأمنها وبناء السلام على المدى الطويل من خلال عدم ترك أي شخص أو مكان خلف الركب. وفي المدن المخططة جيداً، يمكن أيضاً إدارة مخاطر المناخ والكوارث بشكل فعال بمساعدة التكنولوجيات الرقمية. ولتحقيق ذلك، فإن الموئل وأعضاء الأمم المتحدة في تحالف "Local 2030" يشجعون الدول الأعضاء على البحث عن وسائل لزيادة التعاون مع الحكومات المحلية والإقليمية على نحو أوثق، كما أوصى بذلك ميثاق المستقبل، من أجل زيادة فرص الانتقال إلى التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد سالاسار – شيريناكس (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) (*تكلم بالإسبانية*): إن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل يتيح لنا فرصة فريدة لنبين للعالم أنه من الممكن استعادة الثقة في النظام المتعدد الأطراف وإثبات أن التعاون الدولي والإقليمي يمكن أن يستجيب للتحديات الهائلة التي نواجهها وأن يعمل على بناء مستقبل أكثر سلما وعدلا وإنتاجا وشمولا واستدامة من خلال العمل الجماعي.

إن العملية التي قادتنا إلى ميثاق المستقبل، وكذلك التعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة (القرار 1/79) قد أعطتنا دروساً مهمة. وبعيدا عن الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن كل موضوع، ربما تكون القيمة المضافة والدرس الأهم هو أنه من المهم التفكير في المستقبل من أجل تحديد القضايا المهمة للحاضر انطلاقا من المستقبل. وبعبارة أخرى، من المهم أن تكون السياسات والإجراءات التي تتخذها البلدان والمجتمع الدولي اليوم على وعي تام بنوع المستقبل الذي يبنونه.

ولسوء الحظ، فإننا كمجتمعات نميل إلى العيش في اللحظة الحالية والعيش على المدى القصير – وهو اتجاه تفاقم بسبب شبكات التواصل الاجتماعي، التي تولد أيضا عواطف أكثر من التفكير التحليلي. إن التفكير في المستقبل وسيلة لإيجاد مساحات للالتقاء والتحليل لمكافحة تلك النزعة القصيرة الأجل ومكافحة الاستقطاب. إن ميثاق المستقبل خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح لإصلاح نظام متعدد الأطراف تم تصميمه منذ أكثر من 70 عاما، وكما أشار الأمين العام للأمم المتحدة فإن هذا النظام يتطلب إصلاحات عاجلة، مثل الهيكل المالي الدولي الذي لا يرقى إلى مستوى التحديات الحالية فيما يخص تمويل التنمية.

إن قضايا السلام والأمن والعلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعاون الرقمي والشباب والتضامن بين الأجيال والمساواة بين الجنسين قضايا أساسية للعالم ولأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي هذا الصدد، تتمثل إحدى أولويات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المساهمة في تعزيز الاستشراف والحوكمة الاستباقية لبلدان المنطقة. إننا نعمل على إنشاء شبكة من اللجان البرلمانية من أجل المستقبل في المنطقة ولا نؤكد على إجابات للسؤال المتعلق بما يجب القيام به فحسب، بل وعلى كيفية القيام بذلك، وهو ما يقودنا مباشرة إلى مسائل تتعلق بأهم القدرات للمؤسسات، أي الأساليب التشغيلية والسياسية والاستشرافية، وكذلك مساحات الحوار الاجتماعي اللازمة لإدارة التحولات التي لا غنى عنها.

يحتاج العالم وأمريكا اللاتينية إلى عالم ينعم بالسلام، ونظام قوي متعدد الأطراف، ونظام تجاري تحكمه قواعد التعاون، وهذه الأمور ستكون مفيدة لهما، من أجل المضي قدما نحو تحقيق التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة ومواجهة تغير المناخ. وفي الدورة الأربعين المقبلة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي ستعقد في تشرين الأول/أكتوبر في بيرو، ستتاح لنا أول فرصة لمناقشة تنفيذ التزامات مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثلة الاتحاد البرلماني الدولي.

السيدة أكسون (الاتحاد البرلماني الدولي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يوفر ميثاق المستقبل (القرار 1/79)، وهو الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة هذا، طريقا واضحا للمضي قدما في تنشيط أهداف التنمية المستدامة وإصلاح نظام متعدد الأطراف يكاد يكون معطلا. وبصفتي رئيسة للاتحاد البرلماني الدولي، فإنني هنا لأقول للأعضاء أن بإمكانهم الاعتماد على منظمتنا، التي تضم في عضويتها 180 برلمانا وطنيا، كشريك موثوق به في الرحلة المقبلة. وبالنسبة لمن لديهم العزم والرغبة في العمل معاً، لا يوجد تحدٍ أكبر مما يمكن تحقيقه.

ويرحب الاتحاد البرلماني الدولي بالاعتراف القوي بدور البرلمانات في الأمم المتحدة، الوارد في الإجراء 55 من ميثاق المستقبل. يشدد هذا الإجراء على الحاجة إلى تعميق العلاقة بين الأمم المتحدة والبرلمانات ويرحب بمساهمة البرلمانات من خلال الاتحاد البرلماني الدولي في دعم تنفيذ اتفاقات الأمم المتحدة. وسوف تتاح لنا الفرصة للخوض في التفاصيل الدقيقة لتلك العلاقة خلال هذه الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة، في إطار البند 126 من جدول الأعمال، ”التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي“. ونتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء لإيجاد المزيد من السبل الملموسة لإشراك البرلمانات في عمل الأمم المتحدة بحيث تكون أكثر وعياً بالمناقشات التي تجري هنا وأكثر قدرة على تقديم مدخلات من خلال حكوماتها وكذلك من خلال الاتحاد البرلماني الدولي.

خلال ربع القرن الذي مضى منذ اعتماد إعلان الألفية (القرار 2/55)، نمت العلاقة بين الأمم المتحدة والبرلمانات بشكل مطرد عاماً بعد عام، ولم تغفل أبداً عن هدفها النهائي المتمثل في جعل الأمم المتحدة أكثر انفتاحاً وأكثر خضوعاً للمساءلة وأكثر قدرة على الوفاء بالتزاماتها. إننا ملتزمون بتعزيز تلك العلاقة. واليوم، تُعقد معظم اجتماعات الأمم المتحدة الرئيسية مع مشاركة بعض العناصر البرلمانية على الأقل. وكما قال الأب المؤسس لتنزانيا، موماليمو جوليوس كامباراج نيريري، ”يمكن تحقيق ذلك. قم بدورك.“

إننا في الاتحاد البرلماني الدولي نقوم بدورنا لجعل الأمم المتحدة وتعددية الأطراف أقوى من خلال البرلمانات. وعلينا جميعا أن نرتقي بمستوانا وأن نكون مستعدين لاغتنام فرصة التحسين كلما سنحت. إن الناس في كل مكان يتوقعون التغيير. وهذا هو الوقت المناسب والمكان المناسب لتحقيق ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

السيد لاريو (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) (*تكلم بالإنكليزية*): يرحب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بنتائج مؤتمر القمة المعني بالمستقبل ويدعمها. واليوم، أود أن أؤكد من جديد التزامنا بضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

في غضون سبعة عقود فقط، منذ إنشاء الأمم المتحدة وحتى عام 2020، شهدنا إنجازا رائعا – فقد انخفض معدل انتشار الجوع من ثلثي سكان العالم إلى أقل من واحد من كل عشرة. لكن تقدمنا في هذا المجال توقف منذ بضع سنوات. وما لم نتخذ إجراءات عاجلة وجذرية، سيظل ما يصل إلى 600 مليون شخص يعانون من نقص التغذية المزمن في عام 2030.

دعونا نتذكر الالتزام البسيط الذي هو في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 – لن نترك أحدا يتخلف عن الركب. ويشمل ذلك 3,4 بلايين شخص يعيشون في المناطق الريفية. يعتمد معظم سكان الريف في العالم على المزارع الصغيرة في معيشتهم. ونصف غذائنا يأتي من تلك المزارع الصغيرة، ومع ذلك لا يزال الجوع والفقر يتركزان هناك. فالمجتمعات الريفية هي التي تتعهد أرضنا ومياهنا. وفي معركتنا ضد الجوع والفقر وتغير المناخ، يجب أن تكون جزءاً من خط عملنا الأول.

يجب أن نغتنم الزخم الذي وفره مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لزيادة الاستثمارات وتوسيع نطاقها في المناطق الريفية حيث يتركز الفقر. إننا بحاجة إلى أكثر من مجرد تمويل؛ نحن نحتاج إلى استثمارات محددة الأهداف وفعالة. ونحتاج بشكل خاص إلى الوصول إلى الأشخاص والبلدان الأكثر احتياجا. واليوم، يصل أقل من ثلث التمويل الإنمائي للنظم الغذائية إلى أقل البلدان نمواً. ومما يثير القلق بنفس القدر أن نسبة أقل من 1 في المائة من التمويل المناخي تصل إلى صغار المزارعين الذين هم في طليعة من يكافحون تغير المناخ.

وبينما نتطلع إلى المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، فإننا نحتاج إلى استثمارات محددة الأهداف تستجيب لواقع كل بلد على حدة وتحقق آثاراً مستدامة طويلة الأجل. وسيتطلب ذلك زيادة الموارد الميسرة الشروط، لا سيما المقدمة لأفقر البلدان وأكثرها مديونية، فضلاً عن تحفيز استثمارات القطاع الخاص. والصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو الوكالة المتخصصة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة والمؤسسة المالية الدولية الوحيدة التي لديها ولاية واضحة للاستثمار في سكان الريف. ونحن مستعدون للاضطلاع بدورنا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل المنظمة الدولية للفرنكفونية.

السيدة كونتوليونتوس (المنظمة الدولية للفرنكفونية) (*تكلمت بالفرنسية*): يشرفني أن أتكلم باسم الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرنكفونية، السيدة لويز موشيكيوابو، وأن أنقل إليكم تهانيها الحارة على عقد

مؤتمر القمة المعني بالمستقبل واعتماد ميثاق المستقبل والتعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة (القرار 1/79).

لقد أعربت المنظمة الدولية للفرنكوفونية، التي تضم 88 دولة وحكومة عضوا، عن تقديرها للطابع الشمولي للعمليات. وتمكنا من عرض رؤية منظمتنا ومساهماتنا عن طريق أمينتنا العامة ومجموعة السفراء الناطقين بالفرنسية وخبرائنا.

إن الفرنكوفونية تعمل باستمرار على تنشيط تعددية الأطراف. ولتحقيق هذه الغاية، حثت المجتمع الدولي على إعادة بناء القيم التي تتمسك بها الحركة الفرنكوفونية بشدة ألا وهي التضامن والمساواة والاحترام الكامل للتنوع. وهذا هو معنى أنشطة الدعوة التي قمنا بقيادتها من أجل إيلاء الاعتبار الواجب للتنوع الثقافي واللغوي في التعاهد الرقمي العالمي، وهو أول صك ذي نطاق عالمي يكرس المبادئ التي ستحكم الفضاء الرقمي في المستقبل. وهو أيضا معنى دعوتنا لإصلاح سبل الحصول على التمويل الإنمائي الميسر، مع مراعاة الضعف بجميع أبعاده، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وانطلاقا من واجبنا في التضامن، يجب علينا الآن أن نواصل دعوتنا لدى المؤسسات المالية الدولية.

وستكون الخطوات التالية ضرورية لجعل فرص التنمية أكثر تكافؤا واستدامة. وهذا هو أيضا معنى المساهمة التي قدمناها بشأن مسائل السلام والأمن، في السياق الخاص لوضع الخطة الجديدة للسلام. وفي مجال حفظ السلام، تدعو الفرنكوفونية إلى مراعاة تعدد اللغات والمهارات المشتركة بين الثقافات، التي تشكل عوامل للفعالية في تنفيذ الولايات المعقدة لعمليات السلام.

وأخيرا، ترحب الفرنكوفونية بتوافق الآراء الذي تجلى بشأن ضرورة احترام التنوع الثقافي واللغوي والحفاظ عليه وتعزيزه لصالح الأجيال المقبلة. وترحب أيضا بأن ميثاق المستقبل ينص على اتخاذ إجراءات لحماية الثقافة وتعزيزها باعتبارها جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة.

وفي 4 و 5 تشرين الأول/أكتوبر، ستعقد الفرنكوفونية مؤتمر القمة لديها التاسع عشر لرؤساء الدول والحكومات في فرنسا، في فيلير – كوتريه وفي باريس، بشأن موضوع "الإبداع والابتكار والعمل بالفرنسية"، وسيركز على الجهد المشترك الذي يجب أن نبذله من أجل تحقيق تعددية متجددة.

وسيحرص مجتمعنا الواسع الناطق بالفرنسية على أن تؤتي نتائج مؤتمر القمة المعني بالمستقبل ثمارها. وبالاستناد إلى لغتنا المشتركة، اللغة الفرنسية، التي تشكل وسيلة للحوار الصادق والإصغاء، اللذين نحن في أشد الحاجة إليهما، ستواصل المنظمة الاضطلاع بدورها الكامل في تنمية ثقافة السلام.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

السيد البديوي (مجلس التعاون لدول الخليج العربية): أود في البداية تسليط الضوء على أهمية مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي نحضره اليوم والحاجة الماسة لمثل هذه القمة في هذا التوقيت. فنحن أمام فرصة لإعادة التأكيد على المبادئ المشتركة وتعزيز التعاون الدولي للتصدي للتحديات الحالية، من خلال أطر متعددة الأطراف أكثر فعالية وتأثيرا لتحقيق السلام، لا سيما وأن التحديات التي يواجهها العالم تؤثر

على التنمية المستدامة عالميا. ومن هذا المنطلق، سأعرض عليكم بإيجاز موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ميثاق المستقبل (القرار 1/79).

أولا، تشير المؤشرات الدولية إلى التباطؤ في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث إن أكثر من 30 في المائة منها لم تحقق تقدما يذكر. ومع ذلك، فإن دول مجلس التعاون الخليجي قد وضعت التنمية المستدامة في مقدمة أولوياتها، لا سيما وأن الرؤى الوطنية لدول الأعضاء وبرامج العمل الخليجي المشترك تعكس التزام دول المجلس بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس وخطة عمل أديس أبابا. كما تؤمن دول المجلس بأهمية دورها التنموي من خلال الشراكات الدولية لدعم الاستدامة والمساعدات الإنمائية، حيث يبرز دور المجلس في تقديم المساعدات الإنسانية لأكثر من 90 دولة حول العالم. كما أنني أشعر بالفخر كمواطن خليجي ساعدت دوله الخليجية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للعديد من دول العالم.

ثانيا، يعرب مجلس التعاون عن تأييده لمبدأ تعزيز السلام والأمن الدوليين الوارد في ميثاق المستقبل، ويؤكد دعمه لمبادئ الشرعية الدولية الداعية إلى حل الخلافات بالطرق السلمية، واحترام سيادة القانون وسيادة الدول. ومن هذا المنطلق، يشدد المجلس على ضرورة إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

ثالثا، تعزيز النظام الدولي للأجيال الحالية والمستقبلية هو أمر بالغ الأهمية. وكما قال السيد أنطونيو غوتيريش، لا يمكننا بناء مستقبلنا بنظام تم بناؤه لأجدادنا. لذا، يجب تضافر الجهود لمواكبة التطورات وضمان تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل. ومجلس التعاون الخليجي على استعداد للتعاون مع كافة الأطراف لتنفيذ مخرجات مؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

وفي ختام هذه الكلمة، أود الإشارة إلى تطابق وجهات النظر ما بين مجلس التعاون وميثاق المستقبل فيما يتعلق بالأمن والسلام.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان.

السيدة كانيم (صندوق الأمم المتحدة للسكان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أحيي الجمعية العامة في سلام، نحن في أمس الحاجة إليه في عالمنا المضطرب. ويقف صندوق الأمم المتحدة للسكان مع أعضائه لشق الطريق نحو مستقبل أفضل وأكثر استدامة ينعم فيه الجميع بالسلام والرخاء.

إن التحولات الديموغرافية – النمو السكاني والشيخوخة والهجرة – تعيد تشكيل عالمنا ومستقبلنا. ،في عالم متغير باستمرار يضم أكثر من 8 بلايين نسمة، يجب أن ينصب تركيزنا على الناس. ويعني ذلك ضمان مراعاة الديناميات السكانية في خطط التنمية، مع التركيز على الحقوق والخيارات والكرامة والمساواة. وذلك يعني الاستثمار في رأس المال البشري – في الصحة والتعليم وتمكين المرأة والشباب. ونعلم أن ذلك يحقق عوائد كبيرة، وله تداعيات عبر الأجيال. ويشكل التزامنا بكرامة الفرد وحقوقه وخياراته أساس مستقبل مستدام يكفل القدرة على الصمود. ولشبابنا البالغ عددهم 1,9 بليون شاب القدرة على تغيير عالمنا. فلنستثمر في إمكاناتهم ولندعم دورهم القيادي. ولهم حق أساسي في المشاركة في التنمية المستدامة والعمل الإنساني والحفاظ على السلام.

وبالاستفادة من العلوم والبيانات والإحصاءات، إلى جانب الاستشراف الاستراتيجي، يمكننا أن نتأكد من أننا نفكر في الحاضر ونستعد للمستقبل. فلنأخذ بالتكنولوجيا التي تغير عالمنا وعملنا ولنشكلها. وفي سياق عملنا على سد الفجوة الرقمية، تتمثل مهمتنا في ضمان أن تعزز التكنولوجيا التمكين والمساواة بين الجنسين بدلا من إدامة العنف.

وبعد مرور ثلاثة عقود على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الرائد في القاهرة، ومع اقتراب نهاية عملية استعراضنا للمؤتمر في دورته الثلاثين، لا يزال الصندوق يركز بشدة على التنمية البشرية المستدامة. ويتطلب ذلك حشد حلفاء وشركاء جدد، وتسخير الابتكار، واستكشاف أشكال جديدة من التمويل، والأخذ بقوة التكنولوجيا للنهوض بالحقوق والخيارات للجميع، تمشيا مع أهداف مؤتمر القمة هذا.

ونهنئ الدول الأعضاء على توافق آرائها بشأن وضع ميثاق المستقبل وإعلان الأجيال المقبلة والتعاهد الرقمي العالمي (القرار 1/79). وتقدم هذه النتائج المهمة بعض الحلول، لكننا نعلم أنه لا يزال يتعين بذل مزيد من الجهود لترجمة الالتزامات إلى أفعال. وبتركيز جهودنا وتعزيز شراكاتنا واستثماراتنا، يمكننا التغلب على تحدياتنا المشتركة وبناء مستقبل أكثر شمولا وإنصافا واستدامة للجميع.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثلة منظمة التعاون الرقمي.

السيدة اليحيى (منظمة التعاون الرقمي) (*تكلمت بالإنكليزية*): وأود أن أعرب عن امتناني للأمين العام أنطونيو غوتيريش والميسرين المشاركين على عملهم الدؤوب في الوصول بنا إلى هذه اللحظة المحورية. ويشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بعد الاعتماد التاريخي لميثاق المستقبل (القرار 1/79) والتحالف الرقمي العالمي (القرار 1/79، المرفق الأول). فالميثاق يرسم خارطة طريق لمستقبل رقمي شامل ومستدام وآمن للجميع. إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في ترجمة هذه الأهداف الطموحة إلى أفعال في إطار سعينا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن الفجوة الرقمية فجوة متعددة الأوجه، حيث تؤثر على الفجوة في الذكاء الاصطناعي، والفجوة في الحوسبة، والفجوة الرقمية بين الجنسين، والفجوة في المهارات. وتقيم الفجوتان في الذكاء الاصطناعي والحوسبة عقبات حيث تبتكر بعض الدول بسرعة بينما تكافح دول أخرى لمواكبة الركب. أما الفجوة الرقمية بين الجنسين فتحد من إمكانية استفادة النساء من التكنولوجيا، بينما تحرم الفجوة في المهارات العديد منهن من الكفاءات الرقمية. وإذا لم نتصد لهذه التحديات المترابطة، فقد نترك مجتمعات بأكملها خلف الركب.

وأمثل اليوم منظمة التعاون الرقمي، المكرسة لتسريع النمو الشامل للاقتصاد الرقمي. وتمثل دولنا الأعضاء الست عشرة في آسيا وأوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط أكثر من 800 مليون شخص – أي نسبة 10 في المائة من سكان العالم – تقل أعمار 75 في المائة منهم عن 30 عاما. ونحن ملتزمون بتمكين دولنا الأعضاء من التحول من مستهلكين إلى منتجين ومبتكرين في العصر الرقمي. وباعتبارنا حلقة وصل وميسرا ومستشارا، نحرص على تزويد الجميع بالأدوات اللازمة للنجاح في العصر الرقمي.

وقد أطلقنا هنا، في مؤتمر قمة المستقبل، "مستكشف الاقتصاد الرقمي"، وهي أداة مبتكرة توفر أفكارا متعمقة بشأن أداء الاقتصاد الرقمي في 50 دولة. وما هذه المبادرة إلا واحدة من الطرق التي نحول بها

مبادئ التحالف الرقمي العالمي إلى أفعال. ولكن "مستكشف الاقتصاد الرقمي"، رغم أنه مورد حيوي، ليس سوى البداية. فما نحن إلا في البداية. ويجب علينا تسخير جهودنا الجماعية لتحقيق أهداف الميثاق وغاياته والتزاماته الطموحة. وأدعو كل بلد وكل فرد وكل منظمة إلى تعزيز المستكشف وتوحيد الجهود في هذا المسعى البالغ الأهمية.

ولنغتنم الفرصة لتهيئة مستقبل يمكن أن يزدهر فيه الجميع في كل مكان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو ممثل منظمة الدول الأيبيرية الأمريكية للتربية والعلم والثقافة.

السيد بلانكو (منظمة الدول الأيبيرية الأمريكية للتربية والعلم والثقافة) (*تكلم بالإسبانية*): تود منظمة الدول الأيبيرية الأمريكية للتربية والعلم والثقافة أن تعرب عن امتنانها لإتاحة الفرصة لها للمشاركة في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل بصفة هيئة مراقبة في الجمعية العامة.

يشرفنا أن نتمكن من الإسهام برؤيتنا بشأن حالة وتحديات التعليم والعلوم والثقافة في المنطقة الأيبيرية الأمريكية في وقت يتسم بأزمة ثقة وانقسام. وجرى بناء رؤيتنا وعملنا على مدى السنوات الخمس والسبعين الماضية. فنحن منظمة رائدة في المنظومة الأيبيرية الأمريكية، ولدينا وجود كبير ونشاط واسع النطاق في المنطقة.

إن المنطقة الأيبيرية الأمريكية لم تعد كما كانت من قبل، بعد أزمة عام 2018 والجائحة. فقد حملتنا الأزمة على تحقيق تحول رقمي عميق. وبلغت نسبة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 22 في المائة، مقارنة بنسبة 15 في المائة على مستوى العالم، وذلك لأن حالات الطوارئ المحلية قد أخّرت في نهاية المطاف تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تتوق إليها منطقتنا. ويجب أن تكون السياسات العامة في مجالات التعليم والعلوم والثقافة أكثر ملاءمة وفعالية وكفاءة وإلحاحا. وتلتزم المنظمة بتمكين وضع السياسات العامة وضمان وصولها إلى المواطنين.

وحققت المنطقة الأيبيرية الأمريكية أهدافا كمية مهمة، مثل التغطية الشاملة تقريبا في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي والنمو الكبير في مرحلة التعليم العالي. ولكن جودة التعليم والخدمات العامة الأخرى منخفضة، على غرار الإدماج والمساواة. ولا شك من وجوب تعبئة الموارد المالية. ويمكن أن نأخذ مثالا لذلك، على سبيل المقارنة، أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تنفق على التعليم ثلاثة أضعاف ما تنفقه دول منطقتنا. وفي مجال الثقافة، لا نتجاوز حتى الآن 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لبلداننا.

و يتعين علينا ألا نزيد من الاستثمار فحسب، بل يجب علينا أن نتوخى مزيدا من الفعالية والكفاءة. لذلك، يجب أن نستفيد من فرصة فريدة تتيح لنا الاستفادة من مزايا الثورة الرابعة لتحقيق مزيد من التقدم وبسرعة أكبر. ويجب أن تكون الجهود متعددة، تمتد من التعليم الأساسي في مرحلة الطفولة المبكرة والتدريب المهني والتعليم العالي إلى الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية، وإلى العلوم والثقافة. فالمستقبل يستدعي جميع المجالات الاجتماعية على حد سواء. ولذلك، ستولي منظمة الدول الأيبيرية الأمريكية للتربية والعلم

والثقافة اهتماما خاصا للتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي باللغتين الإسبانية والبرتغالية. وباختصار، نوفر لحكومات المنطقة برنامجا استراتيجيا –

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثلة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

السيدة أغيلار روخاس (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية) (*تكلمت بالإسبانية*): إن العالم يتغير. ولا بد من التصدي على وجه الاستعجال للأزمتين العالميتين المترابطتين المتمثلتين في فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ، اللتين تؤديان إلى الفقر وانعدام الأمن. وقد بين لنا العلماء أننا نتعدى بسرعة حدود الكوكب التي توفر ظروف معيشية ملائمة للجنس البشري. فارتفاع استهلاك الموارد، واستمرار عدم المساواة، وتسارع وتيرة تغير المناخ تضع ضغطا غير مسبوق على الكوكب. وقد قضى البشر على العديد من الأنواع ودفعوا بربع الأنواع المتبقية إلى حافة الانقراض. وإذا أردنا تأمين مستقبل كوكبنا، فعلينا إحداث تغيير تحويلي لصالح الطبيعة والناس. وفي نهاية المطاف، تتعلق هذه الحالة الطارئة ببقاء الجنس البشري وموطننا، كوكب الأرض.

ويأتي بصيص أمل من النجاحات الأخيرة في الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن العمل من أجل الطبيعة والمناخ. فإطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي والاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام يشكلان إنجازين مهمين يثبتان أن المجتمع الدولي والنظام المتعدد الأطراف يعملان ويمكنهما إحداث التغيير الجذري الذي نحتاج إليه. والمهم الآن هو تنفيذ هذين الاتفاقين والاتفاقات الرئيسية الأخرى.

ويتعين علينا وضع الطبيعة في صميم النظم الاجتماعية والاقتصادية العالمية، وتغيير العلاقة بين الناس والطبيعة بحيث توفر الطبيعة حلولا للناس ويتمتع الناس بالمنافع التي توفرها الطبيعة على نحو منصف وفعال. ويتعين علينا الانتقال إلى اقتصاد دائري عالمي يأخذ في الاعتبار التكلفة الحقيقية لخدمات النظم الإيكولوجية اللازمة لإنتاج السلع والخدمات. كما يتعين علينا تنفيذ سياسات ترمي إلى تحقيق مستقبل خال من الوقود الأحفوري وإيجابي للطبيعة. ويجب أن يستند ذلك إلى عمليات شاملة وتشاركية لاتخاذ القرار تشمل الشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بصورة مجدية، مع مراعاة الاعتبارات الجنسانية، وأن يستند إلى بيانات وأدوات علمية.

ويرحب الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية بميثاق المستقبل (القرار 1/79) باعتباره تجديدا لالتزام الدول الأعضاء بتعددية الأطراف على الرغم من أننا نأسف لعدم تحقيق الميثاق على نحو كامل التغيير التحويلي اللازم للطبيعة والمناخ. ولا يزال الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ملتزما بدعم تنفيذ الميثاق وغيره –

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

السيد لازاريني (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد اجتمعنا هنا لتحديد ملامح مستقبلنا الجماعي. ونقوم بذلك في خضم تحولات جيوسياسية هائلة تختبر بقوة المؤسسات والأدوات الدولية التي اعتمدنا عليها على مدى ثلاثة أرباع قرن. وتوجد أمامنا فرصة لإعادة التأكيد على القيم والمبادئ التي خدمت عملنا جيدا وللسعي إلى إجراء إصلاحات مجدية حيثما دعت الحاجة.

وتواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) يوميا التحديات التي يسعى هذا المؤتمر إلى معالجتها. وقدّمت الأونروا على مدى 75 عاما خدمات في مجال التنمية البشرية لأجيال من اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان وسورية والأردن. وتلقى ملايين الأطفال تعليمهم في مدارسنا التي تزودهم بالقيم والمعارف والمهارات التي يحتاجونها للنجاح. لقد حقق برنامجنا التعليمي تكافؤ الجنسين وهو يعلّم قيمة حقوق الإنسان والتسامح. وتُعتبر النتائج التعليمية التي حققتها الأونروا من بين الأفضل في المنطقة وتتم بأقل تكلفة للطالب الواحد. ويوفر برنامجنا الصحي الرعاية الصحية الأولية للملايين ويحقق التطعيم الشامل في مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين.

ولكن استثمارنا في مستقبل اللاجئين الفلسطينيين الذي استمر لعقود طويلة معرض اليوم للخطر. وينبغي أن يثير التجاهل الصارخ للقانون الدولي الإنساني في غزة قلقنا جميعا. إن حجم المعاناة الإنسانية هائل وقدرتنا على الاستجابة محدودة جدا. لقد قُتل 222 موظفاً من موظفي الأونروا وتضرر ودُمر ثلثا مبانينا، مما أدى إلى مقتل المئات من الأشخاص الذين كانوا يبحثون عن حماية الأمم المتحدة. وتُبذل جهود تشريعية لطرد الأونروا من القدس الشرقية وإلغاء امتيازاتها وحصاناتها وتصنيفها منظمة إرهابية. إن عدم التصدي لانتهاكات القانون الدولي وعدم التصدي للجهود الرامية إلى ترهيب الأمم المتحدة وتقويضها يشكل سابقة خطيرة. وسوف يعرّض مستقبل العمل الإنساني للخطر ويقوض سيادة القانون.

ومما يثير بالغ القلق الاستجابة الدولية للحرب في غزة وتصاعد العنف في الضفة الغربية وامتداد النزاع إلى لبنان والمنطقة بأسرها. إن القانون الدولي يُنفَّذ بانتقائية أو لا يُنفذ على الإطلاق، مما يعزز تصورا لعدم المساواة والظلم. ويتفشى التجريد من الإنسانية في الأماكن العامة –

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثلة جامعة الأمم المتحدة.

السيدة شين شاومنغ (جامعة الأمم المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): إننا نمر بلحظة حاسمة من التاريخ. وتترسخ انقسامات قديمة وتَظهر تصدعات جديدة تهدد تماسك مجتمعاتنا بسبب الأزمة المناخية المتفاقمة وتزايد عدم المساواة والعنف المترسخ وظهور تكنولوجيات جديدة.

ويشكل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل فرصةً للتصدي جماعيا لتلك التحديات وتحقيق الرؤية التي وضعناها هنا منذ ما يقرب من 10 سنوات عند إطلاق أهداف التنمية المستدامة. ويشكل المؤتمر وميثاق المستقبل (القرار 1/79) لحظة حاسمة للأجيال الحالية والمقبلة. وآمل أن ينظر أبناؤنا بعد عقود من الآن إلى الوراء ويعترفوا بأن مؤتمر القمة كان مناسبة بالغة الأهمية ويتفقوا على أننا كنا أسلافاً صالحين أرسينا أسس عالم أكثر عدلاً واستدامة وسلاماً.

دفع الأمين العام بأنه لا يمكننا بناء مستقبل لأحفادنا بنظام بُني لأجدادنا. وسيتحدد مستقبلنا من خلال الالتزامات الجماعية التي نتخذها اليوم للتحول عن الوقود الأحفوري وتعزيز إدارة التكنولوجيات الجديدة وبناء السلام وإصلاح الهيكل المالي الدولي. وستكون العلوم وال عاملا حاسما ميسرا لهذا التحول حيث سيُسترشد بها في وضع السياسات والحلول وضمان أن يكون لها تأثير حقيقي.

وتشكل جامعة الأمم المتحدة، من خلال بحوثها ودراستها القائمة على التعاون، مصدراً للمعرفة والأدلة والحلول السياساتية المحايدة. وما فتئنا نلتزم بتطوير ميثاق المستقبل ونلتزم بتنفيذه بنجاح. إننا نوفر وسيلة للوصول إلى المجتمع العلمي. ونقدم مساحة محايدة لاختبار الأفكار وبناء تحالفات جديدة حول حلول سياساتية جريئة. ونقدم خبراتنا وشبكاتنا في خدمة تنشيط تعددية الأطراف.

واليوم، بينما نسعى إلى التوصل إلى توافق جديد في الآراء للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتأمين كوكب ينعم بالازدهار والقدرة على الصمود والسلام للأجيال الحالية والمقبلة، من الضروري أن نعترف بالعلوم والمؤسسات العلمية وأن نستفيد منها بطريقة استراتيجية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

السيد فلويد (منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) (*تكلم بالإنكليزية*): المستقبل مكان كبير. أين سنعيش فيه؟ هل في المناطق الجيدة أو المناطق السيئة؟ هذا الأمر متروك لنا، ولكن هناك شيئا واحدا مؤكدا وهو أن مستقبلنا المشترك لن يكون مشرقًا إذا كانت هناك عودة إلى تجارب الأسلحة النووية. لقد تمت 900 تجربة للأسلحة النووية ما بين هيروشيما في عام 1945 وتوقيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام 1968. ولكن حتى في ذلك الوقت، استمرت التجارب النووية بمعدل تجربة واحدة في الأسبوع لأكثر من 25 عامًا. ماذا سيحدث في المستقبل إذا عدنا إلى سباق تسلح نووي جديد أو إذا حدث سوء تقدير كارثي أو إذا لم يحالفنا الحظ فحسب؟

ميثاق المستقبل (القرار 1/79) هو رؤيتنا المشتركة لحاضر أفضل ومستقبل أكثر أماناً. وفي هذا المستقبل الذي يتسم بأمان أكبر، تعتبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أمراً حيوياً. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ذكية. وتُعد شبكتنا من أجهزة الاستشعار في نظام الرصد الدولي إنجازا علميا بالغ الحساسية. وتتسم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالشفافية. وتعرف الدول أننا سنكتشف أي تجربة بسرعة وسنعرف مكان حدوثها. لقد نجحت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لم يتم سوى عدد قليل من التجارب النووية في هذا القرن، ومن اللافت للنظر أن كل ذلك حدث في الوقت الذي لم تدخل فيه المعاهدة حيز النفاذ بعد.

هذه أوقات مقلقة، بل وخطيرة، مع ورود تقارير عن تعزيز النشاط في مواقع سابقة للتجارب النووية وعن التهديدات باستخدام الأسلحة النووية. إذا كنا جادين بشأن إيجاد مستقبل مشرق، فلا يمكننا أن نحقق ذلك المستقبل إذا كنا نتجه نحو حرب نووية. إن إنهاء التجارب النووية على الدوام خطوة كبيرة نحو تحقيق ذلك.

المستقبل هو مكان كبير يضم قضايا كبيرة يجب أخذها بعين الاعتبار. وهذا ما يتطرق إليه مؤتمر القمة هذا: المناخ والهجرة والحفاظ على البيئة ومستقبل تعددية الأطراف. ويتطلب عادة التغيير الكبير

استثمارا كبيرا، ولكن وقف التجارب النووية لا يكلف الكثير. وكل ما يتطلبه الأمر هو إرادتنا الجماعية وإجراءات تتخذها ثلة قليلة. ولا نبالغ في القول إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إنجاز مشترك عظيم. وإذا كان مؤتمر القمة هذا سيحرك جميع دول العالم نحو اتخاذ قرارات جريئة –

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثلة مركز التجارة الدولية.

السيدة كوك هاملتون (مركز التجارة الدولية) (*تكلمت بالإنكليزية*): إننا هنا اليوم لأننا نواجه بعض الحقائق الصادمة وبعض الاحتمالات الصعبة. عندما اعتُمدت أهداف التنمية المستدامة، كانت لحظة حظيت بترحيب عالمي باعتبارها بداية عهد جديد للتعاون الدولي، عهد سيؤدي أخيراً إلى عالم أفضل وأكثر عدلاً. ولكن تبين لنا في السنوات اللاحقة أن تحقيق تحول على هذا النطاق ليس بالأمر الهيّن، ويصبح ذلك أصعب عندما يبدو أن الأزمات تلقي بظلالها على كل الآفاق. والآن، يسهل في كثير من الأحيان الوقوع في التشاؤم ورؤية العالم أمامنا – بهذا الكم الهائل من المعاناة الإنسانية والخسائر في الأرواح والمناخ الذي يشهد احتراراً مستمرا والنزاعات المتصاعدة – والخوف من إمكانية عدم تحسن الأمور على الإطلاق.

ولكن عندما أفكر في رواد الأعمال التجارية الصغيرة والدول الأعضاء التي نخدمها في مركز التجارة الدولية، يتضح أنه لا يتعين علينا أن ننظر بعيدا جدا لنرى كيف يمكن، بل وينبغي، أن يكون شكل العالم الجديد. ولا يملك رواد الأعمال التجارية الصغيرة هؤلاء رفاهية القول إن الأمر صعب جدا وهم يلتزمون بالفعل بالقيم التي صُممت أهداف التنمية المستدامة لدعمها. إن رواد الأعمال التجارية الصغيرة المذكورين هم نساء يدرن شركات تتصدى لتحديات تتراوح بين الأمن الغذائي والرعاية الصحية. إنهن لاجئات يجدن طرقا جديدة لدعم أسرهن باستخدام الأدوات الرقمية ويشاركن في الوقت نفسه خبراتهن مع العالم. إنهن شابات يعلمننا كيف نحمي بيئتنا الطبيعية، بينما يُحدثن فرص عمل جديدة خلال هذا المسعى. لقد شكلن مصدر إلهام لي دفعني لأقف أمام الجمعية العامة اليوم وأطلب أن نكفل، عند مغادرتنا حي ترتل باي وشروعنا في تنفيذ ميثاق المستقبل (القرار 1/79)، أن تكون الأعمال التجارية الصغيرة في العالم في مقدمة كل قرار نتخذه ومحوره. فلا يسعنا أن نقوم بأقل من ذلك.

وبالنيابة عن مركز التجارة الدولية، نرحب بميثاق المستقبل والتعاهد الرقمي العالمي (القرار 1/79، المرفق الأول) وإعلان الأجيال المقبلة (القرار 1/79، المرفق الثاني). ونعمل بالفعل على تنفيذ العديد من الالتزامات الواردة في تلك الوثائق، بدءاً من دعم المزيد من الأعمال التجارية الصغيرة للمشاركة الكاملة في الاقتصاد الرقمي ووصولا إلى دعم ريادة أعمال الشباب ودعم رؤية الأمم المتحدة 2,0. ولهذا السبب، أحضرنا مبتكرين شباب إلى نيويورك هذا الأسبوع للاحتفاء بحلولهم المُقترحة لإنقاذ كوكبنا في حفل تسليم جوائز رواد الأعمال الشباب. ولذا نعرض بعض الأعمال التي يجري إنجازها في إطار مبادرة "الأهداف الرقمية الطموحة" التي أطلقها مركز التجارة الدولية والتي تشكل توجهنا الاستراتيجي الكبير لضمان مشاركة جميع الأعمال التجارية الصغيرة مشاركة كاملة في الاقتصاد الرقمي. ولهذا السبب، يمكنني أن أعد بأننا لن نتوانى أبدًا في مركز التجارة الدولية عن بذل قصارى جهدنا للتأكد من تنفيذ ميثاق المستقبل لصالح من هم في أشد الحاجة إليه.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

السيدة بحوث (هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) (*تكلمت بالإنكليزية*): بينما يجتمع قادة العالم هنا في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، فإننا نؤيدهم في الإشادة بالتزام العالم بتنشيط تعددية الأطراف وجعلها أكثر ترابطا. ونرى التزامًا بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات في ميثاق المستقبل ومرفقاته (القرار 1/79).

ومع ذلك، يأتي مؤتمر القمة هذا في وقت تشغلنا فيه الأزمات المتعلقة بحقوق المرأة وفي وقت ندرك فيه جميعًا ضرورة تسريع وتيرة التقدم نحو خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفي وقت لم تكن فيه الأدلة أكثر وضوحًا أو إقناعًا من أي وقت مضى بخصوص الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة على أنه العنصر الذي يعجل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بأكملها. وتكشف أحدث بياناتنا عن طرق مقلقة نظل من خلالها بعيدين عن المسار الصحيح. وفي ظل عدم إحداث تغيير وعدم تسريع وتيرة العمل، سيستغرق القضاء على الفقر المدقع الذي تعاني منه النساء والفتيات 137 عاماً وسيستغرق القضاء على زواج الأطفال 68 عاماً وسيستغرق تحقيق التكافؤ بين الجنسين في البرلمانات 39 عامًا.

وسنحتفل في العام المقبل بالذكرى السنوية الثلاثين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومنهاج عمله. ويظل أكثر خطة معنية بحقوق المرأة تبصرا وتأييدا على نطاق واسع في التاريخ. إن أفضل طريقة للاحتفال بها والوفاء بوعود ميثاق المستقبل هي إحداث تغيير حقيقي في حياة النساء والفتيات والأهم من ذلك تحقيق السلام. لقد حان الوقت لإسكات الأسلحة في كل مكان.

ولهذا السبب، تضع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) خطة بيجين 30+ والتي تتماشى على نحو وثيق مع ما يطمح إليه ميثاق المستقبل. أولاً، سنعمل مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين للنهوض بالإجراءات ذات الأولوية التي تحقق تأثيرا عاليا وعائدا استثماريا مرتفعا على المستوى القُطري والتي من شأنها تسريع وتيرة تنفيذ خطة عام 2030. ثانياً، سنعمل على ضمان توفير المزيد من الموارد ليؤدي المجتمع المدني دوره الحاسم في جميع مسائل المساواة بين الجنسين. أخيرا، نكرر الدعوة إلى نظام أقوى متعدد الأطراف يشكل قوة لإحداث تغيير حقيقي في حياة جميع النساء والفتيات.

يجب، بل ويمكننا، أن نختار الاستفادة الجماعية من هذه اللحظة ونحشد الإرادة والالتزام والموارد اللازمة للعودة إلى المسار الصحيح. وتتطلع هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الانضمام إلى الجميع هنا في هذا المسعى.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثلة منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

السيدة أوبراين (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أحمل أربع رسائل أود نقلها.

أولاً، أعلم أننا نشعر في مؤتمر القمة هذا بتحقيق إنجاز عظيم، لكن نجاحه سيعتمد على التنفيذ العملي لما قررناه وعلى كيفية تطبيق تلك القرارات على السياسات والميزانيات والبرامج المحلية لتحقيق مستقبل أفضل.

ثانيًا، لقد حققنا معًا إنجازات استثنائية على مدى العقود القليلة المنصرمة لأصغر مواطنينا، أي أطفالنا. ونعلم أن الملايين من الأطفال اليوم يعيشون ويزدهرون بعدما تحسنت إمكانية حصولهم على الخدمات الصحية والتغذية والتعليم والحماية وقدرتهم على المشاركة. ولكننا نعلم أيضاً أن ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم يواجهون تراكما للأزمات المستعصية، بدءاً من النزاعات المسلحة ومروراً بتغير المناخ ووصولاً إلى الفقر المستمر وعدم المساواة.

ثالثاً، يجب أن نقبل بأن الأطفال سيؤثرون على المستقبل وسيشكلونه ولا بد أن توضع حقوق الأطفال في صميم جهودنا الإنمائية الجماعية، بما في ذلك حقهم في أن يُسمع صوتهم في المسائل التي تؤثر عليهم. وتعهدنا بذلك من أجل مستقبلنا قبل خمسة وثلاثين عاماً عندما اعتمدنا اتفاقية حقوق الطفل، وهي أكثر المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان المصدَّق عليها في التاريخ. وقد عززنا هذا العهد بصورة أكبر في الأهداف الإنمائية للألفية ثم في أهداف التنمية المستدامة. ولكننا للأسف بعيدون عن المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك الأهداف المتعلقة بحقوق الطفل.

أخيراً، تأتي الفرصة ومعها الأمل في تسريع جهودنا المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ووضع الأجيال الحالية والمقبلة على مسار النجاح. وهذا خيار نملك القدرة على اتخاذه. إن التمويل الحكومي والعام أساسي لتسريع الاستثمارات الاجتماعية في الأطفال. لقد شاركنا هذا الصباح في دار اليونيسف مجموعة شاملة من الحلول التي أثبتت جدواها في تحقيق رفاه الطفل في مختلف القطاعات. يمكننا ويجب علينا أن نرتقي بهذه الحلول التي أثبتت جدواها إلى مستوى عالٍ ونحقق الأثر المطلوب بشدة للأطفال الذي ألزمنا أنفسنا بتحقيقه عبر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الـ 19 المتعلقة بالطفل.

إن جهودنا لها عواقب حقيقية جداً على الأطفال في جميع أنحاء العالم وعلى مستقبلنا. وبينما يعود قادة العالم إلى ديارهم إلى حياتهم اليومية، أود أن أطلب منهم أن يأخذوا معهم الاقتناع بأننا نستطيع ويجب أن نعمل معًا حتى يتمكن كل طفل في كل مكان، اليوم وغدًا، من البقاء على قيد الحياة والازدهار.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل منظمة التعاون الاقتصادي.

السيد خان (منظمة التعاون الاقتصادي) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الميثاق العالمي الذي صغناه قبل 80 عاما من خلال اعتماد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وفر ما يكاد أن يكون سلاما ورخاء متواصلين لأجيالنا المتعاقبة على مدى عقود. من الواضح أن هذا الميثاق يتعرض لضغوط اليوم.

ولحسن الحظ، تتيح لنا هذه القمة فرصة فريدة للتفكير في الماضي ورسم مسار جديد لمستقبل أفضل. الخيارات واضحة. فإما أن نحقق إنجازا أو انهيارا. ومن خلال التفاوض بنجاح على ميثاق المستقبل واعتماده (القرار 1/79)، لم نسلط الضوء على التحديات الكبيرة التي تواجه البشرية فحسب، بل وقطعنا أيضا التزامات بالتعامل الفعال مع تلك التحديات. كما أننا من خلال هذه القمة نؤكد من جديد على ميثاق

الأمم المتحدة ونلتزم بتنشيط تعددية الأطراف وتعزيز تنفيذ التزاماتنا واستعادة الثقة فيما بين الدول الأعضاء. ويسعدنا أن نرى أن القمة قد أعطت الأولوية أيضاً للتكنولوجيا من خلال التعاهد الرقمي العالمي (القرار 1/79، المرفق الأول).

في عصر أصبحت فيه قدرتنا على التوصل إلى أرضية مشتركة لمعالجة التحديات الملحة مقيدة، فإن الإقليمية التعاونية هي السبيل للمضي قدمًا كلبنة لبناء تعددية أطراف شاملة للجميع وأكثر فعالية. إن الأمم المتحدة هي محور جميع جهودنا في السعي إلى تعزيز التعاون وتنشيط تعددية الأطراف، ويجب أن تظل كذلك. ومع ذلك، يجب أن يبدأ العمل على المستوى الإقليمي لبناء أساس قوي لسلام وأمن دوليين دائمين. ولذلك، فإن تعزيز الإقليمية من شأنه أن يخدم هدف تعزيز تعددية الأطراف، حيث تتجدد آمالنا وتطلعاتنا لغد أفضل.

وتماشيًا مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، قمنا في منظمة التعاون الاقتصادي بصياغة رؤية عام 2025 التي تهدف إلى تعزيز التجارة وتحسين التواصل وتأمين التحول نحو الطاقة الخضراء وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام ورفاه شعوبنا. كما أن منظمة التعاون الاقتصادي بصدد وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجيتها لما بعد عام 2025، والتي سندرج فيها نتائج هذه القمة.

وتلتزم منظمة التعاون الاقتصادي بتعزيز التعاون الإقليمي وإبراز نفسها كطرف فاعل على الساحة العالمية. نحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن المناطق الأكثر ترابطاً وتكاملاً والقادرة على العمل معاً لمواجهة تحدياتها المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية من شأنها أن تجعل تحقيق تنشيط تعددية الأطراف أسهل. لذلك فقد حان الوقت لإعطاء الأولوية للإقليمية. لا يمكننا بناء أساس متين لتعددية الأطراف من دون تعزيز —

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثلة الاتحاد البريدي العالمي.

السيدة سيرفات (الاتحاد البريدي العالمي) (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بالشيخوخة، يشرفني، بصفتي ممثلة للاتحاد البريدي العالمي، وهو عضو في الفريق، أن أدلي بهذا البيان.

يضطلع القطاع البريدي الذي يمثله الاتحاد البريدي العالمي، وهو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، بدور حيوي في تطوير الخدمات البريدية العالمية التي تلبي احتياجات جميع المواطنين. وبفضل شبكته الواسعة المكونة من 000 700 مكتب بريد وبنيته التحتية الرقمية والاجتماعية المتنامية، يصل النظام البريدي إلى أكثر المجتمعات النائية، ويوفر الخدمات الأساسية لبلايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم.

وبينما نجتمع في هذه القمة، التي غالباً ما يشار إليها على أنها فرصة لا تتكرر إلا مرة واحدة في كل جيل لتشكيل مستقبلنا الجماعي، من الضروري أن نعتمد نهجاً يركز على الناس ويستند إلى الحقوق، ويشمل جميع الأجيال، بما في ذلك كبار السن. إن التغيرات الديمغرافية ليست تحديًا بعيدا؛ فهي تغير عالمنا بالفعل وستحدد ملامح المستقبل. إن شيخوخة السكان ظاهرة عالمية تتسبب في تسريع هذا التحول الديمغرافي. إن حقيقة أن الناس يعيشون حياة أطول وبصحة أفضل بشكل متزايد هي قصة نجاح للبشرية وليست أزمة. إنها شهادة على التقدم في الرعاية الصحية وظروف المعيشة والتكنولوجيا.

غير أن مسألة ما إذا كان هذا التحول سيشكل فرصة أو تحديًا ستعتمد على خيارات السياسات التي نتخذها اليوم. إن السرد السائد غالبًا ما يصور شيخوخة السكان وزيادة طول العمر على أنها أعباء حتمية على الاقتصادات الوطنية ونظم الرعاية الصحية والاجتماعية. هذا المنظور محدود وغير دقيق على السواء. ستعتمد النتائج على كيفية صياغتنا لسياساتنا وما إذا كنا سنغتنم الفرصة للاستثمار في أنظمة شاملة للجميع ومراعية للسن تعود بالنفع على الجميع.

لدى استعراض ميثاق المستقبل، تعترف المجموعة برؤيتها الجريئة والطموحة لمستقبل مستدام ومنصف. ومع ذلك، فإننا نشعر بالإحباط عندما نرى إشارة واحدة فقط لكبار السن، مقارنة بثلاثين إشارة إلى الشباب. هذا الخلل الصارخ في التوازن يتجاهل كلاً من احتياجات ومساهمات السكان الأكبر سناً اليوم وحقيقة أن شباب اليوم هم أجيال الغد الأكبر سناً. وعلاوة على ذلك، نلاحظ بقلق أن التعاهد الرقمي العالمي (القرار 1/79، المرفق الأول)، رغم اعترافه عن حق بالفئات التي تعاني من أوجه الضعف، إلا أنه لم يذكر كبار السن على وجه التحديد. هذا الإغفال مثير للقلق بشكل خاص نظراً لأن كبار السن من بين الفئات الأكثر تضرراً من الفجوة الرقمية. يجب عدم تركهم خلف الركب.

ويقف أعضاء فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بالشيخوخة على أهبة الاستعداد لدعم الدول الأعضاء في هذا المسعى، ونتطلع إلى مواصلة عملنا بالشراكة مع جميع أصحاب المصلحة،

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): لقد كان يوما طويلا، ولكن لا يزال هناك جزء هام جدا وهو الجزء الختامي للقمة. ولذلك سنعلق الجلسة لمدة 10 دقائق، وبعد ذلك سيعود رئيس الجمعية العامة للإدلاء بالبيان الختامي.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

عُلقت الجلسة الساعة 19/50 واستؤنفت الساعة 20/05.

البيان الختامي من الرئيس

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، في عام 2020، أصدرت الدول الأعضاء دعوة إلى العمل (القرار 75/1). واسترشادًا بميثاق الأمم المتحدة، كانت دعوة للاستجابة بشكل أفضل للتحديات الحالية والمستقبلية، وتنشيط تعددية الأطراف وتعزيز التعاون الدولي لتحقيق هذه الغايات.

واليوم، استجاب مؤتمر القمة المعني بالمستقبل ووثيقته الختامية، ميثاق المستقبل (القرار 1/79)، لتلك الدعوة. إن ميثاق المستقبل، إلى جانب مرفقيه، التعاهد الرقمي العالمي (القرار 1/79، المرفق الأول) وإعلان الأجيال المقبلة (القرار 1/79، المرفق الثاني)، الذي اعتُمد أمس، يضعنا على مسار أقوى للتحول. وتحدد هذه الوثائق مجتمعة الالتزامات المتعلقة بتسريع وتيرة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتبشر بمستقبل أكثر سلاما وعدالة وقدرة على الصمود. وأهنئ الدول الأعضاء على العمل بتركيز وتضامن على مدى العامين الماضيين لتحقيق هذا الإنجاز التاريخي على طريق تعاون دولي أكثر فعالية وشمولية.

إن عملنا لا ينتهي هنا. في الواقع، إنه يبدأ من جديد. إن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل خطوة رئيسية في سلسلة جهودنا المتواصلة من أجل إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس بشأن تغير المناخ وغيرها بشكل أسرع وأكثر ذكاء. ويجب أن يحفز قدرتنا الجماعية على الإنجاز في المستقبل، بما في ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في كانون الأول/ديسمبر؛ والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية المقرر عقده في تموز/يوليه 2025؛ ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية المقرر عقده في عام 2025. وفي جميع الأحوال، سيكون دعم أصحاب المصلحة وتولي زمام التنفيذ بالغ الأهمية لاستدامة العمل على المستويين الوطني والإقليمي. ويحدوني أمل صادق في أن تلهم الآراء والأفكار التي تم تبادلها خلال مؤتمر القمة المزيد من المبادرات في بلدان الممثلين ومناطقهم، وكذلك هنا في الأمم المتحدة.

وإذ نختتم مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، أحث جميع الدول الأعضاء على مواصلة حفز اتخاذ إجراءات حاسمة وإحراز تقدم ملموس. يجب ألا نغفل أبدًا عن الأرواح التي فقدت بالفعل تحت وطأة الفقر والجوع والعوز. كما يجب ألا نغفل أبدًا عن أولئك الذين لا يزالون يعانون في خضم سيل من النزاعات والعنف والحرمان. وأخيراً، يجب ألا نغفل أبدًا عن تلك الأجيال المقبلة التي ندين لها ببذل قصارى جهدنا لإيجاد عالم ينهض ويمكن البشرية جمعاء، من دون ترك أحد خلف الركب.

أعلن اختتام مؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 123 من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة 20/10.